A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/30/16
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ:31 أكتوبر 2019

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة الثلاثون
جنيف، من 8 إلى 12 يوليو 2019

التقرير

الذي اعتمدته لجنة البرنامج والميزانية

جدول المحتويات

البند 1 افتتاح الدورة.....3
البند 2 اعتماد جدول الأعمال.....7
البند 3 تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.....11
البند 4 اقتراح التناوب لعضوية هيئة المحكَّمين التابعة للجنة الويبوالاستشارية المستقلة للرقابة 19
البند 5 تقرير مراجع الحسابات الخارجي 21
البند 6 التقرير السنوي من مدير شعبة الرقابة الداخلية.....31
البند 7 تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.....38
البند 8 تقرير أداء الويبو.....41
البند 9 البيانات المالية السنوية لعام 2018؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2019 45
(أ) التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2018.....45
(ب) وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2019 48
البند 10 التقرير السنوي عن الموارد البشرية 48
البند 11 اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020.....59
البند 12 التعديلات المقترح إدخالها على سياسة الويبو الخاصة بالاستثمارات.....90
البند 13 وضع عملية الإصلاح الدستوري.....92
البند 14 اختتام الدورة.....93
المرفق قائمة المشاركين.....

1. عُقدت الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية في مقر الويبو في الفترة من 8 إلى 12 يوليو 2019.

2. وخلال الفترة من أكتوبر 2017 إلى أكتوبر 2019،(المرجع: WO/GA/51/1) تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أذربيجان، بنغلاديش، البرازيل، بلغاريا، الكاميرون، كندا، شيلي، الصين، كولومبيا (2019)، كوستاريكا (2018)، جمهورية التشيك، الإكوادور، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فرنسا، الغابون، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، المجر، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لاتفيا، ليتوانيا، ماليزيا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، عمان، بنما، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سنغافورة، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا (بحكم منصبها)، طاجيكستان، تايلاند، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة أمريكا (53).

3. وكانت الأعضاء التالية في اللجنة ممثلة في هذه الدورة: الأرجنتين، أذربيجان، بنغلاديش، البرازيل، الكاميرون، كندا، الصين، كولومبيا، الجمهورية التشيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، فرنسا، الغابون، ألمانيا، غواتيمالا، المجر، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، لاتفيا، ليتوانيا، ماليزيا، المكسيك، المغرب، نيجيريا، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سنغافورة، جنوب إفريقيا، إسبانيا، السويد، سويسرا (بحكم منصبه)، طاجيكستان، تايلاند، تركيا، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية (43).

4. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول التالية، الأعضاء في الويبو وليس الأعضاء في اللجنة، ممثلة بصفة مراقب: أستراليا، جزر البهاما، بربادوس، بيلاروسيا، بلجيكا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بروناي دار السلام، كرواتيا، جمهورية الدومينيكان، جيبوتي، فنلندا، الكرسي الرسولي، هندوراس، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، كينيا، الكويت، مالطا، موناكو، ميانمار، باكستان، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، المملكة العربية السعودية، سلوفينيا، ترينيداد وتوباغو، اليمن (32).

البند 1 من جدول الأعمال افتتاح الدورة

5. افتتح الرئيس الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بالترحيب بالوفود وأشار إلى أن جدول الأعمال ثقيل للغاية. ودعا الرئيس إلى تعاون بناء هذا الأسبوع لضمان تقدم الاجتماع بأكبر قدر من الكفاءة والفعالية للوصول إلى استنتاجات وقرارات. وفي ضوء ذلك، أشار الرئيس إلى أن أحد الأهداف الرئيسية يتمثل في تقديم توصية ببرنامج وميزانية متفق عليهما للمنظمة إلى الجمعية العامة في أكتوبر. وذكر الرئيس أن توقيت اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية قد تغير مقارنة بالثنائيات السابقة، والتي صُممت لمعالجة مخاوف الوفود من عدم وجود وقت كافٍ قبل الجمعية العامة للويبو لمناقشة البرنامج والميزانية. وأفاد الرئيس بأن ذلك لن ينجح إلا إذا تمكنت اللجنة من إحراز تقدم ضروري في هذا الأسبوع وحل المشكلات المعلقة. وتطلع الرئيس إلى أسبوع مثمر والتفت إلى المدير العام لتقديم ملاحظاته الافتتاحية.

6. واستهل المدير العام كلمته بتوجيه الشكر للرئيس على جميع الأعمال غير العادية التي قام بها خلال الأشهر الماضية، منذ الدورة الأولى للجنة البرنامج والميزانية في ذلك العام، سعيا إلى عدة أمور من بينها حل ما تبقى مسائل. وقال إنه، كما ذكر الرئيس، فإن هذا هو الاجتماع الثاني وجدول الأعمال شامل للغاية، على الرغم من كل العمل العظيم الذي أنجزته اللجنة في الدورة الماضية. وهناك بنود بشأن تقارير مراجعة الحسابات والرقابة، وأداء البرنامج والاستعراض المالي، واقتراح

البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، والخطة خطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029، ومراجعة سياسة الاستثمار، وتحديث لوضع عملية الإصلاح الدستوري. وفيما يتعلق بمراجعة الحسابات والرقابة، وهو أول بند من هذه البنود، فإنه بالإضافة إلى التقارير المعتادة من كل من هيئات مراجعة الحسابات والرقابة، وهي لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، ومراجع الحسابات الخارجي والرقابة الداخلية، تلقت الوفود توصيات من رئيس هيئة المحكمين لاستبدال عضوين منتهية ولايتهما في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وستنظر الوفود في التقرير المرحلي وتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الهيئات التشريعية للمنظمة. وانتهز المدير العام هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وأعضائها وشعبة الرقابة الداخلية ومراجعي الحسابات الخارجيين على جميع مساهماتهم القيّمة في عمل المنظمة. وأشار المدير العام إلى أنه في الدورة الأخيرة، قدَّم للوفود لمحة عامة عن النتائج البرنامجية والنتائج المالية لعام 2018. وجاءت النتائج إيجابية للغاية لعام 2018، حيث أن 72% من مؤشرات أداء برنامج المنظمة جاءت على المسار الصحيح نحو تحقيق النتائج المرتقبة للثنائية الحالية. وشكلت النتيجة المالية الإجمالية لعام 2018 فائضا قدره 42.5 مليون فرنك سويسري، بعد مراعاة تسويات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبلغ صافي أصول المنظمة في نهاية العام الماضي، 31 ديسمبر 2018، 261.4 مليون فرنك سويسري، ومن حسن الحظ أن الإضافة إلى صافي الأصول، بعد العام الماضي، وقدرها 42.5 مليون، والتي تمثل الفائض، أسفرت عن زيادة في البند السائل من الأصول. وفيما يتعلق بالبيانات المالية مراجع الحسابات، شكر المدير العام مراجعي الحسابات الخارجيين على مشاركتهم في السنة الماضية. وأعرب المدير العام عن سروره البالغ لتلقي المنظمة تقرير مراجعة حسابات غير متحفظ من مراجعي الحسابات الخارجيين. وخلال عامي 2018 و2019، كنتيجة للإدارة المالية الجيدة للمنظمة، حدثت زيادة في نضج وتعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية في المنظمة. وفي لجنة البرنامج والميزانية الأخيرة، قامت اللجنة بقراءة شاملة لمشروع البرنامج والميزانية، وعكس الاقتراح المنقح جميع التغييرات التي اقترحتها الوفود. وبالإضافة إلى ذلك، تم تقييم الآثار المترتبة على تكاليف الموظفين في قرار المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية رقم 4138 للثنائية 21/2020 وتم إصدار تصويب. ويُقدَّر التأثير الإجمالي بنحو 13.2 مليون فرنك سويسري. وأشار المدير العام إلى أنه سيعود إلى هذا الحكم ويقول بضع كلمات حوله في نهاية ملاحظاته الافتتاحية. وأفاد المدير العام بأن الرئيس قد شارك بكثافة في المشاورات حول القضايا الأربع المعلقة، وهي مؤشر الأداء المتعلق بترجمة منشورات الويبو واللغات الرسمية وبرنامج المكافآت والتقدير، وخدمة الختم الزمني الرقمي المقترحة ومنهجية وضع مخصصات الاتحادات. وأعرب المدير العام عن أمله، كما ذكر الرئيس، في أن تتمكن الوفود من التوصل إلى قرار بشأن القضايا المعلقة، بحيث يمكن تقديم توصية واضحة للجمعيات، عندما تجتمع في تلك السنة، للثنائية المقبلة. ثم انتقل المدير العام لمناقشة الخطة خطة الرأسمالية الرئيسية. وأفاد بالمنهجية تتمثل في أن أي فائض ناتج عن المنظمة في نهاية الفترة المالية يتم ضخه في الاحتياطيات، وسيصبح جزءا من احتياطيات المنظمة. وستوافق الوفود على الخطة خطة الرأسمالية الرئيسية، فيما يتعلق باستخدام تلك الاحتياطيات أعلى من المستوى المستهدف للعناصر خطة الرأسمالية الرئيسية، والتي عادة ما تكون مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية والمباني والسلامة والأمن. وأشار المدير العام إلى وجود تحديث وكذلك اقتراح لبعض المشاريع الجديدة فيما يتعلق بالخطة خطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029. وتتمثل المشاريع الرئيسية، في هذا الصدد، في المرحلة الأولى من بوابة الويبو للملكية الفكرية. ويُعد هذا مشروعا مهما جدا. ولدى المنظمة على مدار تاريخها أنظمة تكنولوجيا المعلومات تطورت بشكل مختلف. وتتعلق تلك الأنظمة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد ونظام لاهاي، وكذلك للتحكيم والوساطة. ويتمثل الهدف من بوابة الملكية الفكرية في توفير تجربة موَّحدة ومتناسقة للعملاء عبر كل تلك الأنظمة، لأن المستخدمين في نظام ما كثيرا ما يكونون هم نفس المستخدمين في نظام آخر. وإذا كانوا يواجهون أدوات

وأنظمة مختلفة، في استخدام أنظمة المنظمة، أو التقدم بطلب للحصول على حماية دولية للملكية الفكرية في إطار أحد هذه الأنظمة، فإن هذا يكون أمرا غير مريح للغاية. وقد تم إحراز تقدم كبير في هذا الصدد، ولكن لا تزال هناك مرحلة ثانية يتعين القيام بها. وتتعلق الخطة الرئيسية الثانية للأصول الرأسمالية بنظام لاهاي. وكان أحد أجزاء الخطة الرأسمالية الرئيسية، حتى ذلك الحين، هي المرحلة الأولى من منصة تكنولوجيا المعلومات الجديدة لنظام لاهاي للتسجيل الدولي للرسوم والتصاميم الصناعية. وتشتمل تلك المرحلة الأولى على المعالجة الداخلية للطلبات المودعة في إطار نظام لاهاي. وتتعلق المرحلة الثانية بالتعهيد الخارجي للنظام. وتم نشر النظام الداخلي بنجاح ويعمل بشكل جيد. وأشار المدير العام إلى الحاجة إلى التركيز على نقل البيانات فيما يتعلق بالمكاتب، في المقام الأول، وثانيا، نقل البيانات فيما يتعلق بمستخدمي النظام - وهذا ما يركز عليه مشروع الخطة الرأسمالية الرئيسية. وبالإضافة إلى ذلك، هناك استمرارية وتطبيق لمشروع الإدارة المركزية للمحتوى، وهو ما يجري تنفيذه. وهناك اقتراح باستبدال نظام إدارة محتوى الويب في المنظمة، لتقديم تجربة أفضل للعديد من الزوار ومستخدمي موقع الويبو. ويمثل نظام إدارة الخزانة مشروعا آخر في الخطة الرأسمالية الرئيسية. ونظرا للمعدلات السلبية للفائدة، أصبحت إدارة الخزانة مهمة أكثر تحديا. وسيتيح نظام إدارة الخزانة للمنظمة مراقبة المخاطر المتعلقة بالخزانة وإدارتها بشكل أكثر فعالية. بالإضافة إلى ذلك، تقترح الخطة الرأسمالية الرئيسية استمرار ثلاثة مشاريع ذات صلة بالمباني الهامة وهي المصاعد، وتخفيف انقطاع الطاقة، والتي تعتمد عليها جميع أنظمة تكنولوجيا المعلومات في المنظمة والمنظمة بأكملها، والانتهاء من استوديو الوسائط المتعددة. وهناك مشروعان آخران يتعلقان بالسلامة والأمن. ويتمثل الهدف منهما في ضمان سلامة وأمن الموظفين والمندوبين وزوار المنظمة. وأشار المدير العام إلى المناقشة السابقة حول إمكانية توفير خدمات الرعاية النهارية أو دور الحضانة، حيث يوجد نقص في الخدمات المتاحة في هذه المدينة. وأفاد بأن الأمانة أنجزت قدرا كبيرا من العمل بشأن هذا منذ الدورة الأخيرة. واقترحت المنظمة نهجا على مرحلتين. المرحلة الأولى مع المستقبل القريب والسنوات الدراسية 2019-20 و2020-21. وسيكون هذا حلا مؤقتا. وفيما يتعلق بالحل الطويل الأجل، لم تتمكن الأمانة من صياغة اقتراح حتى الآن، لأنها لم تجد حلا مرضيا بشأن ذلك. وستواصل المنظمة عملها بشأن مسألة الحل الطويل الأجل ومعرفة ما إذا كان يمكن التوصل إلى حل قبل مرور وقت طويل. وأفاد المدير العام، فيما يتعلق بالإدارة المالية، بأن هناك اقتراحا بإعادة النظر قليلا في سياسة الاستثمار من ناحيتين. أولا، وتيرة إجراء استعراضات استراتيجية الاستثمار. وقد تم تنفيذ سياسة الاستثمار الجديدة نسبيا بالكامل. ويتمثل هذا ببساطة في مسألة إعطاء لجنة الاستثمار واللجنة الاستشارية للاستثمارات، المرونة اللازمة لاتخاذ قرار بشأن وتيرة عقد اجتماعاتها. ويتمثل الجزء الثاني في توفير بعض الوضوح لنسبة الاستثمارات المسموح بها بموجب السياسة التي يتعين الاحتفاظ بها في الأصول ذات العائد المرتفع. وتطرق المدير العام إلى حكم منظمة العمل الدولية الذي صدر في الأسبوع السابق، وذكر أنه يشكل مصدر قلق كبير لجميع المنظمات التي يوجد مقرها في جنيف. وأصدرت المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية القرار قبل أسبوع، فيما يتعلق بالشكاوى المقدمة من حوالي 1300 من موظفي منظومة الأمم المتحدة المقيمين في جنيف. وفي جميع الحالات، قررت المحكمة أن الإجراء الذي اتخذته الوكالات المتأثرة لتخفيض رواتب أصحاب الشكوى على أساس قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية، "معيب قانونا"، وتم تنحيته جانبا. وفيما يتعلق بالويبو، نظرت المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية من خلال قرارها في الشكاوى المقدمة من أكثر من 250 موظفا. وقررت المحكمة إلغاء قرار المدير العام بتنفيذ خفض الرواتب اعتبارا من مارس 2018، ورأت أن "على الويبو أن تدفع ... مبلغا يعادل الفرق بين الأجر المدفوع فعلا للموظفين في مارس 2018 والأجر الذي كان سيتم دفعه لهم خلال نفس الفترة ولكن لتنفيذ قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية، إلى جانب فائدة بمعدل 5% ... ". وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة قدمت عددا من الملاحظات حول الطريقة التي قررت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية التعديلات التي شملت أن" لجنة الخدمة المدنية الدولية

ليس لديها سلطة أن تقرر بنفسها، مبالغ تسويات مقر العمل مع النتيجة النهائية التي تقضي بتخفيض رواتب فئة المهنيين المقيمين في جنيف وما فوقها. ولا يمكن للجنة الخدمة المدنية الدولية سوى تقديم توصيات وليس اتخاذ قرار بشأن المبالغ". وبناءً عليه، أفادت المحكمة بأن قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية، "... في هذا الشأن ليس لها أساس قانوني، وأن عدم قانونية قرار إدارة الويبو ينبع من عدم قانونية قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية". وأشارت المحكمة مرارا وتكرارا إلى أنه بينما تتمتع منظمة دولية أو هيئة مثل لجنة الخدمة المدنية الدولية بحرية اختيار المنهجية أو النظام أو معيار المرجعية بشأن تحديد تسويات الرواتب، يجب أن تضمن هذه المنهجية أن تكون النتائج مستقرة ويمكن التنبؤ بها ومفهومة بوضوح أو شفافة. ومع ذلك، رأت المحكمة أن "... تغيير النسبة المئوية للتشغيل في التدبير المتعلق بسد الفجوة ليس له تفسير حقيقي للأساس المنطقي في المصطلحات الإحصائية أو الرياضية أو المنهجية أو غير ذلك من الناحية العلمية". والأهم من ذلك، حذَّرت المحكمة بأنه في حال توفر معلومات لدى هيئة الرقابة الحكومية الدولية المناسبة، والتي في هذه الحالة هي الجمعية العامة للأمم المتحدة، ترتبط بشكل مادي بما إذا كان ينبغي عليها قبول توصية لجنة الخدمة المدنية الدولية والتصرف فيها أم رفضها، فإنها يجب عليها حينئذ أن تأخذ بعين الاعتبار المعلومات أو المواد. وفي هذه الحالة، سوف يشمل ذلك تقرير الخبير المستقل الذي تحتفظ به لجنة الخدمة المدنية الدولية والأسباب التي تقدمها المنظمات التي يوجد مقرها في جنيف، والتي تستند بشكل خاص، إلى تقرير الإحصائيين الذي يحتفظون به. كما يجب أن تراعي الغرض الذي تم من أجله وضع المخطط الكامل لتسويات مقر العمل. ولا يمثل هذا الغرض في تحقيق وفورات عن طريق تخفيض الرواتب. كما أشار المدير العام إلى أن المحكمة لم تعالج، في حكمها، العديد من القضايا الأخرى، وأن لديها أسباب كافية لقرارها على أساس ما استشهد به للتو وما قاله. وصرح المدير العام بأنه ينبغي أن يكون هناك وعي بأن المحكمة أشارت إلى أن عددا من القضايا الأخرى التي أثارها الموظفون المشتكون قد أثارت قضايا حقيقية. ومع ذلك، ليس من الضروري معالجتها. وذكَّر المدير العام الدول الأعضاء أنه قبل عامين، عندما كانت اللجنة تتداول بشأن اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، قد أعرب عن مخاوفه فيما يتعلق بقرار لجنة الخدمة المدنية الدولية ومسألة تطبيقه. وأعرب المدير العام عن التزامه ببذل العناية الواجبة فيما يتعلق بتنفيذ قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية، والذي فرضه وقضى به الاجتهاد القانوني للمحكمة. وأفاد بأن الفقه القانوني القديم يوجه الرؤساء التنفيذيين بعدم تطبيق قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية بلا تفكير، ولكن ضمان اتخاذ قرار على أسس صحيحة. وإجمالا، أجرت الوكالات المتأثرة التي تتخذ من جنيف مقرا لها استعراضا كشف عن عدد من العيوب الواضحة في المنهجية وتطبيق تلك المنهجية. وأشار المدير العام إلى أنه قد شارك تلك التقييمات مع الوفود وقدم لهم المعلومات المتعلقة بمقدار النفقات المقترحة التي ستتأثر نتيجة للتأثير على قرار لجنة الخدمة المدنية الدولية، بما في ذلك الالتزامات القانونية والمالية، التي قد تواجه المنظمة، إذا كان سيتم تنفيذ هذا القرار. وفي حين أعرب المدير العام عن أسفه للالتزامات التي كانت متوقعة وعبر عنها للجنة، فإنه رحَّب بالتسليم الفوري لحكم المحكمة والوضوح والنهاية اللذين يضفيها هذا القرار إلى مسألة تطبيق مضاعف تسوية مقر العمل المخفض وإلى المخاوف التي أثارها الموظفون خلال العامين السابقين. وكما هو الحال مع جميع الأحكام الصادرة عن محكمة منظمة العمل الدولية، والتي بطبيعتها نهائية وملزمة، ستنفذ الويبو بالكامل وبصدق الحكم رقم 4138 فيما يتعلق بجميع الموظفين المتأثرين بتسوية مقر العمل المنقحة في جنيف. وأوضح أن المنظمة تبحث في الأساليب الدقيقة لتنفيذ القرار دون تأخير، وأن أي تأخير سيؤدي إلى تراكم الفوائد بمعدل 5%، ولذا فإن المنظمة تتطلع إلى تنفيذ عاجل لذلك القرار. وذكَّر المدير العام الوفود بالتصويب الذي أُدخل على اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 بمبلغ 13.2 مليون فرنك سويسري. وأوضح أن المنظمة تؤمن بتلك المرحلة، وتحتفظ بقيمة تقريبية جيدة، وسيكون التأثير على الثنائية الحالية تسعة ملايين فرنك سويسري و13.2 مليون فرنك سويسري للثنائية المقبلة. وكما أشار المدير العام إلى الموظفين، فإن المنظمة ملتزمة بالعمل مع

لجنة الخدمة المدنية الدولية وغيرها من مؤسسات المنظومة المؤَحدة للأمم المتحدة فيما يتعلق بنظام تسوية مقر العمل، على وجه التحديد، والأساس والمنهجيات التي يتم بها إجراء تسويات الرواتب بشكل عام. وستواصل المنظمة العمل عن كثب مع لجنة الخدمة المدنية الدولية في استعراضها للقرار والمنهجيات فيما يتعلق بالنظر في المسألة.

البند 2 من جدول الأعمال اعتماد جدول الأعمال

7. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/30/1 Prov.3.

8. وعرض الرئيس مشروع جدول الأعمال، الوارد في الوثيقة WO/PBC/30/1 Prov.3. وأوضح الرئيس أنه من أجل تيسير استعراض ومناقشة مختلف البنود في ذلك الأسبوع، تم تنظيم جدول الأعمال وفقا للمجموعات رفيعة المستوى التالية: مراجعة الحسابات والرقابة؛ أداء البرنامج والاستعراضات المالية؛ التخطيط وإعداد الميزانية اقتراحات؛ والبنود التالية لقرارات الدورة الثامنة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وجمعيات الدول الأعضاء في الويبو لعام 2018. وفتح الرئيس باب التعليقات وسأل الوفود عما إذا كان جدول الأعمال مقبولا لديهم. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، تم اعتماد القرار.

9. وأقرت لجنة البرنامج والميزانية جدول الأعمال (الوثيقة WO/PBC/30/1).

10. وأشار الرئيس إلى أنه طلب من الأمانة تقديم نُسخ من الجدول الزمني، وهو ما كان يقترحه من أجل تخصيص الوقت بأكثر الطرق الممكنة حكمة. ويتَّبع الجدول الزمني المقترح نفس ترتيب البنود المدرجة في مشروع جدول الأعمال مع استثناء البندين 3 و4 من جدول الأعمال. وأوضح الرئيس أنه إذا كانت هناك مناقشة بشأن بند معين لا يمكن اختتامه خلال الوقت المخصص، فإن المناقشات حول البند التالي من جدول الأعمال سوف تتواصل، ويمكن إجراء أي مناقشات معلقة في مرحلة لاحقة. وسيتناول اليوم الأول للاجتماع البنود الموضوعية ضمن المجموعة الرفيعة المستوى لمراجعة الحسابات والرقابة، مع استثناء واحد، هو أن يتم مناقشة تقرير مراجع الحسابات الخارجي في اليوم الثاني. وأوضح الرئيس أن لجنة البرنامج والميزانية ستبدأ بالبند 4، وهو اقتراح التناوب لعضوية هيئة المحكَّمين التابعة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وستواصل حتى البند 3، وهو تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، الذي تم تصميمه للسماح لرئيس هيئة المحكَّمين التابعة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بأن يكون مع لجنة البرنامج والميزانية ذلك الصباح. وسوف يلي ذلك البند 6، وهو التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية، والبند 7، وهو تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، والبند 5، وهو تقرير مراجع الحسابات الخارجي. وستستمر المناقشات حول القسم الخاص بأداء البرنامج والاستعراضات المالية، مع البند 8 من جدول الأعمال، وهو تقرير أداء الويبو 2018، يليه البند 9 من جدول الأعمال، وهو البيانات المالية السنوية لعام 2018؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2019. وأشار الرئيس إلى أن ذلك سيتضمن تحديثا شفهيا عن أية اشتراكات وردت منذ إصدار الوثيقة WO/PBC/30/9 بشأن وضع تسديد الاشتراكات. وسوف يلي ذلك البند الأخير في جدول الأعمال في إطار هذا القسم، وهو البند 10، بعنوان التقرير السنوي عن الموارد البشرية. وبالانتقال إلى قسم التخطيط وإعداد الميزانية، ستواصل لجنة البرنامج والميزانية مناقشتها للبرنامج والميزانية المقترحين للثنائية 21/2020 والخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029 في إطار البند 11 من جدول الأعمال. وأشار الرئيس إلى وجود قراءة أولى بناءة وشاملة لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 في الدورة الأخيرة للجنة البرنامج والميزانية في شهر مايو حيث أن هناك فحص لكل برنامج في تلك الوثيقة. وقدَّمت الأمانة وثيقة منقحة استنادا إلى تلك المناقشات وعلى القرارات

المعتمدة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وأراد الرئيس التركيز على تلك البنود المعلقة، وأشار إلى أن المدير العام حدد أربعة بنود معلقة وافقت عليها لجنة البرنامج والميزانية في دورة مايو حتى تتمكن لجنة البرنامج والميزانية من الانتهاء منها وتضع توصية واضحة للجمعيات. وكما أشار المدير العام في ملاحظاته الافتتاحية، فإن هناك تصويبا واحدا للوثيقة المتعلقة بقرار محكمة منظمة العمل الدولية، وهو تصويب الوثيقة WO/PBC/30/10، الذي صدر في 5 يوليو 2019. وسوف تنتقل لجنة البرنامج والميزانية إلى البند 12 من جدول الأعمال، وهو التعديلات المقترح إدخالها على سياسة الويبو الخاصة بالاستثمارات، والتي تمثل البند الوحيد في قسم الاقتراحات. وبعد ذلك، ستنتقل لجنة البرنامج والميزانية إلى البند 13 من جدول الأعمال، وهو وضع عملية الإصلاح الدستوري. ويأتي هذا البند من جدول الأعمال بعد القرارات السابقة للجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة للويبو. وسيتم ترك ظهر الخميس وصباح الجمعة مفتوحا للعناصر المعلقة قبل اختتام الدورة بعد ظهر يوم الجمعة. وقبل الانتقال إلى البيانات الافتتاحية، أوضح الرئيس أن جميع الأعضاء والمراقبين لديهم الفرصة لإجراء مداخلات في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال أثناء الاجتماع. ودعا الرئيس إلى إعطاء أولوية كبيرة لكفاءة عمل لجنة البرنامج والميزانية وحسن توقيت الجلسات، وأوضح أن الجلسات الصباحية ستبدأ من الساعة 10:00 صباحا حتى 1:00 مساءً. وتبدأ الجلسات المسائية في الساعة 3:00 بعد الظهر. إلى 6 مساءً. وفتح الرئيس الباب لبيانات المنسقين الإقليميين.

11. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق (CEBS) وشكر الرئيس ونائبي الرئيس والأمانة على الأعمال التحضيرية التي ساهمت في تنظيم تلك الدورة. وأعرب الوفد عن اقتناع المجموعة التام بأن تلك الاستعدادات مع توجيهات الرئيس القديرة ستسهم في أسبوع بنّاء من المناقشات. ويشير ذلك بشكل خاص إلى مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 2021/2020 على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/30/10 من قبل إدارة تخطيط البرامج والمالية، ولكن يشير أيضا إلى مراجع الحسابات الخارجي ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية على إسهاماتهم الحاسمة في ذلك الاجتماع. وأكد الوفد التزام مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق بلجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أن المجموعة ستتدخل بشأن بنود مختلفة من جدول الأعمال خلال الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بهدف المساهمة بشكل بناء في المناقشات حتى تتمكن لجنة البرنامج والميزانية في نهاية الأسبوع من إرسال رسائل إيجابية إلى الجمعية العامة.

12. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ التي سيتولى الوفد مهامه فيها رسميا كمنسق في 15 يوليو 2019، وشكر الرئيس ونائبيه. وأعرب عن ثقة المجموعة في خبرة الرئيس وقيادته القديرة، ورأى أن النتيجة المرجوة ستتحقق تحت إشرافه. وشكر باسم المجموعة الأمانة على الإعداد للاجتماع وتقديم جميع الوثائق ذات الصلة. وفيما يتعلق بمسائل مراجعة الحسابات والرقابة، أعرب عن تطلع المجموعة إلى تقرير هيئة المحكَّمين التابعة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وقال إن المجموعة أحاطت علما بتقرير مراجع الحسابات الخارجي الوارد في الوثيقة WO/PBC/30/4 وأن إدارة الويبو قبلت معظم التوصيات حتى الآن. وانتقلت المجموعة إلى مسألة أداء برنامج المراجعة المالية، فأشارت إلى تقرير أداء الويبو لعام 2018 والبيانات المالية ذات الصلة. وأعربت المجموعة عن سرورها بالتقرير المالي الإيجابي بشكل عام وبأن 72% من تقييمات مؤشر الأداء جاءت على المسار الصحيح. وتطلعت المجموعة إلى استمرار التقدم الجيد في عام 2019. وأحاطت المجموعة علما بالتعديلات التي أُدخلت على اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، في الوثيقة WO/PBC/30/10، لتعكس مقترحات الدول الأعضاء في آخر دورة للجنة البرنامج والميزانية. وأشارت المجموعة إلى المناقشات النشطة بين الدول الأعضاء

الرامية إلى إحراز تقدم بشأن القضايا المتبقية وأكدت أنها ستواصل المشاركة البناءة في العمل من أجل الانتهاء من البرنامج والميزانية. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى إجراء المزيد من المناقشات التي من شأنها أن تسفر عن نتائج مقبولة للطرفين، والتي ليست في مصلحة المنظمة فحسب، بل تصب أيضا في مصلحة جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة.

13. وتحدث وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز ودول أوروبا الشرقية، وأعرب عن سعادته بعمل الرئيس ونائبي الرئيس. وتحت قيادة الرئيس، أعربت المجموعة عن ثقتها في أنها ستصل إلى نتيجة نهائية مثمرة لعمل لجنة البرنامج والميزانية. وأعربت المجموعة عن امتنانها للأمانة على تنظيم الدورة وعلى الإحاطات التي تمت فيما بين الدورات. وأعربت عن استعدادها للعمل بشكل بنّاء بشأن قضايا منهجيات الاتحادات وعمل الويبو، بما في ذلك التغييرات في نظام الختم الزمني الرقمي الجديد. وأكدت المجموعة اهتمامها بشكل خاص بمسألة التمويل الإضافي لترجمة جميع أعمال الويبو إلى اللغات الرسمية للمساعدة في توسيع الوصول إلى أعمال المنظمة بشأن قضايا الملكية الفكرية. وأعربت عن امتنانها الشديد للمدير العام والأمانة واللجنة على عملهم المثمر. وأعربت عن أملها في نجاح العمل خلال الدورة.

14. وتحدث وفد هندوراس باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأعرب عن سروره بعمل الرئيس في قيادة لجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أن المجموعة على ثقة من أن لجنة البرنامج والميزانية، تحت قيادة الرئيس، يمكن أن تنجح في أداء عملها هذا الأسبوع، والذي يتضمن العمل بشأن القضايا المعقدة والتقنية. وأحاطت المجموعة علما بالوثائق المعدة للدورة وشكرت الأمانة على جهودها في إعداد تلك الوثائق والاجتماعات التي نُظمت لمختلف المجموعات الإقليمية. وفيما يتعلق بجدول الأعمال المقترح، تطلعت المجموعة إلى المناقشات التي ستجرى حول كل بند من بنود جدول الأعمال. وأقرت بالدور الهام الذي تلعبه الدول الأعضاء في المناقشات التي ستعقد هذا الأسبوع وأهمية التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النتائج التي ترغب المجموعة في أن تحققها المنظمة خلال الثنائية القادمة 21/2020. ولذلك أعربت المجموعة عن أملها في المشاركة بشكل استباقي والمساهمة بطريقة بناءة في المناقشات. وذكرت أنه خلال هذا الأسبوع من العمل المكثف، يمكن للرئيس الاعتماد على تأييد المجموعة للتقدم في إبرام وثيقة طموحة، تلبي الأهداف الموضوعة وتكون جاهزة لاعتمادها من قِبل الجمعيات العامة القادمة في سبتمبر.

15. وشكر وفد الصين الرئيس والأمانة على الوثائق الإعلامية والأعمال التحضيرية الأخرى. وأشار إلى أنه وفقا لتقرير أداء الويبو، في العام السابق، فقد تم إحراز تقدم إيجابي كبير في الحفاظ على المراكز المالية الجيدة للمنظمة، وزيادة توسيع نطاق تغطية المعاهدة وهناك ارتفاع مستمر في عدد الطلبات في نظام الملكية الفكرية العالمي. وأعرب الوفد عن ارتياحه لتلك النتائج وأعرب عن تقديره للمدير العام وفريق الإدارة على قيادتهم ولجميع موظفي الويبو على جهودهم. وقال إن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية ومراجع الحسابات الخارجي قاموا بدراسة جميع الأعمال التي تمت في العام الماضي، وتم تقييم ذلك العمل. وتطرح تلك التقارير الكثير من الآراء البناءة التي من شأنها أن تؤدي إلى قيام الويبو بتنفيذ جميع الأهداف والمهام الاستراتيجية بشكل أفضل. وأشار الوفد إلى أنه في ظل القيادة القديرة للرئيس في الدورة الأخيرة، جرى نقاش شامل حول مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 21/2020. ومع ذلك، فإن هناك بعض القضايا المعلقة التي يتعين حلها في الدورة الحالية. وأكد الوفد من جديد أنه من الضروري أن تواصل الويبو تنفيذ سياسة اللغة وأن تكون المنشورات بجميع لغات الأمم المتحدة. وتُعتبر تلك التدابير مهمة لتوفير خدمة أفضل للدول الأعضاء ولإبراز صورة الويبو. وفيما يتعلق بمنهجية تخصيص الإيرادات والنفقات لمختلف الاتحادات، أشار الوفد إلى أن نظام خدمات الملكية الفكرية العالمي يُعد

بمثابة تطور جيد. وحث الوفد على اتخاذ الاحتياطات فيما يتعلق بتدابير التخصيص الحالية. وقال إنه سيشارك في مناقشات مختلف بنود جدول الأعمال بموقف إيجابي ومفتوح، ويأمل أن تتحقق نتائج بناءة في تلك الدورة.

16. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن تقديره لعمل الرئيس في الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية وشكره على قيادته المهنية في عمله في الدورة السابقة، مما يمكن لجنة البرنامج والميزانية من تناول قدر هائل من العمل في مناقشة مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأعرب عن تفاؤل المجموعة الشديد بأن يتم تكرار ذلك في الدورة الحالية. وأعرب عن شكر المجموعة للأمانة على الاحترافية والجهود اللوجستية الدؤوبة للدورة والإعداد الممتاز للوثائق في فترة زمنية قصيرة للغاية. وأشار إلى أن هناك أربع قضايا معلقة من الدورة السابقة، لكن المجموعة متفائلة للغاية بأنه من خلال المشاركة البناءة لجميع الدول الأعضاء ومرونتها، ستتمكن لجنة البرنامج والميزانية من الوصول إلى نتائج مقبولة للطرفين وأن توصي إلى الجمعية العامة لعام 2019 بالموافقة على البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وعلّقت المجموعة أهمية كبيرة على جميع البنود المدرجة على جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية للمناقشة في هذا الأسبوع. ويشمل ذلك عرض الأداء البرنامجي والمالي للمنظمة، والنظر في مسائل مراجعة الحسابات والرقابة، بما في ذلك تقارير هيئات الرقابة المختلفة، وهي لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وشعبة الرقابة الداخلية، ووحدة التفتيش المشتركة، ومراجع الحسابات الخارجي، ومسائل الحوكمة، بما في ذلك التناوب على عضوية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وحالة الإصلاحات الدستورية وغيرها. وستقوم لجنة البرنامج والميزانية أيضا بتحليل مقترح يتعلق بسياسة الاستثمار لدى المنظمة وستنظر في تخصيص الموارد المالية بشكل مناسب لاستثمارات المنظمة على المدى المتوسط والطويل والخطة الرأسمالية الرئيسية. وكررت المجموعة التزامها بمواصلة تقديم الدعم البناء للجهود الجماعية لجميع الوفود، وإظهار المرونة والبراغماتية لتيسير إجراء المفاوضات بشأن مختلف القضايا، وكذلك القضايا الأربع المعلقة في وثيقة البرنامج والميزانية. وفي الختام، أعربت المجموعة عن أملها في أن تشارك جميع الدول الأعضاء بشكل بنّاء بأقصى قدر من المرونة لضمان توصل اللجنة إلى نتائج مقبولة للطرفين.

17. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الرئيس على التزامه المستمر بعمل لجنة البرنامج والميزانية. تطلع الفريق إلى الاعتماد على قيادته لتوجيه المناقشات. وشكرت المجموعة الأمانة، بما في ذلك إدارة تخطيط البرامج والمالية، على عملها في إعداد الوثائق الأساسية للدورة، بما في ذلك مشروع البرنامج والميزانية المنقح للثنائية 21/2020. ونظرا لأن الدورة ستنظر في عدد من تقارير المراجعة، أعربت المجموعة عن امتنانها المتواصل للمراجع الحسابات الخارجي ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة الرقابة الداخلية على عملهم المستمر وتقديم التقارير إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأعربت المجموعة عن امتنانها للدور الأساسي الذي لعبوه في آلية مراجعة حسابات المنظمة وفي دعم الدول الأعضاء في ممارسة دورها الإشرافي. ومن أجل إتاحة الوقت للمناقشات في هذا الأسبوع، أفادت المجموعة بأنها ستقدم تعليقات موضوعية بشكل فردي في إطار بنود جدول الأعمال ذات الصلة. وأعرب المجموعة عن اقتناعها بأن التوجيه الحكيم للرئيس والجهود الجماعية للوفود طوال الدورة ستقود لجنة البرنامج والميزانية إلى مناقشات مثمرة ونتائج إيجابية. وأفادت المجموعة بأنها ستقدم الدعم الكامل في هذا المسعى.

البند 3 من جدول الأعمال تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

18. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/30/2 وWO/PBC/30/14.

19. وعرض الرئيس البند 3، وأشار إلى وجود وثيقتين في إطار هذا البند هما: "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة"، الوثيقة WO/PBC/30/2، و"الجداول الزمنية المنشودة في التحقيق والعمليات ذات الصلة "، الوثيقة WO/PBC/30/14. ووفقا لاختصاصاتها، قدمت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تقارير مكتوبة عن أنشطتها إلى لجنة البرنامج والميزانية. وقد تم تقديم تلك التقارير في تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. ودعا الرئيس رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إلى تقديم تلك الوثيقة وكذلك الوثيقة WO/PBC/30/14 بعنوان "الجداول الزمنية المنشودة في التحقيق والعمليات ذات الصلة".

20. وأدلى رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالبيان التالي:

"شكرا سيدي الرئيس. لقد انتُخبت مؤخرا رئيسا للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وترافقني السيدة تاتيانا فاسيليفا، نائبة الرئيس الجديدة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وسوف أعرض التقرير السنوي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وهي الوثيقة WO/PBC/30/2.

" أوَّد، قبل كل شيء، أن أعرب بالنيابة عن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة عن امتناننا العميق لرئيس اللجنة ونائب رئيس اللجنة المنتهية ولايتهما، السيد غابور آمون والسيد إيرت كالتنباخ، على التوالي، الذي ستنتهي مدة ولايتهما في يناير 2020، على خدمتهما المتفانية للجنة لمدة ست سنوات والتي لا تقدر بثمن. ويشهد عدد من السياسات والقواعد التي اعتمدتها الويبو خلال فترة ولايتهما في اللجنة على عملهما الدؤوب من أجل الويبو. ونتمنى لهما الكثير من النجاح والسعادة في مساعيهما المستقبلية.

"وكما تعلمون جميعا، تشارك لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في عدد من أنشطة الرقابة والاستشارات. وسوف تجدون سجلا كاملا لعملنا في تقريرنا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة أربعة اجتماعات شخصية وأجرت مشاورات مستفيضة عن طريق البريد والهاتف لمعالجة المسائل العاجلة التي نشأت بين الاجتماعات. وسأقدم الآن ملخصا موجزا للأنشطة البارزة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وسأناقش المراجعة الخارجية للحسابات والأسئلة المثارة حول منهجية انتخاب أعضاء جدد، وهي الرقابة الداخلية والأخلاقيات.

"وفيما يتعلق بالمراجعة الخارجية للحسابات، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تفاعلت اللجنة بانتظام مع مراجع الحسابات الخارجي الجديد، وهو المكتب الوطني للمراجعة في المملكة المتحدة، حيث ناقشت كلا من التخطيط لمراجعة الحسابات ونتائج مراجعة الحسابات. وأعربت اللجنة عن ارتياحها لأن خطة مراجعة الحسابات تتناول مخاطر كبيرة للمراجعة الحسابات بما في ذلك المجالات ذات الاهتمام الخاص أو الاهتمام المحتمل لدى الدول الأعضاء. وأعربت اللجنة عن سرورها البالغ لملاحظة أن الويبو قد حصلت على رأي غير متحفظ في مراجعة الحسابات، وأن مراجع الحسابات الخارجي يشهد على الجودة العالية للبيانات المالية للويبو، ويقر بجودة ونضج إطار الرقابة الداخلية للويبو. وتثني اللجنة على مراجع الحسابات الخارجي لجودة التقرير وسهولته للقارئ وتوقيته وتتطلع إلى استمرار التفاعل معهم.

"وفيما يتعلق بمنهجية اختيار الأعضاء الجدد، الذين سمعنا التقرير عنهم للتو، لدينا بعض التعليقات. ونظرا لأن ولاية العضوين اللذين يمثلان مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والمجموعة باء ستنتهي في عام 2020، طُلب من اللجنة المساعدة في عملية الاختيار الموضحة في القواعد ذات الصلة التي تم وضعها. وإذا كنتم ترغبون في الاطلاع على هذا، فإنه موجود في الفقرة 28 من الوثيقة WO/GA/39/13. ووفقا للعملية التي تم إنشاؤها، تتضمن الطلبات المقدمة لتقييم اللجنة مرشحين من المجموعات الإقليمية الممثلة بالفعل في اللجنة. وهذا يعني المرشحين من المجموعات التي ليست من المجموعة باء أو مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وبالتالي من غير المرجح أن يتم اختيارهم. ورأت اللجنة أن العملية ستكون أكثر كفاءة إذا ركزت عملية الاختيار في المستقبل حصريا على الطلبات المقدمة من المجموعات ذات الأولوية، أي تلك المجموعات التي لم تعد ممثلة في اللجنة. وتدرك اللجنة تمام الإدراك أن أي تغييرات إجرائية ستتطلب مراجعة عملية اختيار أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وتناوبهم، على النحو الوارد في الوثيقة الحالية WO/GA/39/13، وبالتالي تود ان تسترعي انتباهكم، في هذه المرحلة المبكرة، إلى هذه المسألة لتنظر فيها الدول الأعضاء قبل بدء عملية الاختيار القادمة.

"وفيما يتعلق بالرقابة الداخلية، التي تعد واحدة من وظائفنا الرئيسية، استعرضت اللجنة، في دورتها المنعقدة في ديسمبر 2018، وقدمت تعليقات على خطة العمل السنوية المقترحة للرقابة لعام 2019، على مدار العام، وعلى أساس التقارير الفصلية للأنشطة المقدمة من مدير شعبة الرقابة الداخلية. واستعرضت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل الرقابة. وتود اللجنة التعبير عن ارتياحها للتقدم الذي أحرزته شعبة الرقابة الداخلية في تنفيذ خطط العمل وجودة النتائج التي تم الحصول عليها بشكل عام. وهذا على الرغم من أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت شعبة الرقابة الداخلية العديد من الوظائف الشاغرة وأحيانا الشاغرة لمدة طويلة. ونحن مهتمون بطول عملية التوظيف في هذه الحالات وتأثيرها الفعلي أو تأثيرها المحتمل على قدرة الرقابة. ولذلك نقر على وجه الخصوص بالجهود التي يبذلها مدير شعبة الرقابة الداخلية لتحقيق النتائج المزمعة، على الرغم من قيود التوظيف.

"وأخيرا، عند مراجعة مشروع التقرير السنوي من قِبل مدير شعبة الرقابة الداخلية، أشارت اللجنة أنها تشاطر وجهة نظر مراجع الحسابات الخارجي بأنه من المستحسن مواءمة الفترة الحالية المشمولة بالتقرير، والتي تمتد من 1 يوليو إلى 30 يونيو مع فترة خطة العمل السنوية لشعبة الرقابة الداخلية، والتي تمتد من يناير إلى ديسمبر. ولن يضمن ذلك فقط تطابق التخطيط مع إعداد التقارير، ولكن أيضا يمهد الطريق لصدور بيان ضمان سنوي بشأن الضوابط الداخلية.

"وفيما يتعلق بالتقييم، استعرضت اللجنة اختصاصات الاستعراض الخارجي للجودة بشأن وظيفة التقييم المطلوب القيام بها، وفقا لميثاق الرقابة الداخلية، كل خمس سنوات. واقترحت اللجنة أن تُدرِج في الجوانب المراد فحصها سهولة استخدام منتج التقييم. وفي كل دورة، يقوم مدير شعبة الرقابة الداخلية باطلاع اللجنة على وضع حالات التحقيق واتجاهات حجم الحالات، وتقديم تفاصيل عن الشكاوى المستلمة والشكاوى المسببة حسب فئة سوء السلوك. ووفقا لميثاق الرقابة الداخلية، في الحالات التي تنطوي على تضارب محتمل في المصالح من جانب شعبة الرقابة الداخلية، استعرضت اللجنة كل حالة بالتفصيل وقدمت المشورة للمدير وللآخرين. وتعرب اللجنة عن رضائها بشأن التوقيت الكلي الذي تناولت فيه الشعبة الشكاوى والتحقيقات المكتملة؛ ومع ذلك، كررت اللجنة قلقها بشأن التأخير الكبير في بعض الحالات بسبب عدم تعاون الخاضعين للتحقيق أو أصحاب الشكوى أثناء التحقيق. ويجب أن أشير أيضا إلى أن التأخيرات حدثت أحيانا بسبب تضارب المصالح أو لأسباب أخرى؛ ولم تتمكن شعبة الرقابة الداخلية من إجراء

تحقيق، مما أدى إلى الحاجة إلى إشراك محققين خارجيين. وبناءً على توصية اللجنة، يقوم مدير شعبة الرقابة الداخلية بإعداد قائمة من مستشاري التحقيق المختارين مسبقا لاستخدامها من قِبل اللجنة. ولدى اللجنة قناعة بأن هذه القائمة، عند تفعيلها، ستيسر إجراء تحقيقات خارجية في الوقت المناسب.

"وفيما يتعلق بمكتب الأخلاقيات، كان من الصعب بعض الشيء على اللجنة أداء مهامها في مجال الأخلاقيات. وكما تعلمون، وفقا لاختصاصاتها، ستقوم اللجنة، في دورتها الأخيرة من العام الماضي، باستعراض خطة العمل السنوية المقترحة لمكتب الأخلاقيات وتقديم المشورة بشأنها. ونظرا لأن اللجنة لم تتلق خطة أخلاقيات 2019 المقترحة كي تستعرضها، فقد اضطرت إلى استعراض خطة العمل التي وافقت عليها الإدارة بالفعل والإحاطة بها. واحتوت خطة العمل على العديد من الأنشطة في إطار مجالات المسؤولية المسندة إلى مكتب الأخلاقيات وأشارت إلى جملة أمور من بينها مستويات الأولوية والنتائج المرتقبة والأهداف القابلة للتطبيق على نحو ما قد اقترحنا. واقترحت اللجنة زيادة تحسين شكل خطط العمل المستقبلية من خلال إدراج عدد الحالات المتوقع، فعلى سبيل المثال، حتى هذا العام، تتوقع اللجنة من كبير مسؤولي الأخلاقيات أن يقدم خطة العمل السنوية المقترحة قبل وضعها في صيغتها النهائية، كي يتم استعراضها وتقديم المشورة بشأنها، قبل تقديمها إلى الإدارة. وتتطلب منا اختصاصات لجنتنا أيضا استعراض سياسات الأخلاقيات المقترحة وتقديم المشورة بشأنها. وفي الوقت الحالي، لا يزال عمل مكتب الأخلاقيات خاضعا للتعليمات المكتبية القديمة الصادرة في يونيو 2010 بشأن مكتب الأخلاقيات في الويبو. والوثيقة هي التعليمات المكتبية رقم 2010/25. وفي مايو 2018، قدمنا تعليقات واقتراحات مستفيضة حول التعليمات المكتبية الجديدة المقترحة إلى مكتب الأخلاقيات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تابعت اللجنة بانتظام حالة وثيقة السياسة، التي نعتبرها أساسية لحوكمة وولاية مكتب الأخلاقيات. وحتى وقت إعداد التقرير، لم تتلق اللجنة بعد نسخة منقحة. وحثت اللجنة كبير مسؤولي الأخلاقيات على المشاركة في مشروع منقح قبل الدورة الرابعة والخمسين للجنة لمزيد من الاستعراض والمناقشة.

"وأخيرا، في الدورة الثالثة والخمسين، استعرضت اللجنة سياسة الويبو بشأن إقرار الذمة المالية وبيان المصالح واقترحت تغييرات عليها، وأعربت عن ارتياحها للتفسيرات التي قدمها مسؤول الأخلاقيات.

"وفي الختام، سأذكر بعض المشروعات الخاصة التي شاركت فيها اللجنة. في الدورة الثامنة والعشرين، طلبت لجنة البرنامج والميزانية من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة استعراض واقتراح تعديلات على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية أو سياسة التحقيق بهدف تقديم توضيح للجداول الزمنية المنشودة في إعداد التقارير والتحقيق. وبعد اطلاع اللجنة على سياسات الويبو المعمول بها، وأخذها في الحسبان تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة والممارسات المتبعة في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى، خلصت اللجنة إلى أن الجداول الزمنية المنشودة التي حددتها الويبو كافية بشكل عام وأنه لا ضرورة لإدخال أي تعديلات على ميثاق الويبو للرقابة الداخلية. وأوصت اللجنة بإجراء بعض التعديلات على سياسة التحقيق وسياسة الحماية من الانتقام بهدف تعزيز الاتساق في تطبيق الجداول الزمنية المقررة وتوضيحه وضمانه. ولتحقيق ذلك، أطلعت اللجنة الأمانة على مشروع تقرير عن "الجداول الزمنية المنشودة للتحقيق والعمليات ذات الصلة". وتحتوي هذه الوثيقة على التقييم المقدم من اللجنة والعديد من توصياتها الموجهة إلى المدير العام ومدير شعبة الرقابة الداخلية. وخلال الدورة الثانية والخمسين، وضعت اللجنة اللمسات الأخيرة على

التقرير، مع مراعاة التعليقات التي وردت من الأمانة والمستشار القانوني، والتي تم تقديمها في الوثيقة WO/PBC/30/14.

وأخيرا، أود أن أعرب نيابة عن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة عن تقديري للمدير العام ومدير وشعبة الرقابة الداخلية والمستشار القانوني وكبير مسؤولي الأخلاقيات وغيرهم من كبار المديرين ومراجعي الحسابات الخارجيين لتوافرهم وانفتاحهم وتفاعلهم المنتظم مع اللجنة. وسأحضر اجتماع لجنة البرنامج والميزانية هذا، خلال هذا الأسبوع، إذا كان المندوبون يرغبون في التشاور معي أو مناقشة الأمور.

"وبهذا أختتم بياني، وأشكرك سيدي الرئيس."

21. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير الوارد في الوثيقة WO/PBC/30/2. وكررت المجموعة الإعراب عن امتنانها الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على دورها الأساسي في آلية الويبو للرقابة، وأعربت عن تقديرها للوجود المستمر للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بما في ذلك من خلال دورات المعلومات للدول الأعضاء. ورحبت المجموعة أيضا بتفاعل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة مع مراجع الحسابات الخارجي، مما يؤدي إلى تحسين عملية متابعة التوصيات وتعزيز التعاون. وأعربت المجموعة عن تقديرها لما قامت به لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة من استعراض لتقارير الاستثمار المالي لأنها مهمة كبيرة قدمت للدول الأعضاء تأكيدات إضافية بأنها هيئة مستقلة تراقب تنفيذ سياسة الاستثمار على مدار العام. ونظرا لأنها المرة الأخيرة التي تستضيف فيها لجنة البرنامج والميزانية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بتكوينها الحالي، فقد انتهزت المجموعة الفرصة لتكريم الأعضاء المنتهية ولايتهم وشُكرهم على خدمتهم القيِّمة.

22. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق وشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير الوارد في الوثيقة WO/PBC/30/2 وعلى العمل في مجال مراجعة الحسابات والرقابة، بما في ذلك الجلسة الإعلامية التي نظمتها الدول الأعضاء في الويبو. وأعربت المجموعة عن سرورها لتفاعل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ومراجع الحسابات الخارجي ورأت أن هذا تحسن كبير في عملية تنفيذ التوصيات الصادرة. وشكرت المجموعة أيضا أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة المنتهية ولايتهم على عملهم المهم الذي أنجزوه أثناء خدمتهم كأعضاء في اللجنة.

23. وشكر وفد الصين رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على التقارير المفصلة والعمل الذي أنجزته اللجنة في العام الماضي. وأعرب الوفد عن سروره لاعتماد العديد من التوصيات المفيدة التي قدمتها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والتي لعبت دورا إيجابيا في عملها. وأعرب الوفد عن أمنياته بأن تواصل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة القيام بهذا الدور وعن رغبته الوفد في استمرار دعمه لعمل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

24. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأثنى على لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لتقريرها الوارد في الوثيقة WO/PBC/30/2، الذي يقدم لمحة عامة عن أنشطة اللجنة للفترة قيد الاستعراض. وذكرت المجموعة أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تلعب دورا هاما في توفير الرقابة والضوابط والتوازنات لمختلف هيئات الويبو في تنفيذ وظائفها، وكذلك في فعالية السياسات التي تحكم تلك الهيئات. وتضمن هذه الضوابط والتوازنات قدرة المنظمة على إنجاز ولايتها بطريقة فعالة. وأعربت المجموعة عن سرورها للطريقة التي تدير بها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة عملها، والتي

تشمل التفاعل مع مختلف هيئات الويبو وكبار مديري البرامج وفرقهم، وغيرهم، للحصول على رؤى عملية ونظرات شاملة في وظائفهم وأنشطتهم. ويكفل ذلك قيام لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بتقديم استنتاجاتها وتوصياتها من وجهة نظر مبنية على معلومات، ولكنه يضمن أيضا أن تكون التوصيات التي تقدمها مقبولةً لدى المسؤولين عن تنفيذها. وتتوقع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشكل عام نظرة إيجابية للمنظمة في تخطيط وتنفيذ مختلف البرامج والأنشطة، وآليات إعداد التقارير، والتحقيقات الداخلية، وكذلك التحسين التدريجي لعملياتها الداخلية. ومع ذلك، رأت المجموعة أنه لا يزال هناك مجال للتحسين، مثلما يتضح من توصيات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. ورأت المجموعة أيضا الكثير من المزايا في جميع التوصيات المقدمة والتي تهدف إلى تحسين العمليات في مختلف أقسام هيئات الويبو. وأيدت المجموعة تلك التوصيات وطلبت من الأمانة ضمان التنفيذ الكامل لجميع التوصيات، مع إعطاء الأولوية للتوصيات المقدمة منذ فترة طويلة.

25. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وشكر رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على التقرير المفصل وأشار إلى محتويات التقرير. وأعربت المجموعة عن تقديرها لأعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة المنتهية ولايتهم من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق والمجموعة باء. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى العمل عن كثب مع الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة من أجل النظر في التوصيات وكذلك فيما يتعلق بنطاق تحسين مراجعة الحسابات من أجل تحقيق الرفاه العام. المنظمة.

26. وأيَّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء وشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على التقارير الإعلامية وعلى عملها على مدار العام. وأعرب الوفد عن تقديره للجهود القيِّمة التي تبذلها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة من أجل تعزيز الرقابة في المنظمة وأعرب عن تقديره لدعم الأمانة لمهمة اللجنة. وأشار الوفد أيضا إلى قلق لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن طول المدة الزمنية المحددة لتعيين موظفي شعبة الرقابة الداخلية، وطلب مزيدا من المعلومات من الأمانة فيما يتعلق بأسباب التأخير في شغل الوظائف. واتفق الوفد في الرأي مع مراجع الحسابات الخارجي وتوصية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن مواءمة الفترة المشمولة بالتقرير عن لشعبة الرقابة الداخلية مع خطة عمل الشعبة وتطلَّع إلى أن ينعكس هذا التغيير في أقرب وقت ممكن. وأشار إلى أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أعربت عن ترحيبها بجهود الأمانة الرامية إلى معالجة الوعي بالغش والوقاية منه، بما في ذلك مراجعة سياسة الويبو لمكافحة الغش. وصرح الوفد بأنه سيقدر تقديم تحديث حالة فيما يتعلق بالمراجعات الجارية، وتوضيح ما إذا كانت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة سوف تستعرض السياسة قبل التنفيذ. وفيما يتعلق بوظائف الأخلاقيات وأمين المظالم، أعرب الوفد عن قلقه من أن عمل مكتب الأخلاقيات لا يزال محكوما بالتعليمات المكتبية القديمة لعام 2010 بشأن مكتب الأخلاقيات في الويبو. وأشار الوفد إلى أنه قد مضى أكثر من عام منذ أن استعرضت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة التعليمات المكتبية المنقحة. وأفاد الوفد بأنه سيقدر تقديم تحديث حالة فيما يتعلق بحالة تنفيذ التعليمات المكتبية الجديدة. ورأى الوفد أن ضمان توافق مكتب الأخلاقيات مع أفضل الممارسات الحالية ومع التغييرات الأخيرة في سياسات الويبو الأخلاقية والرقابية يجب أن يكون ذا أولوية. وأخيرا، صرح الوفد بأنه يؤيد بشدة رأي لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بأن الدول الأعضاء ستستفيد من المعلومات الواردة في تقرير نشاط أمين المظالم. وتُعد هذه أيضا توصية لوحدة التفتيش المشتركة أثيرت في تقريرين منفصلين للوحدة، بما في ذلك التقرير الأخير حول استعراض سياسات وممارسات المبلغين عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. والتمس الوفد أن تقدم الأمانة ذلك التقرير في الاجتماع القادم للجنة التنسيق.

27. وشكر وفد أستراليا الأمانة على عملها التحضيري قبل اجتماع لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب عن تقديره البالغ لعمل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ودورها في تقديم المشورة والرقابة من الخبراء المستقلين. وأعرب الوفد عن سروره بأن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أعربت في تقريرها عن راضاها بشكل عام فيما يتعلق بالعديد من مجالات العمل بما في ذلك الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية للحسابات وإعداد التقارير المالية. ورأى الوفد أن دور مكتب الأخلاقيات في الويبو أساسي، وأن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تلعب دورا استشاريا هاما فيما يتعلق بتلك المهمة. ورحَّب الوفد أيضا بالتعاون بين لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ومكتب الأخلاقيات من أجل دعم العمليات المتعلقة بأفضل الممارسات.

28. وتحدث وفد الاتحاد الروسي للمرة الأولى، ورحّب برئيس لجنة البرنامج والميزانية وأعرب عن ثقته في أن الدورة ستكون بناءة وناجحة تحت قيادته. وتناول الوفد التقرير السنوي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وأشار إلى الدور الهام الذي يؤديه الخبراء المستقلون كهيئة تابعة للجمعية العامة للويبو ولجنة البرنامج والميزانية في الإشراف على الوظائف المالية وتقييمها. وشكر الوفد رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وأعضائها على عملهم النشط ورحّب بالتقييم الإيجابي للجنة بشأن القضايا التي بحثوها فيما يتعلق بالمسائل التي يتناولها التقرير، بما في ذلك الرقابة الداخلية لمراجعة الحسابات والمحاسبة المالية في الويبو، وإدارة المخاطر، وآليات الرقابة الداخلية وتنفيذ التوصيات المتعلقة بالرقابة والمتابعة. وأفاد الوفد بأنه سيواصل استعراض هذه الأنواع من وثائق لجنة البرنامج والميزانية، بما في ذلك الوثائق التي تتناول سياسة الاستثمار، وإعداد التقارير المحاسبية، وغيرها من القضايا. ورأى الوفد أن تزويد لجنة البرنامج والميزانية برأي خبراء مستقلين بشأن مجموعة كبير من القضايا يعد أمرا إيجابيا للغاية وله تأثير إيجابي على عملية صنع القرار، وبالتالي ضمان التمويل المستدام للمنظمة.

29. وتحدث وفد كندا بصفته الوطنية ورحَّب بالتقرير وأعرب عن امتنانه للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها. وأيد الوفد صيغة القرار المقترحة ورحّب بتقديم مزيد من التفاصيل، بما في ذلك من جانب الأمانة، فيما يتعلق بجوانب تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن مكتب الأخلاقيات والتأخير في تقديم خطة العمل السنوية المقترحة لمكتب الأخلاقيات وكذلك التحديثات على التعليمات المكتبية لعام 2010 بشأن مكتب الأخلاقيات في الويبو.

30. وأشار الرئيس إلى أنه هناك العديد من التعليقات والأسئلة المتعلقة بالأخلاقيات وبصفة خاصة عمل كبير مسؤولي الأخلاقيات. ونظرا لعدم وجود كبير مسؤولي الأخلاقيات في جنيف هذا الأسبوع وعدم تمكنه من الحضور شخصيا إلى لجنة البرنامج والميزانية، اقترح الرئيس أن تحيط الأمانة علما بالتعليقات والأسئلة وأن تتواصل مع كبير مسؤولي الأخلاقيات عن بُعد وترد على لجنة البرنامج والميزانية لاحقا في الأسبوع التالي للمشاورات مع كبير مسؤولي الأخلاقيات. ودعا الرئيس مدير شعبة الرقابة الداخلية للرد على استفسار يتعلق بعمل شعبة الرقابة الداخلية وعملية التوظيف.

31. وتناول مدير شعبة الرقابة الداخلية مسألة التأخير والتعيين التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وذكر أنه باستثناء منصب مساعد من الرتبة خ-4 الذي كان يأمل أن يتم شغره قريبا، فإن الشعبة تعمل حاليا بمجموعة كاملة من الموظفين. وتم الانتهاء من تعيين كبير مراجعي الحسابات من الرتبة ط -4، وسيبدأ شغل الوظيفة في 1 أغسطس 2019. وهناك بعض التأخير في تعيين رئيس المراجعة الداخلية للحسابات، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى مشاكل في الإخطار،

وبالتالي وجب القيام بالإخطار مرة ثانية. وباستثناء ذلك، فقد نجحت الشعبة في إدارة فترة الأربعة أشهر، وهو متوسط الوقت الذي تستغرقه لشغل وظيفة شاغرة.

32. وذكر الرئيس بعد ذلك أن هناك قرارين في إطار بنود جدول الأعمال يطالبان لجنة البرنامج والميزانية بأن تحيط بهما التقارير. واقترح الرئيس الشروع في الاتفاق على بنود جدول الأعمال هذه مع ترك البند مفتوحا حتى وقت لاحق من الأسبوع للحصول على هذه التوضيحات الإضافية من كبير مسؤولي الأخلاقيات.

33. وسأل وفد الولايات المتحدة عما إذا كان سيتم تقديم وثيقة "الجداول الزمنية المنشودة في التحقيق والعمليات ذات الصلة" بشكل منفصل كي تقدم الوفود تعليقات عليها أو ما إذا كان سيتم اتخاذ قرار عندئذ كذلك.

34. وأوضح الرئيس أن لجنة البرنامج والميزانية ستتخذ القرار بشأن كلتا الوثيقتين معا. وأفاد الرئيس بأن رئيسة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة قد ذكرت كل ما تود قوله من خلال العرض. ثم فتح الرئيس الباب للأسئلة أو التعليقات حول "تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة" و"الجداول الزمنية المنشودة في التحقيق والعمليات ذات الصلة".

35. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وفي تعليقه على الجداول الزمنية المنشودة في وثيقة التحقيق والعمليات ذات الصلة، شكر الوفد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على دورها المحوري في آلية مراجعة الحسابات والرقابة في الويبو بغرض تحقيق الفعالية والكفاية والملائمة في الأنشطة الإدارية للمنظمة. وأيدت المجموعة التعديلات المقدمة من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بهدف تحقيق اتساق في الوحدات الزمنية المطبقة وأحاطت علما بالملاحظات التي أبديت بشأن الافتقار إلى أفضل الممارسات على المستويات الأفقية داخل النظام الموَّحد للأمم المتحدة. كما أشارت المجموعة إلى أنه في الفقرة 4 (هـ) لا يحدد ميثاق الرقابة الداخلية جدولا زمنيا لاتخاذ القرارات عند تلقي مشورة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وأفادت بأنها تود معرفة رأي لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن ما إذا كان هذا شاغلا يحتاج إلى معالجته. وشكرت المجموعة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على عملها الممتاز وأعربت عن تطلعها إلى الدور الرئيسي والفعال المستمر الذي تقوم به لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في آلية مراجعة الحسابات والرقابة على المنظمة.

36. وأيَّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء، بشأن الجداول الزمنية المنشودة في وثيقة التحقيق والعمليات ذات الصلة. وأيد الوفد تنفيذ توصية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ولفت إلى أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تعتبر الجداول الزمنية المنشودة الموضوعة في الويبو مناسبة بوجه عام. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه في الفقرة 4 (هـ)، ذكرت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أن ميثاق الرقابة الداخلية لا يحدد جدولا زمنيا للقرار المتخذ عند تلقي مشورة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وليست هناك توصية من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تتعلق بتلك الملاحظة. وتساءل الوفد عما إذا كانت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تعتبر عدم وجود جدول زمني للقرارات مشكلة. ونظرا لوجود إشارة إلى النزاعات والتظلمات المتعلقة بمكان العمل في الفقرة 4 (ط)، طلب الوفد مزيدا من المعلومات حول كيفية إنجاز هذه العملية، وتحديدا متى يتخذ المدير العام قرارا بشأن شكاوى التمييز و/أو التحرش و/أو إساءة استخدام السلطة مقابل تلك الأنواع من الشكاوى التي يتم إحالتها للتحقيق. وأخيرا، نظرا لأنه سيتم تعديل سياسة الحماية من الانتقام لمراعاة توصيات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن الأطر الزمنية، حث الوفد الأمانة على الاستفادة من ذلك كفرصة لضمان أن السياسة تلبي جميع مؤشرات أفضل الممارسات المستمدة من

تقرير وحدة التفتيش المشتركة حول استعراض سياسات وممارسات المبلغين عن المخالفات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

37. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على استعراض ميثاق الرقابة الداخلية للويبو بشأن سياسة التحقيق واقتراح تعديلات عليه، بما يتماشى مع اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، بهدف تقديم توضيح للجداول الزمنية المنشودة في عمليات إعداد التقارير والتحقيق لضمان معالجة القضايا في الوقت المناسب مع مراعاة أفضل ممارسات الأمم المتحدة. وأشارت المجموعة إلى أن النتائج التي توصلت إليها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في دورتها الحادية والخمسين خلصت إلى أن الجداول الزمنية العامة الموضوعة في الويبو كافية، ولكن هناك حاجة أيضا إلى تعديلات على سياسة التحقيق وسياسة الحماية من الانتقام. وأيّدت المجموعة التغييرات في استخدام الأيام والشهور التقويمية بدلا من أيام العمل من أجل تعريف الجداول الزمنية المنشودة، سواء بالنسبة لسياسة التحقيق أو لسياسة الحماية من الانتقام. ورأت المجموعة أنه من المهم موافقة المدير العام وشعبة الرقابة الداخلية على التوصيات، وأن الشعبة شرعت بالفعل بإدخال تعديلات على سياسة التحقيق. وكما ورد أعلاه، ستعزز التوصيات آليات المراجعة والرقابة في الويبو.

38. وأدلى رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بتعليق واحد فيما يتعلق بالأسئلة التي طرحها وفدا الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بشأن الفقرة 4 (هـ) التي تنص على أن ميثاق الرقابة الداخلية لا يحدد جدولا زمنيا لاتخاذ القرارات عند تلقي المشورة من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. أفاد بأن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لا ترى أن هناك حاجة إلى تعديل، لأنها على تواصل مستمر مع مدير شعبة الرقابة الداخلية وتقدم المشورة التي يتم قبولها بشكل منتظم. وإن وضع جدول زمني يعني أن المشورة التي لا تتطلب إجراءً فوريا يجب اتخاذها في وقت معين، ومن المحتمل أن يكون ذلك مرهقا لإدارة أعمال لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة مع شعبة الرقابة الداخلية.

39. وبالإضافة إلى تعليقات رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، ذكر مدير شعبة الرقابة الداخلية أن الشعبة تتبع بالفعل الجدول الزمني الذي مدته 30 يوما لاستكمال التقييمات الأولية والجدول الزمني الذي مدته ستة أشهر للتحقيقات الكاملة، والتي تمثل جزءا من سياسة وكُتيب التحقيق. وفي هذا الصدد، بالنسبة إلى شعبة الرقابة الداخلية، هناك جدول زمني يتم الالتزام به بشكل منهجي، إلا في الحالات التي تحدث فيها تأخيرات بسبب عوامل خارجية مثل عدم التعاون أو إجازة طبية. وفيما يتعلق بمشورة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، أكد مدير شعبة الرقابة الداخلية للجنة البرنامج والميزانية أن الشعبة تقبلها على الفور وتتصرف بناءً عليها، وأنه ليس هناك أي حالة تأخير في قبول مشورة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وتتبع شعبة الرقابة الداخلية الجدول الزمني الذي مدته ستة أشهر لإنهاء جميع التحقيقات، بما في ذلك الوقت الذي تتلقى فيه المشورة من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

40. وأشار الرئيس إلى أنه لا يزال هناك سؤال واحد معلق يتعلق بالفقرة 4 (ط) من التقرير والتي ستتطلب المزيد من المشاورات داخل الأمانة. وهناك أيضا بعض الأسئلة والتعليقات الموجهة إلى كبير مسؤولي الأخلاقيات، والتي سيتم استعراضها عند مناقشة بند جدول الأعمال ذي الصلة في وقت لاحق من هذا الأسبوع. وفي ضوء ذلك، لم يقترح الرئيس إغلاق هذا البند من جدول الأعمال في تلك اللحظة، ولكنه اقترح أن تنظر لجنة البرنامج والميزانية في نقطتي القرار، وأن تحيط علما بالتقارير، وأن تعود إلى بند جدول الأعمال لتستمع إلى التوضيحات من كبير مسؤولي الأخلاقيات والأمانة.

41. وأشار الرئيس إلى بند جدول الأعمال الذي ترك مفتوحا، وأفاد بأن الوفود لديها أسئلة لكبير مسؤولي الأخلاقيات وطلب من الأمانة تقديم الرد.

42. وذكّرت الأمانة أنه في إطار البند 3 من جدول الأعمال، عندما عرض رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة التقرير السنوي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، كانت هناك أسئلة تتعلق بمكتب الأخلاقيات وتحديث التعليمات المكتبية بشأن مكتب الأخلاقيات التابع للويبو وخطة عمل مكتب الأخلاقيات. وقد قدم كبير مسؤولي الأخلاقيات إجابات على الأسئلة عن بُعد وأن هذه الردود قد تمت مشاركتها مع رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وشرعت الأمانة في قراءة هذا الرد على النحو التالي: بعد مشاورات متعددة مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة الرقابة، يقوم مكتب الأخلاقيات بوضع اللمسات الأخيرة على تعليماته المكتبية وينبغي تقديمها، حسب الطلب، إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة للنظر فيها. وأكد كبير مسؤولي الأخلاقيات أن مشروع التعليمات المكتبية سيتم مشاركته مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة قبل دورتها الرابعة والخمسين في الفترة من 16 إلى 20 سبتمبر 2019. كما أشار كبير مسؤولي الأخلاقيات إلى أن خطة العمل لعام 2019 قد قُدمت إلى اللجنة ومناقشتها معها. وسيكون كبير مسؤولي الأخلاقيات مستعدا لأي مناقشات ثنائية مع الوفود، حسب الاقتضاء.

43. وانتقل الرئيس إلى قراءة فقرات القرار التي تم اعتمادها.

44. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بتقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (الوثيقة WO/PBC/30/2).

45. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/30/14.

البند 4 من جدول الأعمال اقتراح التناوب لعضوية هيئة المحكَّمين التابعة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

46. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/30/3.

47. وافتتح الرئيس البند 4، وهو اقتراح التناوب لعضوية هيئة المحكَّمين التابعة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وأوضح الرئيس أن الوثيقة الخاصة بهذا البند تتضمن التوصية التي ينبغي على اللجنة إقرارها. ثم نقل الرئيس الكلمة إلى رئيس هيئة التحكيم التابعة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لتقديم الوثيقة.

48. وأدلت رئيس هيئة المحكَّمين التابعة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، سعادة السفيرة فيسنا باتيستش كوس بالبيان التالي:

"شكرا جزيلا، سيدي الرئيس واللجنة، على أنكم عكستم ترتيب العمل قليلا هذا الصباح لتمكيني من تقديم تقرير هيئة المحكَّمين. وبحكم تعييني ممثلا لكرواتيا، تشرفت برئاسة هيئة المحكَّمين لتعيين الأعضاء الجدد في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في الأشهر القليلة الماضية. وأوَّد أن أبدأ بتوجيه الشكر لأعضاء هيئة المحكَّمين وكذلك الأمانة، مدام كوبي وفريقها على عملهم الدؤوب والإجراءات السلسة لهيئة المحكمين. وأولا، أوَّد أن أُذكر بأنه يلزم استبدال عضوين من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، أحدهما من مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق

وآخر من المجموعة باء. وتم تقديم التقرير المرحلي عن الجزء الأول من هذه العملية في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية في مايو، وتم تقديم تحديث شفهي أيضا خلال تلك الدورة. ولقد تتوجت العملية في التقرير بالإشارة إلى WO/PBC/30/3، كما ذكرت سيادة الرئيس، الذي يشتمل على توصيات هيئة المحكَّمين. وأوَّد أن أبرز أن توصية هيئة المحكَّمين، الواردة في الفقرة 19 من التقرير، كانت بالإجماع، وأن العملية كانت مدفوعة من قِبل الدول الأعضاء. وتم توضيح العملية في التقرير نفسه بالتفصيل، لذلك سأبرز بإيجاز عددا من الأمور. وتم إرسال 78 طلبا مؤهلا إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لإجراء تقييم قائم على التصنيف مع أسماء وجنسيات المرشحين الذين تم قمعهم. ثم رتبت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة المرشحين باستخدام مصفوفة تقييم أعدتها هيئة المحكَّمين التابعة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة والتي فيما يتعلق بها تم استشارة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وأحالت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تقييمها إلى هيئة المحكَّمين، وتم بعد ذلك استعادة الأسماء والجنسية. ونظرت هيئة المحكَّمين في التقييم القائم على التصنيف الذي أجرته لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وأعدت قائمة مختصرة من تسعة مرشحين أردنا إجراء مقابلات معهم مع مراعاة التمثيل الإقليمي. وتمت المقابلات من خلال مؤتمر عبر الفيديو. وأدرجت هيئة المحكَّمين أسئلة تتعلق بالمجالات التي أشارت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة إلى أنها غير قادرة على تقييمها على أساس الطلبات الورقية فقط. ووافقت هيئة المحكَّمين بالإجماع على أن يتم التوصية بمرشحين اثنين قادمين من كل من مجموعة من مجموعتي الأولوية ويمكنكم الاطلاع على سيرتيهما الموجزة أيضا مرفقة بالتقرير. وفي الختام، أوَّد التأكيد على أن العملية كانت شاملة ونزيهة، وأن هناك مجموعة جيدة من مودعي الطلبات، وأن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة شاركت مشاركة كاملة، وأن النتيجة تمثل أفضل المرشحين وأكثرهم ملاءمة، مع احترام مبدأ التمثيل الجغرافي. وتأمل هيئة المحكَّمين أن يحظى القرار كما هو مقترح بتأييدكم. أشكرك سيدي الرئيس."

49. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وشدد على الدور الهام الذي تؤديه هيئة المحكَّمين التابعة للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة في مساعدة الدول الأعضاء على اختيار المرشحين المناسبين الذين يتمتعون بمزيج من المهارات المناسبة من أجل استبدال عضوين من أعضاء لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة اللذين من المقرر أن تنتهي مدة عملها في عام 2020. وشكرت المجموعة هيئة المحكَّمين على تقريرها النهائي الوارد في الوثيقة. وأوضحت أن التقرير مُعد بترتيب زمني سهل الاستخدام، وهي العملية برمتها التي تتبعها هيئة المحكَّمين للوفاء بولايتها. وأعربت المجموعة عن رضائها عن عملية التقييم السليمة والشفافة والديمقراطية التي تعتمدها هيئة المحكَّمين في اختيار أعضاء بُدلاء، بما في ذلك استعراض المنشورات وكذلك المقابلات المستقلة التي تتم مع مودعي الطلبات. وأعربت المجموعة عن سرورها لملاحظة أنه كجزء من عملية صنع القرار تلك، تحافظ هيئة المحكَّمين على التمثيل العادل لجميع مجموعات الويبو الإقليمية وتأخذ في الاعتبار التوازن بين الجنسين. وباختصار، لم تُبد المجموعة أي تحفظات على المرشحين اللذين تمت الموافقة عليهما بالإجماع لعضوية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وأعربت عن استعدادها للانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذين المرشحين.

50. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة، وعلى المعلومات المتعلقة باختيار عضوين جديدين في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وممثل مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وشكر باسم المجموعة أعضاء هيئة المحكَّمين التابعة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ورئيسة اللجنة، سعادة السيدة فيسنا باتيستيتش كوس، على عملهم المهم. ورأت المجموعة أن الأعضاء الجدد المقترحين من المجموعة باء ومجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق مؤهلون تأهيلا عاليا وسيكونون قادرين على أداء مهامهم كأعضاء جدد في لجنة الويبو الاستشارية

المستقلة للرقابة بكفاءة عالية. وهنأتهم المجموعة على تلقيهم الدعم من هيئة المحكَّمين وأعربت عن استعدادها لتأييد الاقتراح المقدم من الهيئة.

51. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر هيئة المحكَّمين على التقرير وعلى عملها، وكذلك الأمانة، على دعمها المستمر الذي لا يقدر بثمن لهيئة المحكَّمين. وأعرب عن سرور المجموعة باء بتأييد ترشيحات مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق والمجموعة باء وعن تطلعها إلى العمل معها. وأبدت المجموعة رغبتها في أن تشكر جميع المرشحين على اهتمامهم.

52. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، شرع الرئيس في قراءة فقرة القرار التي تم اعتمادها.

53. *وافقت لجنة البرنامج والميزانية على توصيات هيئة المحكَّمين بشأن العضوين الجديدين في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، التي ترد في الفقرة 19 من تقرير هيئة المحكَّمين (الوثيقة WO/PBC/30/3).*

البند 5 من جدول الأعمال تقرير مراجع الحسابات الخارجي

54. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/30/4 و WO/PBC/30/4 Add.

55. وعرض الرئيس البند 5 من جدول الأعمال، الوثيقتان WO/PBC/30/4 و WO/PBC/30/4 Add. وذكَّر الوفود بأنه وفقا للفصل 8 من المادة 8.11 من اللوائح والقواعد المالية للويبو، بعنوان "يجب تقديم تقارير مراجع الحسابات الخارجي عن البيانات المالية السنوية، إلى جانب تقارير من مراجعات الحسابات الأخرى، إلى الجمعية العامة والجمعيات الأخرى للدول الأعضاء في الويبو والاتحادات من خلال لجنة البرنامج والميزانية، بالإضافة إلى البيانات السنوية المراجعة، وفقا لأي توجيهات تصدرها الجمعية العامة والجمعيات الأخرى للدول الأعضاء في الويبو والاتحادات". ودعا الرئيس مراجع الحسابات الخارجي إلى تقديم التقرير.

56. وأدلى مراجع الحسابات الخارجي (يمثله السيد بويت) بالبيان التالي:

"الرئيس والمندوبين الموقرين

أوَّد، باسم المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة، أن أعبر عن سروري لإتاحة هذه الفرصة لي لعرض النتائج التي توصلنا إليها من مراجعة الحسابات مباشرة إلى لجنة البرنامج والميزانية. ومن المهم بالنسبة لنا أن نشرككم في القضايا التي نسلط الضوء عليها من خلال مراجعتنا للحسابات، والتي يتم إجراؤها لنمنحكم نظرة مستقلة وموضوعية وفقا للصلاحيات التي تم تعييننا بموجبها.

"في عرضي التقديمي، سأتناول المجالات الرئيسية الثلاثة للعمل، أولا مراجعة البيانات المالية والإدارة المالية، وبعد ذلك سأتناول الموضوعين الجوهريين اللذين يتضمنهما تقريرنا، وهما الحوكمة والضمان والإدارة المستندة إلى النتائج، مع التركيز على برنامج الموارد البشرية. ولقد حددنا هذه المجالات الهامة في هذا العام الأول من ولايتنا.

"وبالانتقال أولا إلى نتائج مراجعتنا للبيانات المالية، يسرني أن أؤكد أن رأي مراجع الحسابات الخارجي غير متحفظ، وأن مراجعة الحسابات لم تكشف عن أي أخطاء أو نقاط ضعف نراها جوهرية بالنسبة إلى دقة واكتمال وصلاحية المالية البيانات ككل. وتؤكد أيضا أن النفقات قد تم تكبدها وفقا للصلاحيات واللوائح التي وضعتموها كدول أعضاء.

"وعموما، تم إعداد بيانات الويبو المالية والتعليقات المالية المصاحبة لها وفقا لأحكام محاسبية عالية الجودة ومدعومة بتحليل مفصل. ويمكننا القول بكل ثقة إن هذا ليس هو الحال دائما في النظام. ومن المهم الإقرار بالممارسة الجيدة التي توجد هنا في الويبو. وفي إطار عملنا، حددنا المجالات التي يتعين على الإدارة دراستها، وهي تتعلق بنطاق استعراض مستوى التفاصيل الواردة في كل من البيانات المالية والتعليقات المالية. ومن شأن التركيز الأكبر على العناصر المادية وعناصر الأداء المالي الرئيسية أن يجعل القارئ يركز على الجوانب الأكثر أهمية للحسابات. وبشكل عام، فإن نتائج مراجعة الحسابات التي أجريناها إيجابية ولم يتم تحديد أي أخطاء أو نقاط ضعف رقابية كبيرة. وقد أبلغنا اللجنة المستقلة للرقابة بتفاصيل هذا العمل.

"وفيما يتعلق بالإدارة المالية، تتمتع الويبو بمركز مالي قوي يتميز بتدفقات نقدية جيدة ومصادر للإيرادات المستقبلية. وقد وضعت خطة واضحة لتخصيص الالتزامات المستقبلية مثل التأمين الصحي بعد انتهاء مدة الخدمة، وخصصت أموالا لمبادرات استثمار رأس المال الأخرى باستخدام فوائض السنوات السابقة. وجدير بالذكر أن وجود مستوى عال من الاحتياطيات المدعومة نقدا يتطلب سياسة استثمار سليمة مع آليات إشراف مناسبة.

"وخلال عام 2018، سحبت الويبو نفسها من ممتلكاتها الاستثمارية وفقا للوائح، والآن تتماشى جميع الاستثمارات مع السياسة والاستراتيجية الاستثماريتين العامتين، اللتين اعتمدتهما المنظمة. ويتم استثمار النقد الاستراتيجي على المدى الطويل لتحقيق نمو في رأس المال، بهدف تحقيق عائد إيجابي عام مع مرور الوقت. ومن خلال نظرة طويلة الأجل، يتضح أنه سيكون هناك حتما فترات تنخفض فيها قيمة الاستثمارات. وفي عام 2018، تحدثت الويبو عن خسائر غير محققة قدرها 17 مليون فرنك سويسري، مما يعكس تقلبات أكبر في السوق. ويتفق هذا مع فهمنا للأسواق ذات الصلة خلال هذه الفترة وتم تسليط الضوء عليه في اجتماع ديسمبر 2018 للجنة الاستشارية للاستثمارات. وعلى الرغم من إدراكنا أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة مكلفة باستعراض تقارير الاستثمار الشهرية، فإننا نرى أن هناك مجالا لتقديم تقارير أكثر شمولا عن نشاط الاستثمار إلى الدول الأعضاء. ومن واقع تجربتنا، ليس من نطاق مسؤولية أي لجنة رقابية، مثل لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، تأكيد دور الامتثال المحدد هذا. ولاحظنا خلال مراجعة الحسابات أن الويبو دفعت لجميع الموظفين المستحقين منحة "مكافآت الأداء التنظيمي" بقيمة 2000 فرنك سويسري في إطار برنامج المكافآت والتقدير. وكان إجمالي المكافآت المستحقة في عام 2017 ضمن الحدود التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية ولا تمنع المبادئ التوجيهية للجنة على وجه التحديد منح مثل هذه المكافآت. وكما أكد المكتب القانوني للويبو أنهم يعتبرون أن المدير العام له سلطة منح مثل هذه المكافأة. وبهذا القول، ينبغي أن تضع المنظمة في اعتبارها آراء اللجنة وآراء اللجنة الخامسة للأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وأعربت كلتا الهيئتين عن قلقهما البالغ إزاء قرار الويبو بمنح هذه المكافأة لجميع الموظفين. وستتم مناقشة هذه التغييرات في المكافآت بشكل أفضل مع الدول الأعضاء مقدما، على سبيل الممارسة الجيدة.

"وبالانتقال إلى الموضوع الأول لإعداد تقارير الأداء، والذي يتناول مسألتي الحوكمة والضمان اللتين توفران للدول الأعضاء الثقة والتأكيد بشأن إدارة الموارد. ويسرنا أن نلاحظ أن الويبو اتبعت نهجا إيجابيا واستباقيا في تطوير آليات حوكمة سليمة، ومن واقع خبرتنا، نعتبر أنها في طليعة التطورات داخل منظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا.

"وستكون الأعضاء على علم بإطار الويبو للمساءلة وبالتحديث الذي قدمته الأمانة في الاجتماع الأخير في مايو 2019. ووجدنا أن الإدارة قد شاركت بنشاط في استعراض إطار الرقابة الداخلية وتطوير نوعيته وأن الويبو لديها أساس سليم لتأييد التأكيدات الواردة في بيانها بشأن الرقابة الداخلية. وتقوم الأمانة بتطوير نهج لتحليل البيانات لزيادة الاستفادة من أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها، من خلال أتمتة الضوابط واستخدام وظيفة إعداد التقارير للتحقق من الامتثال والضوابط. ونحن نؤيد هذه التطورات تماما، وسنشارك مع الأمانة لتبادل خبرتنا على نطاق أوسع حول كيفية دعم هذه التحليلات للرصد المستمر للعمليات التجارية الرئيسية وتحديد النتائج غير المرتقبة.

"ويمكن أن يؤدي الغش إلى خسارة كبيرة لأي منظمة من حيث الموارد والسمعة. ومن واقع خبرتنا، يمكن أن تكون تدابير منع الغش والاستجابة التي تتبعها المنظمات الدولية ضعيفة، كما أن حالات الغش المبلغ عنها في جميع منظمات الأمم المتحدة أقل بكثير من المعايير المتوقعة. وخلال عام 2018، وضعت الويبو خريطة طريق جديدة لمكافحة الغش، وقامت بعد ذلك، بوجود خبراء استشاريين خارجيين، بإجراء تقييم منهجي لمخاطر الغش لتحديد المجالات التي تكون عرضة للغش. ونقّحت الويبو سياسة مكافحة الغش وزودت الموظفين بتوجيهات وتدريب إضافيين بشأن التوعية بالغش. وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية الأخيرة، نعتزم إجراء استعراض أكثر تفصيلا لتقييم مخاطر الغش واستجابات الويبو في وقت لاحق من ولايتنا، لكنه مرة أخرى أظهر نهجا استباقيا نحو التحسين.

"وتمشيا مع الحوكمة الرشيدة للمؤسسة، يقدم المدير العام بيانا عن الرقابة الداخلية إلى الدول الأعضاء، وهي وسيلة لتقديم تقرير شفاف ومسؤول عن البيئة الرقابية. وكانت المنظمة من أوائل من تبني مفهوم البيان، ومن واقع تجربتنا، فهي واحدة من أكثر المنظمات نضجا داخل منظومة الأمم المتحدة وتدعمها تقييمات للبيئة الرقابية. ولقد أوصينا بثلاثة مجالات رئيسية يتعين تحسينها لتمكين المنظمة من تطوير البيان ودمجه على نحو أفضل. أولا، تعزيز وضوح عمل شعبة الرقابة الداخلية وتوفير المزيد من المعلومات عن المخاطر التشغيلية والإجراءات اللازمة لتخفيف المخاطر. ثانيا، ضمان أن يكون تركيز البيان منصبا على تقديم استنتاج بشأن الفعالية التشغيلية لبيئة الرقابة الداخلية. ثالثا، مواءمة فترة التخطيط وإعداد التقرير في شعبة الرقابة الداخلية من أجل توفير مجموعة أكثر شمولا من الضمانات لدعم البيان بشكل أكبر.

"وبالانتقال إلى ملاحظاتنا حول الإدارة المستندة إلى النتائج والموارد البشرية للويبو، مع التركيز على إعداد تقارير عن نتائج استخدام الموارد، فإن إطار إعداد التقارير المستند إلى النتائج يُعد عنصرا أساسيا في إطار المساءلة في الويبو. وفي مراجعتنا الأولى هذه للحسابات، قمنا بدمج تقييم رفيع المستوى لنهج الويبو في الإدارة المستندة إلى النتائج مع دراسة أكثر تفصيلا لنتائج برنامج إدارة الموارد البشرية وتطويرها، وهو واحد من 31 برنامجا يتم إعداد تقارير عنها ضمن إطار الإدارة المستندة إلى النتائج في الويبو.

"وعموما، وجدنا أن للويبو إطارا راسخا قائما، من خلاله يدرج البرنامج والميزانية للثنائية النتائج المرتقبة مقابل كل هدف استراتيجي، ويتضمن مؤشرات أداء رئيسية تهدف إلى قياس التقدم المحرز في إنجاز كل برنامج. وتقوم شعبة الرقابة الداخلية بالتحقق من فعالية عينة من مؤشرات الأداء الرئيسية لتقييم مدى كفاية أنظمة البيانات وخلصت عموما إلى رأي إيجابي بشأن أنظمة جمع البيانات. وهذا الشكل من التحقق من الفعالية بواسطة شعبة الرقابة الداخلية، من واقع خبرتنا، يُعد غير عادي للغاية ضمن الإطار. ومرة أخرى، هناك نقطة إيجابية أخرى لاحظناها. فمن خلال مراجعتنا

الخاصة للإطار لاحظنا أن الويبو تستخدم خمسة معايير لتقييم الإنجاز. وقامت الويبو بتقييم إنجاز 80% من أحد الأهداف على أنه "منجز بالكامل". ونحن نرى أن هذا النهج يخاطر بتقديم تقييم إيجابي للغاية للأداء.

"وبالانتقال إلى تفاصيل برنامج الموارد البشرية 23، استعرضنا تفاصيل مؤشرات الأداء في سياق البرنامج ككل، وبذلك حددنا عددا من المجالات التي يمكن تطويرها أكثر لقياس التقدم المحرز في تحقيق النتائج.

"ونوَّد أن نسلط الضوء على أنه في تقرير الأداء الصادر في يوليو 2018، وهو أحدث تقرير متوفر في وقت مراجعتنا للحسابات، لم يتم تقييم أربعة مؤشرات من أصل 12 مؤشرا لأن أنظمة البيانات لم تكن موجودة، أو نظرا لعدم تحديد الأهداف. ونتيجة لذلك، تم استبعاد بعض التدابير المهمة، مثل رضا الموظفين وقياس كفاءة عمليات الموارد البشرية من البرنامج والميزانية للفترة 2018-2019.

"وبينما يدعم إطار الإدارة المستندة إلى النتائج المساءلة الرسمية أمام الدول الأعضاء، فإننا نرى أن هناك مجالا لمواءمته مع تقارير الويبو الداخلية من خلال سجل النتائج المتوازن للموارد البشرية. وعلى سبيل المثال، لم يتم تضمين تدابير التوظيف الواردة في البرنامج والميزانية في سجل الأداء المتوازن للموارد البشرية، في حين لم يتم الإبلاغ بالبيانات المتعلقة بالغياب لظروف مرضية المبلغ عنه في سجل النتائج المتوازن في البرنامج والميزانية. وإذا كانت المؤشرات كبيرة بما يكفي لتقديم تقارير إلى الدول الأعضاء بشأنها، فيجب قياسها داخليا بشكل منتظم. ولقد وجدنا أن المؤشرات المختلفة الواردة في البرنامج والميزانية لا ترتبط ارتباطا تاما بالنتائج المرتقبة، ونعتقد أن هناك مجالا لتوسيع نطاق المؤشرات لتوفير تقييم أكثر واقعية لكل نتيجة من النتائج المرتقبة، وهي مسألة ننظر في تطبيقها على نطاق أوسع عبر البرامج الأخرى داخل الإطار.

"أوَّد أن أسلط الضوء على المجالات الرئيسية التي حددناها في تقييم الكيفية التي تدعم بها معلومات الأداء المجالات ذات الأولوية المحددة في استراتيجية الويبو للموارد البشرية للفترة 2017-2021. ولقد حددنا النطاق اللازم لضمان أن تعالج المؤشرات بشكل ملائم المجالات ذات الأولوية في استراتيجية الموارد البشرية. وكمثال على ذلك، وفي سبيل دعمها لمستقبل مستدام، تحدد الويبو الحاجة إلى مواءمة المهارات اللغوية مع الطلب الجغرافي واكتساب مهارات الذكاء الاصطناعي. ولا توجد مؤشرات لرصد هذا التقدم بشكل مباشر. ولاحظنا أيضا عددا من الأهداف التي تم تحقيقها بشكل متكرر ومن المزمع استعراض ما إذا كانت مازالت ذات صلة وفعالة بدرجة كافية كتدبير للأداء. ويجب أن توفر خطوط الأساس والأهداف مؤشرا حقيقيا للتقدم بين الثنائيات المالية.

"وفي إطار الاستعداد لتحقيق قوة عاملة متنوعة وشاملة، حسَّنت الويبو ببطء التكافؤ بين الجنسين. ووافق المدير العام في نهاية عام 2018 على خطة عمل محدَثَّة للتكافؤ بين الجنسين تَتَّبع أهدافا جنسانية محدَثَّة تم الاتفاق عليها مع الدول الأعضاء في عام 2017. ومع ذلك، لا توجد معايير أداء مستهدفة محددة للتوازن الجغرافي، مما يعكس السجال الدائر بين الدول الأعضاء.

"عند قياس فعالية إدارة المواهب، اعتبرنا أن مؤشري الأداء سيوفران فقط رؤية محدودة، من خلال النظر فقط إلى النسبة المئوية للموظفين الذين يقومون بالتدريب الإلزامي والنسبة المئوية للموظفين الذين يتم تقييم أدائهم مقابل الأهداف والكفاءات. ولا توجد تدابير للنظر في كفاية وفعالية التعلم والتطوير أو رفاه الموظفين. وكشفت تقارير التقييم

الأخيرة أن هيكل وموارد التطوير الوظيفي لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات التنظيمية المستقبلية. ومن وجهة نظرنا، هناك مجال لإجراء استعراض عام للتعلم والتطوير في المنظمة ووضع مؤشرات لقياس الفعالية.

"وبينما توفر اتجاهات الاستقالة ومقاييس الإنتاجية رؤى متحيزة حول رفاهية الموظفين، إلا أن هناك مقاييس أخرى تبدو أقل إيجابية. وتشير نتائج الدراسة الاستقصائية للصحة والأداء لعام 2018، وهي دراسة استقصائية منفصلة برعاية الأمم المتحدة، والمستويات المرتفعة نسبيا للغياب لظروف مرضية، إلى أن إجراء دراسة استقصائية أوسع للموظفين سيكون مفيدا. ويمكن من خلال الدراسات الاستقصائية للموظفين والمستخدمين قياس ما إذا كان للويبو عمليات واتصالات فعالة موجهة نحو العملاء. ومن شأن قياس النتائج على أساس سنوي أو نصف سنوي أن يوفر أساسا واضحا يمكن على أساسه تقييم الأداء في المستقبل وتوفير بيانات قيّمة عن معنويات الموظفين.

"وفي الختام، يمكنني أن أؤكد أنه تم إحراز تقدم جيد في إغلاق وتنفيذ التوصيات المقدمة من السنوات السابقة، ويسرنا أن نلاحظ الردود الإيجابية من الأمانة على التوصيات التي قدمناها. وسوف نستعرض خطط التنفيذ هذه كجزء من المراجعة المؤقتة التي قمنا بها خلال الخريف وسنجري حوارا مستمرا مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة حول هذا الموضوع.

"وأخيرا، أوَّد أن أتقدم بالشكر للمدير العام وموظفيه على دعمهم وتعاونهم في تسهيل مراجعتنا للحسابات، خاصة وأن السنة الأولى من المشاركة الجديدة في مراجعة الحسابات تمثل دائما تحديا لكل من الأمانة ولنا.

"وشكرا لكم على اهتمامكم وسأكون سعيدا بتوجيه أية أسئلة أو تقديم مزيد من المعلومات الأساسية عن مراجعتنا. شكرا لكم."

57. وشكر الرئيس مراجع الحسابات الخارجي على العرض وعلى التقرير الشامل. فتح الرئيس الباب لتوجيه أسئلة أو تعليقات إلى مراجع الحسابات الخارجي.

58. وتحدث وفد هندوراس باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ورحَّب بالعرض الذي قدمه مراجع الحسابات الخارجي عن التقرير وأشار إلى الجودة العالية للتقرير. ووافقت المجموعة على التوصيات الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي ودعت إلى تحسين إجراءات مراجعة الحسابات بحيث يمكن للمجموعة أن تؤيد البيان الذي أدلى به مراجع الحسابات الخارجي للمنظمة.

59. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر المراقب المالي والمراجع العام للمملكة المتحدة والمكتب الوطني للمراجعة على تقريره الأول كمراجع حسابات خارجي للويبو. وأشارت المجموعة إلى ملاحظة مراجع الحسابات الخارجي للجودة العالية لبيانات الويبو المالية بما في ذلك كيفية مراعاة اعتبارات القضايا الرئيسية لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأحاطت المجموعة علما بملاحظة مراجع الحسابات الخارجي بأن الويبو قد اتبعت نهجا إيجابيا واستباقيا لوضع آليات الحوكمة الرشيدة بما في ذلك نحو تلبية عتبة أن تكون في طليعة تطورات الحوكمة داخل منظومة الأمم المتحدة. ورحّبت المجموعة بحقيقة أن الويبو لديها خطة واضحة لتوضيح التزاماتها المستقبلية، مثل التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، كما أشار مراجع الحسابات الخارجي. وأعربت المجموعة عن سرورها لملاحظة التقييم الإيجابي من جانب المراجع الخارجي لجودة إطار الرقابة الداخلية للويبو. وشكرت المجموعة المراجع على توصياته وأيدت بشكل خاص التوصية 4 بشأن مواءمة دورة التخطيط

وإعداد التقارير في شعبة الرقابة الداخلية مع الفترة المالية. وأعربت المجموعة عن سرورها لملاحظة أن الشعبة قبلت هذه التوصية. وأيدت المجموعة التوصية 5 ولاحظت بقلق الإشارة إلى الدراسة الاستقصائية التي أجرتها شعبة الرقابة الداخلية في عام 2018، حيث لا يعتقد ثلث المجيبين أن أنظمة وأدوات مراقبة الإدارة المستندة إلى النتائج تُستخدم بانتظام لأغراض الإدارة. كما أعربت المجموعة عن سرورها بأن الإدارة قبلت هذه التوصية. وأيّدت المجموعة التوصيتين 6 و7 فيما يتعلق بمؤشرات الأداء الرئيسية وأعربت عن سرورها لملاحظة أن الإدارة قبلت تلك التوصيات. كما أشارت المجموعة إلى أنه من بين الذين استجابوا للدراسة الاستقصائية عن الصحة والأداء في الويبو لعام 2018، ذكر 48% من الموظفين أنهم معرضون لخطر الضيق النفسي. وكان المستجيبون للويبو على استقصاء أجرته الأمم المتحدة في 2018 يحصلون على نسبة أعلى من المتوسط من الموظفين الذين ذكروا أنهم عانوا من السلوك الذي قد يُعتبر تحرش جنسي في مكان العمل أو شاهدوه. وأقرت المجموعة بالجهود التي تبذلها الويبو لمعالجة نتائج الاستقصاء المقلقة للغاية وأفادت بأنها ستهتم بتحديثات منتظمة عن معدل المشاركة في الحملة التي تتم على نطاق المنظمة وبتطوير المنظمة لاستراتيجيتها المتعلقة بالرفاهية. وفي هذا الصدد، أيّدت المجموعة بشدة التوصية 16 ورأت أنها توصية بناءة وعملية قد تساعد إدارة الويبو في فهم التحديات الأساسية في مكان العمل المتعلقة بعدد من الموضوعات المهمة بشكل أفضل. وأعربت المجموعة عن سرورها بقبول الإدارة لهذه التوصية وشجعت الإدارة على إدراج أسئلة في الاستقصاء المتعلق بالثقافة الأخلاقية للمنظمة.

60. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وشكر مراجع الحسابات الخارجي على ما أنجزه من عمل في تقديم ضمانات مستقلة للدول الأعضاء من خلال تقرير المراجعة المطوَّل في الوثيقة WO/PBC/30/4. ورأت المجموعة أن التقرير وتوصياته ستكون ذات قيمة للإدارة المالية للويبو وفي تحقيق أهداف المنظمة وأعضائها. وأعربت المجموعة عن ارتياحها لمعلومات المركز المالي القوي للويبو التي ترددت في مناسبات عديدة في الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية. وأفادت بأن لدى الويبو نظام حوكمة سليم وتأكيدات شاملة للاضطلاع بمسؤوليات الرقابة. وأشارت المجموعة إلى النتائج والتوصيات المتعلقة بالموارد البشرية. وبشكل عام، لاحظت المجموعة القبول الإيجابي للتوصيات من قبل إدارة الويبو وتطلعت إلى تنفيذها.

61. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر المراقب المالي والمراجع العام والمكتب الوطني للمراجعة في المملكة المتحدة على تقريرهم بصفتهم مراجع خارجي للويبو كما ورد في الوثيقة WO/PBC/30/4. وأعربت المجموعة عن رضاها بأن مراجع الحسابات الخارجي قد لاحظ أن الإيرادات والمصروفات قد طُبقت على الأغراض التي تنشدها الجمعية العامة وأن المعاملات المالية تتفق مع النظام المالي والقواعد المالية للمنظمة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للنتائج المتعلقة بجودة البيانات المالية للويبو وكذلك امتثالها لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقالت إن هذا ينطبق أيضا على ملاحظة مراجع الحسابات الخارجي بشأن وضع آلية للحوكمة الرشيدة والاستنتاج القائل بأن الويبو تأتي في الطليعة بالنسبة للتطورات الحوكمة داخل منظومة الأمم المتحدة. كما لاحظت المجموعة أن النتائج التي توصل إليها مراجع الحسابات الخارجي بشأن الإدارة المتطورة المستندة إلى النتائج للمنظمة والاقتراح المتعلق ببذل المزيد من الجهود لضمان أن تكون المؤشرات المحددة لقياس أداء برنامج الويبو مدعومة بأنظمة بيانات عملية وذات صلة. ونفس الشيء ينطبق على الملاحظة المتعلقة بمؤشرات الإدارة المستندة إلى النتائج بأن يتم قياس التقدم المحرز في تقديم جميع العناصر الرئيسية لإدارة الموارد البشرية بشكل أكثر شمولا. وأعربت المجموعة عن سرورها بأن بعض التوصيات السابقة من قبل شعبة الرقابة الداخلية قد قُبلت من قِبل الإدارة ونُفذت بالفعل، مثل التوصية رقم 5 من عام 2018 حول الإدارة المستندة إلى النتائج. وبالمثل،

قبلت الإدارة التوصيات الواردة في أحدث تقرير لمراجع الحسابات الخارجي كما هو وارد في الوثيقة WO/PBC/30/4 Add.، وخاصة تلك التي تسهم في أخلاقيات العمل. وبعد ذلك، أعربت المجموعة عن اقتناعها بأن إدارة الويبو ستتبع توصية مراجع الحسابات الخارجي بإجراء استعراض أكثر شمولا ومنهجية للبنود المفتوحة لرأس المال العامل وإيلاء مزيد من الاعتبار للأرصدة القديمة المسجلة في بيان المركز المالي.

62. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وشدَّد على الدور الهام الذي يؤديه مراجع الحسابات الخارجي في حوكمة المنظمة. وأشار إلى أن مراجع الحسابات الخارجي كفل، نيابة عن الدول الأعضاء، ضوابط وتوازنات فعالة لرفع كفاءة إدارة المنظمة. ولذلك، أعرب الوفد عن رغبته في شكر مراجع الحسابات الخارجي وفريقه على التقرير الذي يركز على الإدارة المستندة إلى النتائج والموارد البشرية للويبو. ورحّبت المجموعة بالنتيجة التي توصل إليها، وفحواها أن هناك عموما مستوى عال من الالتزام بالنظام المالي والقواعد المالية للويبو مما جعله يُبدي رأيا غير متحفظ بشأن أداء المنظمة. ورأى مراجع الحسابات الخارجي أن إدارة الويبو للمخاطر وغيرها من عمليات الإدارة الداخلية أكثر نضجا مقارنة بالمؤسسات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة، ولهذا السبب، أثنت المجموعة على الأمانة نظرا لهذه الممارسات الأفضل. ومع ذلك، رأت أنه لا يزال هناك مجال لمزيد من التحسين، وأحاطت المجموعة علما بالمجالات التي حددها مراجع الحسابات والتي تحتاج إلى مزيد من التحسين وكذلك توصياته. وأبدت المجموعة سرورها بأن الأمانة رحبت بإيجابية بتلك التوصيات وتعتزم تنفيذها في الوقت المناسب. وأفادت بأن هناك بعض المجالات المحددة التي يتعين تحسينها وهي الحاجة إلى استعراض أكثر شمولية ومنهجية للبنود المفتوحة لرأس المال العامل، وإلى مزيد من النظر في الأرصدة القديمة المسجلة في بيان الوضع المالي، وإتاحة مجال أكبر لتقديم تقارير مفصلة عن أداء الاستثمار إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأعربت المجموعة عن رغبتها في تسليط الضوء على بعض التوصيات التي رأت ضرورة تنفيذها على الفور لأنها تتطرق إلى اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وفي هذا الصدد، التمست المجموعة من الأمانة ضمان تنفيذ التوصيات على المدى القصير. وأشارت إلى أنه، في التوصيتين 9 و10، المتعلقتين ببرنامج الموارد البشرية للبرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، دعا مراجع الحسابات الخارجي الويبو إلى تقييم مدى قياس مؤشرات الأداء الحالية بشكل مناسب للتقدم المحرز في معالجة الأولويات الكاملة، المنصوص عليها في استراتيجية الموارد البشرية للفترة من 2017-2021، بهدف وضع مؤشرات جديدة أو بديلة حيثما توجد ثغرات كبيرة أو تركيز غير متناسب. وبموجب التوصية 10، دعا مراجع الحسابات الخارجي الويبو إلى ضمان أن تكون مجموعة مؤشرات الأداء في البرنامج والميزانية قابلة للتفسير المستقل من جانب الدول الأعضاء وأن توفر أفضل خطوطها وأهدافها مؤشرات على التقدم بين الثنائيات. ودعت المجموعة الأمانة إلى تنفيذ تلك التوصيات على المدى القصير.

63. وشكر وفد الصين مراجع الحسابات الخارجي والفريق على جهودهم المثمرة. كما أشاد الوفد بمراجع الحسابات الخارجي على الاحتراف والتميز في عمله. وأفاد بأن تقرير مراجعة الحسابات أثار 16 اقتراحا بناءً للغاية، خاصةً حول إطار الإدارة المستندة إلى النتائج وخطة الموارد البشرية. وقد أحاط الوفد علما بتعليقات مراجع الحسابات الخارجي على القدرة اللغوية لموظفي الموارد البشرية في المنظمة. وأشار الوفد إلى الفقرة 3.17 من تقرير مراجع الحسابات الخارجي التي تنص على أن "يذكر البرنامج والميزانية للثنائية 2018-19 أن 42% من البراءات كانت باللغة الصينية واليابانية والكورية في عام 2016، في حين تشير معلومات الإدارة إلى أن 14% فقط من المترجمين في قطاع البراءات والتكنولوجيا كان لديهم القدرة على استخدام هذه اللغات في عام 2018". وفي خطط كفاءة الموارد البشرية، ليست هناك مؤشرات أداء لتسجيل التنوع الكلي لقدرات الموارد البشرية في مجال الموارد البشرية، مع أن مؤشر الأداء هذا له أهمية استراتيجية. وتُعد اتفاقية العقد مهمة وإن

مؤشر الأداء في معاهدة التعاون بشأن البراءات أيضاً مهم. ووافق الوفد على هذا التعليق. وشكلت إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات حوالي 75% من دخل الويبو. وينبغي على الويبو أن تتأكد من أن القدرة اللغوية للعاملين يمكنها مواكبة الاتجاه المتغير لعملاء معاهدة التعاون بشأن البراءات للتأكد من أن الويبو يمكن أن تقدم خدمات مناسبة من حيث الوقت ودقيقة وعالية الجودة لعملاء الويبو للتأكد من أن نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات يمكن أن يبقى في حالة جيدة وتطوير على المدى الطويل. وأيّد الوفد الرأي القائل بأنه في المستقبل، عند وضع الخطط ووضع مشاريع خطط الميزانية في خطة معاهدة التعاون بشأن البراءات وخطط الموارد البشرية، ينبغي إدراج مؤشرات التقدم في التنويع اللغوي لدى الموارد البشرية للويبو. واتفق الوفد أيضا مع تعليقات أخرى على الأداء. وأفاد بأنه فقط عندما تكون مؤشرات الأداء هذه مناسبة، يمكن قياس العمل والأهداف داخل الويبو في مختلف الجبهات من أجل تغيير أداء الويبو في المستقبل. وأعرب الوفد عن سروره بأن إدارة الويبو قبلت غالبية التعليقات الواردة في المراجعة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تنفذ الويبو هذه الاقتراحات بفعالية.

64. وشكر وفد الاتحاد الروسي مراجع الحسابات الخارجي على إعداد التقرير وعرضه. وأعرب الوفد عن سروره للملاحظة الاستنتاجات الإيجابية التي توصل إليها مراجع الحسابات الخارجي فيما يتعلق بالتقرير المالي للويبو، واستنتاج المراجع بشأن الجودة العالية لسجلاتهم المالية. وأعرب الوفد عن سروره لأن عددا من القضايا المتعلقة بالحوكمة جاءت أفضل من بقية منظومة الأمم المتحدة. ورحب الوفد بالجودة العالية لنظام الرقابة الداخلية، والاحتياطيات الكبيرة لضمان التمويل المستدام للمنظمة، والنهج الاستباقي فيما يتعلق بمختلف مستويات المخاطر المختلفة ونظام الحوكمة القائم على أهداف الواضحة للإدارة. وأشار الوفد إلى توصيات مراجع الحسابات الخارجي في عدد من المجالات التي سيكون من الممكن فيها إجراء بعض التحسينات، بما في ذلك الرصد المنهجي للأموال الاحتياطية، وتعزيز نظام الحوكمة، ونظام الإدارة المستندة إلى النتائج، مع مراعاة أهمية وجود سياسة فعالة في إدارة المخاطر. في ضوء القرار الذي تم اتخاذه في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، ورأى الوفد أنه سيكون من المناسب أن يتم عقد اجتماعات للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة مع مراجع الحسابات الخارجي على أساس منتظم، من أجل عقد جلسات إحاطة فيما يتعلق بفعالية عمل نظام إدارة المخاطر ونظام إعداد التقارير وتنفيذ ذلك في الويبو. ورأى الوفد أن التوصيات بشأن البرنامج المتعلق بالموارد البشرية تتطلب دراسة متأنية، بما في ذلك تطوير التمثيل الجغرافي وتنويع القدرات اللغوية بين الموظفين، مما سيمكن من تلبية متطلبات المنظمة فيما يتعلق بتوسيع النطاق الجغرافي للمعاهدات التي تديرها الويبو. وشكر الوفد الأمانة على استجابتها العملية لتوصيات مراجع الحسابات الخارجي وعلى تقديم معلومات عن تنفيذ تلك التوصيات على أكمل وجه.

65. وأيّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وشكر الوفد مراجع الحسابات الخارجي على تقريره ورحّب برأي المراجعة "النظيف" بشأن البيانات المالية المراجَعة لعام 2018. وأفاد بأن مراجعات مراجع الحسابات الخارجي تمثل جزءا مهما من هيكل الرقابة في الويبو لضمان استخدام الأموال بأكثر الطرق فعالية وكفاءة. وحثّ الوفد الأمانة على اعتماد توصيات مراجعة الحسابات في الوقت المناسب. وأشار الوفد إلى أن مراجع الحسابات الخارجي يرى أنه لا يزال هناك مجال لتقديم تقارير منتظمة عن نشاط الاستثمار من قبل المدير العام إلى لجنة البرنامج والميزانية. ورحّب الوفد بمزيد من التوضيح من مراجع الحسابات الخارجي بشأن تلك الملاحظة" المزيد من الرقابة. وفي الفقرة 2.21، أفاد مراجع الحسابات الخارجي أن الويبو لديها مستوى منخفض من الغش المُبلغ عنه استنادا إلى حالات المخالفات لعام 2018. وسأل الوفد عما إذا كان مراجع الحسابات الخارجي يعتقد بوجود نقص في الإبلاغ عن الغش في المنظمة. وأعرب الوفد عن تقديره للمبادرات التي تم تنفيذها أو قيد التنفيذ لتحسين الوعي بالغش بين الموظفين وتطلع إلى مزيد من التحديثات والتقييمات من

مراجع الحسابات الخارجي في هذا الصدد. ومع ذلك، أشار الوفد من خلال الدراسة الاستقصائية عن صحة وأداء الموظفين إلى أن المجيبين كثيرا ما أشاروا إلى ثقافة الخوف والتمييز وعدم المساواة، وارتفاع معدلات الغياب لظروف مرضية في المنظمة. ويتعلق ذلك بالمعلومات التي يمكن أن تشير إلى ثقافة عمل ضارة محتملة. وتساءل الوفد عما إذا كان مراجع الحسابات الخارجي يخطط لرصد وتقييم نجاح استراتيجية الرفاهية التي تمضي قدما. وأخيرا، فيما يتعلق بملاحظات مراجع الحسابات الخارجي بشأن مكافأة الأداء التنظيمي، أوضح الوفد أن مخاوف الدول الأعضاء ليست متعلقة بسلطة المدير العام في توزيع المكافآت أو المبلغ الإجمالي للمكافأة نفسها، بل يتمثل القلق في عدم توزيع المكافأة على أساس الجدارة الفردية أو الأداء الفردي. وأعرب الوفد عن تقديره لمراجع الحسابات الخارجي للتشجيع على إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن هذه المكافأة في المستقبل لكنه تساءل عن سبب عدم إدراجها في التقرير نفسه. وأشار الوفد إلى المخاوف التي أثيرت في التقرير حول عدم استخدام المديرين لتقديرات تقييم الأداء بشكل مناسب، مع حصول شخصين فقط إما على تحسن في الأداء أو درجة أداء غير مقبولة في عام 2017، ورأى أن استحقاق هذه المكافأة موضع تساؤل إضافي.

66. وأيّد وفد المكسيك البيان الذي أدلى به وفد هندوراس باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وشكر الوفد مراجع الحسابات الخارجي على عمله الممتاز. وأحاط علما بنتائج تقييم الإدارة وإدارة الموارد البشرية، كما شكر الأمانة على قبول التوصيات وعناصرها القصيرة الأجل المحددة. وشكر الوفد مراجع الحسابات الخارجي على عرضه الشفوي لبرنامج الويبو للمكافآت والتقدير، مع مراعاة ما ذُكر فيما يتعلق بتوجيه الموارد لذلك البرنامج الذي يتم تنفيذه دائما بالتشاور مع أعضاء المنظمة.

67. وردَّ مراجع الحسابات الخارجي على التعليق حول كيفية عمل مراجع الحسابات الخارجي مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، وأكد أنه حضر كل اجتماعات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وقدم عرضا وتحديثا عن العمل الذي قام به. وأشار، فيما يتعلق بمحتوى تلك العروض التقديمية والمعلومات التي قدمتها إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، إلى أنها متماشية إلى حد كبير مع المعايير الدولية لمتطلبات مراجعة الحسابات فيما يتعلق بما يلزم تقديمه رسميا للوفاء بالمعايير المهنية. كما يتم استخدامها كفرصة جيدة لإجراء حوارات حول قضايا مثل إدارة المخاطر والقضايا الأخرى التي تواجهها المنظمة. ورأى أنه ترتيب مثمر. وبعد السنة الأولى من عمل مراجع الحسابات الخارجي مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، أراد مراجع الحسابات الخارجي أن يبني على هذا التقدم حتى يتمكن من تقديم المشورة والملاحظات الأفضل للجنة فيما يتعلق بما شاهده من خلال أعمال مراجعة الحسابات. ويمكن للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بعد ذلك الاعتماد على تلك المعلومات عندما تقدم تقارير إلى لجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالإشراف على أداء الاستثمار، رأى مراجع الحسابات الخارجي أن النظام المالي والقواعد المالية، بصيغتها الحالية، تتطلب من المدير العام تقديم تقارير إلى لجنة البرنامج والميزانية على أساس منتظم عن الاستثمارات التي تقوم بها المنظمة. ورأى مراجع الحسابات الخارجي أنه يمكن تغيير عدد تلك التقرير بحيث يكون هناك المزيد من التقارير من الأمانة أكثر من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. ومن المهم للأمانة الاستفادة من معارفهم وخبراتهم. وهناك مجال أمام اللجنة الاستشارية للاستثمارات للاستفادة بدرجة أكبر من المشورة الخارجية المستقلة لتزويد اللجنة بها بحيث تستفيد من تلك المشورة من الخبراء المستقلين في مجال الاستثمار بدلا من التطلع إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لتوفير تلك المشورة. ورأى مراجعو الحسابات الخارجيون أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة تقدم رأيا حول كيفية عمل الرقابة، بما في ذلك اللجنة الاستشارية للاستثمارات، بدلا من إعطاء تأكيد مباشر على استراتيجيات الاستثمار والأداء. وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن حرصه على العمل مع اللجنة

ومع الأمانة لمعرفة كيفية تطوير ذلك بشكل أكبر للتأكد من أن التركيز قد تغير في إعداد التقارير. وأشار مراجع الحسابات الخارجي إلى أنه في اجتماعاته يُعلق بانتظام على عدم الإبلاغ عن الغش. ولم ير مراجع الحسابات الخارجي أن هناك مشكلة بعينها في الويبو تُعتبر غير عادية بالمقارنة مع بقية منظومة الأمم المتحدة. ورأى أنها بالأحرى قضية عامة. وأشار إلى أن العناصر الإيجابية التي يجب على الدول الأعضاء الاستفادة منها هي الطرق التي انخرطت بها الأمانة في مسألة مخاطر الغش. ويُعد إجراء تقييم لمخاطر الغش هو الخطوة الأولى للنظر بشكل استباقي في عدد مخاطر الغش التي تواجهها المنظمة وبتركيز جهودها على مجالات المخاطر هذه، من الممكن تحديد وضمان عمل مراجعة الحسابات الداخلية والضوابط الأخرى بشأن مخاطر الغش. ومن خلال تعزيز البيئة فيما يتعلق باستراتيجيات مكافحة الغش وتقييم المخاطر، تتمكن المنظمة بشكل أفضل بكثير من الاستجابة لمخاطر الغش والإبلاغ عنها وتحديدها والتخفيف من حدتها. ويوجد في جميع أنحاء المنظومة تردد في المشاركة في تقييمات مخاطر الغش هذه. ورأى مراجع الحسابات الخارجي ذلك خطوة إيجابية اتخذتها الويبو. وأشار إلى أن هناك أمر سينظر فيه ليرى أنه إجراء تقييم المخاطر هذا متضمن بالفعل وسيصبح ناضجا في المنظمة وسيكون ميزة عادية في تقارير مراجع الحسابات الخارجي من حيث التقدم المحرز في تلك التوصيات. وفيما يتعلق باستراتيجية الرفاه، سيقوم مراجع الحسابات الخارجي بمراقبة التقدم الذي أحرزته الويبو فيما يتعلق بالتوصيات التي قدمها في هذا المجال. وأفاد مراجع الحسابات الخارجي بأنه أمر سيواصل النظر فيه وإعداد تقارير عنه من خلاله استجاباته لتنفيذ التوصيات. وسيكون من الإيجابي أن تقوم الأمانة بتقديم تقارير عن تلك المؤشرات والتقدم المحرز إلى الدول الأعضاء. ويُعد ذلك أمرا يجب على مراجع الحسابات الخارجي مراقبته من خلال عملية مراجعة الحسابات. وفيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير في الويبو، تركز المراجعة إلى حد كبير على المراجعة لضمان الامتثال للوائح. وركَّز مراجع الحسابات الخارجي ملاحظاته على تأكيد عدم وجود أي شيء في قواعد لجنة الخدمة المدنية الدولية أو النظام المالي يعني أن المكافأة غير مناسبة أو مخالفة للهيئات التي تحكم عمل المنظمة. ويُعد هذا إلى حد كبير هو الرد الرسمي للمراجعة. وكما أكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية، سيكون من الحكمة أن نتبع من تلك الملاحظة فكرة مشاركة الأمانة مع الدول الأعضاء فيما يتعلق بكيفية المضي قدما بهذه المكافآت في المستقبل. ومع مراعاة بعض الملاحظات التي أبدتها اللجنة الخامسة للأمم المتحدة ولجنة الخدمة المدنية الدولية، سيكون من الحكمة بالتأكيد النظر في تلك العناصر التي تمضي قدما والتواصل مع الدول الأعضاء.

68. وشكرت الأمانة مراجعي الحسابات الخارجيين على العمل المنجز في الدورة الأولى. وأشارت الأمانة إلى أنها، فيما يتعلق بالاستثمارات، واسترشادا بالتوصيات الواردة من مراجعي الحسابات الخارجيين، انتهزت الفرصة في اليوم السابق كجزء من العرض التقديمي للبيانات المالية لإعطاء الوفود مزيدا من التفاصيل بشأن الاستثمارات، وكيفية أدائها، والبيئة الرقابية والحوكمة فيما يتعلق بالاستثمارات. وبعبارات محددة، أكدت الأمانة للجنة البرنامج والميزانية أن الأمانة تعتمد على المستشارين وخبرتهم للحصول على المشورة في مجال الاستثمار. وأنهم يمثلون جزءا من الإجراءات في اللجنة الاستشارية للاستثمارات. وأوضحت الأمانة أنها على اتصال بهم من أجل الرصد وأي تغييرات يلزم إجراؤها. وفي الإضافة الملحقة بالوثيقة، قبلت الأمانة جميع التوصيات وحاولت تنفيذ بعض التوصيات لأنها رأت الفرصة، على سبيل المثال، لمؤشرات الموارد البشرية، للبرنامج 23. وسيتم تقديم تلك التوصيات كجزء من البرنامج والميزانية المنقحين. وقد أدرجت الأمانة تلك المؤشرات. وكذلك تم تنفيذ المواءمة بين تقديم تقارير من شعبة الرقابة الداخلية عن الجدول الزمني. وفيما يتعلق بتقديم تقارير عن الاستثمار، فإن ما قدمته الأمانة في اليوم السابق جاء استجابة لتلك التوصية. ومع ذلك، سوف تسترشد الأمانة باللجنة ومراجعي الحسابات فيما يتعلق بأي تقارير إضافية قد تكون ضرورية. ونظرا لأن مراجع الحسابات الخارجي لم يكن حاضرا في اليوم السابق عندما

أدلى المدير العام بملاحظاته الافتتاحية، انتهزت الأمانة الفرصة نيابة عنه وباسم الأمانة، لتوجيه الشكر إلى مراجع الحسابات الخارجي على المشاركة الإيجابية والبناءة مع الأمانة ولجميع المساهمات القيمة التي قُدمت لعمل المنظمة.

69. وشكر مراجع الحسابات الخارجي الوفود على تعليقاتها الإيجابية وأشار إلى العديد من الملاحظات التي أبداها. وأفاد إلى أنه سيدمج ذلك في تخطيطه لمراجعة الحسابات في العام التالي. وأوضح مراجع الحسابات الخارجي أنه تقرير إيجابي للغاية. وأشار إلى أنه سلط الضوء على عدد كبير من القضايا التي أظهرت فيها الويبو الممارسة الجيدة. ومن نتائج الممارسة الجيدة أن مراجع الحسابات الخارجي سوف يبحث للتعرف على الكيفية التي ستستفيد بها الأمانة من هذه الترتيبات. وسوف يواصل التأكد من أن المراجعة تبقي الأمانة متحفزة وخلص إلى أنها كانت مشاركة إيجابية.

70. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، شرع الرئيس في قراءة فقرة القرار التي تم اعتمادها:

71. أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة وسائر جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بمضمون "تقرير مراجع الحسابات الخارجي" (الوثيقة WO/PBC/30/4).

البند 6 من جدول الأعمالالتقرير السنوي من مدير شعبة الرقابة الداخلية

72. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/30/5.

73. وافتتح الرئيس البند 6 وأوضح أنه، وفقا لميثاق الرقابة الداخلية للويبو، يتعين على مدير شعبة الرقابة الداخلية أن يقدم، على أساس سنوي، تقريرا موجزا إلى لجنة البرنامج والميزانية، يوفر لمحة عامة عن أنشطة الرقابة الداخلية التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويقدم التقرير لمحة عامة عن أنشطة شعبة الرقابة الداخلية التي أجريت خلال الفترة المشمولة بالتقرير من 1 يوليو 2018 إلى 30 يونيو 2019. ودعا الرئيس مدير شعبة الرقابة الداخلية لتقديم التقرير.

74. وتحدثت الأمانة (مدير شعبة الرقابة الداخلية) وقالت إنه تمشيا مع ميثاق الرقابة الداخلية، فإن من دواعي سرورها تقديم لمحة عامة عن أنشطة الرقابة التي تولتها شعبة الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 1 يوليو 2018 إلى 30 يونيو 2019. السنوي أدرج التقرير في الوثيقة WO/PBC/30/5. وتم إعداد خطة الرقابة من قبل شعبة الرقابة الداخلية لعام 2019 مع مراعاة عدد من العوامل بما في ذلك ما يلي: تصنيف المخاطر؛ والملاءمة؛ وتأثير البلد؛ ودورة الرقابة؛ وردود الفعل الواردة من إدارة الويبو والدول الأعضاء والموارد المتاحة. وتمشيا مع الفقرة 28 (أ) من الميثاق، يتم تقديم مشروع خطة عمل الرقابة إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة الرقابة لاستعراضه والتشاور بشأنه، وذلك قبل وضع اللمسات الأخيرة عليه. وفي تاريخ رفع التقرير، نفذت شعبة الرقابة الداخلية بالكامل خطة الرقابة لعام 2018 ويجري تنفيذ خطة عمل 2019 وفق المسار الصحيح. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تتناول عمليات مراجعة الحسابات والتقييم التي تجريها شعبة الرقابة الداخلية المجالات التشغيلية الرئيسية التالية: أنظمة أمن الوصول المادي؛ وحافظة تخطيط موارد المؤسسة؛ والصناديق الاستئمانية التي تديرها الويبو؛ وتنفيذ استراتيجية الويبو لضمان المعلومات؛ ومشروع المقاصة التجريبي لمعاهدة التعاون بشأن البراءات؛ والبرنامج التجريبي للتطوير المهني والوظيفي (المرحلة 2)؛ والمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ؛ وتصويبات بحكم المنصب على سجل مدريد؛ وأنظمة إدارة استفسار العملاء. وسيتم دمج بعض المبادرات الجديدة التي اتخذتها شعبة الرقابة الداخلية في مجال التكنولوجيا في مجموعة أدوات شعبة الرقابة الداخلية مع الاستخدام المستمر لأنظمة إدارة مراجعة الحسابات لتشجيع تدفقات سير العمل المتكاملة، واستخدام لوحات معلومات ذكاء الأعمال لتقديم معلومات

أفضل عن إدارة التوصيات، وتوسيع أدوات تحليل البيانات لدعم الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر واستخدام الرسوم البيانية لتبسيط تقارير التقييم. وتم تطوير نظام إدارة حالات محوسب (CMS) داخل المنظمة وتطبيقه في قسم التحقيقات في شعبة الرقابة الداخلية في وقت مبكر من ذلك العام. ويتمثل الهدف من نظام إدارة الحالات المحوسب أن يكون كمستودع لجميع سجلات التحقيق والوثائق. ويسمح بتتبع أنشطة التحقيق وتسهيل الوصول إلى الوثائق والأدلة الخاصة بكل حالة تحقيق. وتشجع شعبة الرقابة الداخلية أيضا التعلّم التنظيمي من خلال تطوير نموذج عبر الإنترنت لمعرفة كيفية استخدام التقييمات كجزء من دورة الإدارة. وبدأت شعبة الرقابة الداخلية عمليات مشتركة بين أقسام مراجعة الحسابات والتقييم تهدف إلى عدة أمور من بينها الاستفادة من أوجه التآزر المحتملة، وتجنب تكرار الجهود، وإضافة المزيد من القيمة. وتُعد مراجعة المستمرة الجارية لسياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين وتقييمها بمثابة تجربة رائدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تسجيل 21 حالة جديدة، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 47% عن الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وتم الانتهاء من 19 حالة تحقيق. واعتبارا من 30 يونيو 2019، هناك 14 حالة معلقة، بما في ذلك أربع حالات في مرحلة التقييم الأولي وثماني حالات بعد مرحلة التحقيق الكامل وحالتان في وضع انتظار بسبب الغياب المطوَّل لأحد الموظفين المعنيين أو في انتظار إجراء من جانب كيان آخر. ومن هذه الحالات المعلقة، تم فتح ست حالات في عام 2019، وست حالات في عام 2018، وحالة في عام 2017، وحالة في عام 2016. واعتبارا من 1 يوليو 2019، أصبح متوسط طول الوقت الذي تستغرقه معالجة الحالات، هو 5.5 شهرا. وذكرت الأمانة أيضا أنه فيما يتعلق بتوصية لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالتغيير من الأشهر التقويمية إلى الأيام التقويمية، فقد تم بالفعل إدراج تلك التغييرات في مشروع سياسة التحقيق وفي الدليل، وبعد التشاور داخليا ومع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، توجد المشاريع حاليا مع الدول الأعضاء للتعليق عليها. وفيما يتعلق بالتوصيات، تواصل شعبة الرقابة الداخلية إدارة التوصيات وتقديم تقارير بشأنها عن طريق نظام TeamCentral، الذي يسمح بإجراء حوار تفاعلي مع مديري البرامج وبُدلائهم، من أجل المتابعة الفعالة لتنفيذ التوصيات المفتوحة. وفي تاريخ إعداد التقرير الحالي، هناك 155 توصية مفتوحة، منها 68 توصية ذات أولوية عالية و87 متوسطة الأولوية. وتشكل توصيات شعبة الرقابة الداخلية 85% من جميع توصيات الرقابية المفتوحة. ولا يتم إغلاق توصيات شعبة الرقابة الداخلية دون تنفيذها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأغلق مراجعو الحسابات الخارجيون أربع توصيات من مراجعة امتثال السفر والزمالة التي أجريت في عام 2015، على أساس أن الإدارة قبلت المخاطر ذات الصلة. وبالإضافة إلى أعمال الرقابة المخطط لها، تواصل شعبة الرقابة الداخلية تقديم المشورة المهنية بشأن السياسات والإجراءات التنظيمية، وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وتتفاعل شعبة الرقابة الداخلية على نحو مستمر مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة حيث تُقدم تقارير عن تنفيذ خطة الرقابة الداخلية وتناقش نتائج الرقابة وغيرها من الجوانب المتعلقة بعمل الشعبة وسير عملها، وتلتمس المشورة من لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة عند الضرورة. وتحافظ شعبة الرقابة الداخلية على علاقات عمل جيدة مع مراجع الحسابات الخارجي من خلال عقد اجتماعات منتظمة حول مسائل مراجعة الحسابات والرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وتجتمع الشعبة بانتظام مع أمين المظالم ومع كبير مسؤولي الأخلاقيات لضمان جودة العمل والتنظيم وتوفر الدعم المجاني. وكجزء من جهودها المستمرة لتوضيح وظيفة الرقابة الداخلية والدعوة لها بشكل أفضل، تُواصل الشعبة التواصل مع زملائها داخل الويبو من خلال العروض التقديمية المقدمة للموظفين الجدد في التدريب التعريفي، والنشرة الإخبارية التي تصدرها الشعبة، ولوحة معلومات التي توفرها، والعروض التقديمية للمديرين وكبار المديرين عندما يقتضي الأمر ذلك. وتُواصل شعبة الرقابة الداخلية طلب الملاحظات من الزملاء بشأن جودة أعمالها الرقابية من خلال استبيانات رضا العملاء بعد كل مهمة. وتشير تحليلات النتائج المؤَحدة أن متوسط الرضا يبلغ 85% لخدمة التعيينات اللاحقة و77% للخدمة المقدمة بعد سنة واحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تُواصل

شعبة الرقابة الداخلية تعاونها وتواصلها بشكل نشط ومفيد مع المنظمات والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، تشارك الشعبة بنشاط في اجتماعات التواصل السنوية لممثلي الأمم المتحدة للمراجعة والتقييم والتحقيق. ومن أجل اضطلاع الشعبة بولايتها، خُصص لها ميزانية قدرها 5.072 مليون فرنك سويسري، تمثل 0.73% من ميزانية الويبو للثنائية 19/2018. وبشكل عام، فإن مستوى الموارد البشرية والمالية الحالية كاف لشعبة الرقابة الداخلية لتغطية المجالات ذات الأولوية العالية كما هو محدد في خطط عملها. ومن أجل التطوير المهني المستمر، يحضر موظفو الشعبة العديد من الأنشطة التدريبية لاكتساب معارف ومهارات تقنية جديدة وكفاءات أخرى لزيادة الفعالية والكفاءة التشغيلية للشعبة في الاضطلاع بمهام الرقابة. وفي المتوسط، يحضر كل موظف من موظفي شعبة الرقابة الداخلية 10 أيام من التدريب، والتي تشمل منع الغش واكتشافه، وأساليب البحث الاستقصائي، وتحليل البيانات، وتطبيق "تابلو" (Tableau) لعروض البيانات، وجمع البيانات الرقمية، والأمن السيبراني، وإدارة النزاعات، وتقييم سياسات العلوم والابتكار، وبرنامج "تيم ميت" (TeamMate) لإدارة المراجعة الداخلية. وأبلغت الأمانة اللجنة أنه بعد قبول توصيات مراجعي الحسابات الخارجيين، قررت شعبة الرقابة الداخلية مواءمة دورة التخطيط وإعداد التقارير مع الفترة المالية مما يتيح للنواتج أن تؤثر في بيان ضمانات الرقابة الداخلية بدلا من الفترة الحالية من 1 يوليو إلى 30 يونيو. وبالتالي، فإن التقرير السنوي المقبل خلال عام 2020 سيغطي فترة ستة أشهر خلال الفترة الانتقالية. واعتبارا من عام 2021 فصاعدا، ستكون التقارير على أساس سنوي بما يتماشى مع البيانات المالية السنوية. وبعد أن اختتمت الأمانة ملاحظاتها، شكرت الوفود على اهتمامهم وأعربت عن استعدادها للإجابة على أي أسئلة أو الاستماع إلى التعليقات.

75. وشكر الرئيس الأمانة على تقديم التقرير. وقبل فتح باب التعليق، أشار الرئيس إلى الفقرة الأخيرة من التقرير حيث اقترح نقل فترة إعداد التقارير من أجل مواءمتها مع البيانات المالية السنوية وتقرير مراجع الحسابات الخارجي. وتم اختيار هذا الاقتراح تمشيا مع اقتراح مراجع الحسابات الخارجي. واقترح الرئيس فتح باب التعليقات والأسئلة حول التقرير بشكل عام، بما في ذلك هذه المسألة بالذات إذا رأت الوفود ذلك. واقترح الرئيس تغيير فقرة القرارات قليلا لتعكس ذلك. وقال الرئيس إنه سوف يقرأ الشكل الذي ستبدو عليه فقرة القرارات، مشددا على ما إذا كانت الوفود توافق على توصية مراجع الحسابات الخارجي المقدمة للوفود من قِبل مدير شعبة الرقابة الداخلية. ثم قرأ الرئيس مشروع القرار بشأن هذا البند. وذكر الرئيس أن القرار سيكون كما يلي: أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون "التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية" (الوثيقة WO/PBC/30/5) وطلبت، بالنسبة للتقارير المقبلة، أن يقوم مدير شعبة الرقابة الداخلية بالمواءمة بين الفترات الزمنية المشمولة بكل من التقرير السنوي، وخطط العمل السنوية لشعبة الرقابة الداخلية، والبيانات المالية السنوية. وأشار الرئيس إلى أن مدير شعبة الرقابة الداخلية قد وضع خطة انتقالية لمواءمة توقيت تقديم التقارير، إذا وافقت الوفود، فيما يتعلق بالعامين المقبلين للجنة البرنامج والميزانية. ثم فتح الرئيس الباب لطرح الأسئلة أو التعليقات على كل من التقرير والعرض التقديمي، ولكن أيضا على نقطة القرار تلك. وأفاد الرئيس بأن هذا القرار مطبوع وفتح الباب للتعليقات.

76. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر مدير شعبة الرقابة الداخلية على التقرير السنوي كما ورد في الوثيقة WO/PBC/30/5. وأعربت المجموعة عن اعتقادها بأن شعبة الرقابة الداخلية تلعب دورا حاسما في ضمان الرقابة الداخلية على موارد الويبو وتساهمت مع مراجع الحسابات الخارجي في الإدارة المالية الشفافة. وأفادت المجموعة بأن معظم التوصيات المفتوحة ذات أولوية عالية ومتوسطة ورأت أن الأمانة ستنفذها وفقا لضمان الشفافية. وأعربت

المجموعة عن تقديرها لتلك التوصيات التي تضطلع بها بالفعل شعبة الرقابة الداخلية. وفيما يتعلق بالسؤال الثاني، أشار الوفد إلى أنه لم يستشر، حتى الآن، مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق، لكنه رآه مقبولا.

77. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وأعرب عن تقديره للجهود المتواصلة التي تبذلها شعبة الرقابة الداخلية بالتعاون مع لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ومراجع الحسابات الخارجي لتحقيق دورها الحاسم في ضمان الضوابط الداخلية الفعالة للموارد في الويبو والاستخدام الفعال لها. وشكرت المجموعة شعبة الرقابة الداخلية على التقرير الوارد في الوثيقة WO/PBC/30/5. وأشارت إلى أن التقرير يقدم، كما في السنوات السابقة، لمحة شاملة عن وظائف المنظمة، واعتبرته المجموعة مصدرا قيّما للمعلومات ونقطة مرجعية طوال العام. وكما هو الحال دائما، حثت المجموعة الأمانة على تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الداخلية في الوقت المناسب. ورحّبت المجموعة بحقيقة أن الشعبة قد اضطلعت بمختلف الأنشطة بطريقة إيجابية ومستقلة. وتطرّقت المجموعة للسؤال الذي طرحه الرئيس بشأن مواءمة دورية التقارير، وأفادت بأنها ليس لديها أي آراء محددة بشأنه في ذلك الوقت، ولكن قد يكون لدى الدول الأعضاء فرادى بضع كلمات لتقولها في هذا الشأن.

78. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لعمل شعبة الرقابة الداخلية وشكر الشعبة على التقرير الشامل. وشجع الوفد الأمانة على تنفيذ التوصيات المفتوحة المقدمة من الشعبة بشأن مراجعة الحسابات في أقرب وقت ممكن، لا سيما التوصيات ذات الأولوية العالية قبل عام 2017 والتي تُعرّض المنظمة لمخاطر كبيرة كلما بقيت تلك التوصيات مفتوحة. وشكر الوفد الأمانة وشعبة الرقابة الداخلية على جهودهما المستمرة لتنفيذ توصيات المراجعة والانتهاء منها. وأعرب الوفد عن تقديره للحصول على مزيد من المعلومات من الأمانة بشأن الجهود الحالية المبذولة لتنفيذ التوصيات المعلقة البالغ عددها 34 توصية بين عامي 2011 و2015. وأشار الوفد إلى أن هناك أربعة برامج تستحوذ على 50% من التوصيات المفتوحة ذات الأولوية العليا بما في ذلك الاتصالات والموارد البشرية. ورحَّب الوفد بمزيد من المعلومات حول التقدم المحرز في تنفيذ تلك التوصيات وخاصة بالنسبة لتلك البرامج التي لها عدد كبير من التوصيات المفتوحة بشأن مراجعة الحسابات خلال الفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير أيضا. وفيما يتعلق بأنشطة التحقيق، أشار الوفد إلى انخفاض بنسبة 50% تقريبا في عدد الحالات المفتوحة مقارنة بالفترة الأخيرة المشمولة بالتقرير وطلب مزيدا من المعلومات حول الأسباب المحتملة للانخفاض الكبير، لا سيما وأن مراجع الحسابات الخارجي أثار مسألة نقص إعداد التقارير في المنظمة. وأوضح أنه من أصل 19 حالة تم إغلاقها، تم إثبات خمس حالات. وتساءل الوفد عما إذا كانت الحالات الأربع عشرة المتبقية قد أُغلقت لأنها غير مثبتة أو لا أ ساس لها من الصحة.

79. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأثنى على مدير شعبة الرقابة الداخلية للتقرير الوارد في WO/PBC/30/5 الذي يلخص أنشطة الرقابة الداخلية التي تم الاضطلاع بها في الفترة المشمولة بالتقرير وفقا لميثاق الرقابة الداخلية. وأكدت المجموعة على الدور الهام الذي تؤديه الشعبة في ضمان العمل الفعال للمنظمة من خلال تعزيز الضوابط الداخلية والشفافية، وكذلك اقتراح أدوات مبتكرة لتنفيذ ولايات هيئات الويبو المختلفة. وأعربت المجموعة عن سرورها للتقدم الذي أحرزته شعبة الرقابة الداخلية في تحقيق ولايتها، بما في ذلك تحديد شكاوى الموظفين والتحقيق فيها، ومراجعة استخدام الموارد، ومراجعة أنظمة أمن النفاذ المادي، ومراجعة حسابات الصناديق الاستئمانية التي تديرها الويبو، وغير ذلك. وأكدت المجموعة على أهمية التقييمات الجارية، بما في ذلك مراجعة سياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين والتقييمات الخارجية للجودة. ورحّبت المجموعة بالتركيز الجديد الذي تقوم به الشعبة على مكافحة الغش وسوء الاستخدام من خلال الأنشطة الاستباقية والوقائية، بما في ذلك المشاركة في عمليات تقييم مخاطر الغش وتصميم نموذج للتدريب على التوعية

بالغش إلى جانب مكتب المراقب المالي. وشكرت المجموعة شعبة الرقابة الداخلية على عدد من التوصيات التي قُدمت. ومع ذلك، أعربت المجموعة عن قلقها نظرا لعدم تنفيذ العدد الكبير من تلك التوصيات، بما في ذلك التوصيات القديمة، حتى الآن. ولذلك، شجعت المجموعة هيئات الويبو التي تنطبق عليها تلك التوصيات، لضمان تنفيذها، مع إعطاء الأولوية لتلك التي طال أمدها. وفيما يتعلق بدورية تقديم التقرير، لم يذكر الوفد رأيا في ذلك الوقت وأرجأ ذلك إلى أن يتشاور مع الدول الأعضاء.

80. وشكر وفد الصين مدير شعبة الرقابة الداخلية على تقريره المفصل والزاخر بالمعلومات. وشكر الوفد الشعبة على جهودها الرامية لزيادة الرقابة الداخلية وتخفيف المخاطر. وأعرب الوفد عن سروره لرؤية أنه من أجل زيادة كفاءة ومهارات عمل الموظفين في شعبة الرقابة الداخلية، قدَّمت الشعبة العديد من الدورات التدريبية لموظفيها. وتناول الوفد نشاط مراجعة الحسابات الذي تقوم به شعبة الرقابة الداخلية، وطلب توضيحا بشأن مشروع المقاصة التجريبي بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات والفقرة 43. وفي الفقرة 43، ذكر الوفد أنه تم اقتراح إدخال تعديلات على لوائح معاهدة التعاون بشأن البراءات لتعكس إجراءات وممارسات المقاصة الحالية. وأشار إلى أن هذا المشروع تجريبي. وأوضح أنه أشار، في مناسبات مختلفة، إلى أنه في ظل اللوائح المالية الحالية للصين، لا يمكن للصين المشاركة في المشروع التجريبي. وفي ظل هذه الظروف، أراد الوفد أن يعرف في هذه الحالة، إذا كان من الضروري إجراء تعديلات على لوائح معاهدة التعاون بشأن البراءات. وسأل الوفد عما إذا كان هناك تعديل، ثم ما هو نوع التعديل، وهل سيواصل الفريق العامل المعني بمعاهدة التعاون بشأن البراءات مناقشة هذا التعديل قبل أن يتمكنوا من التوصل إلى نتيجة.

81. وتحدث وفد سنغافورة بصفته الوطنية، وشكر شعبة الرقابة الداخلية على العمل المبذول في التقرير الشامل. وتطلع الوفد إلى تحسين تجربة المستخدم التي يمكن أن يحققها التصور. وأشار الوفد إلى النظرة الإيجابية للمكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (ASPAC) من حيث التأثير في المساهمة في أهداف الويبو الاستراتيجية والنمو المحتمل. وأشار الوفد إلى التوصية الموجهة للمكتب بعدم زيادة عدد المشاريع بما يتجاوز المشروعات القائمة، والتركيز على الجودة كما فعلوا في الفقرة 54. وطلب الوفد توضيحا بشأن عملية تقييم الجودة وما إذا كانت هناك اعتبارات لمواصلة المشاريع القائمة أو بدائل ممكنة.

82. وأيَّد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وشكر الوفد مدير شعبة الرقابة الداخلية على تقريره المفصل الذي يقدم لمحة شاملة عن العمل الرقابي الذي تقوم به شعبة الرقابة الداخلية. ورأى الوفد أنه لا ينبغي التقليل من أهمية أنشطة الرقابة الداخلية لأن هذه الأنشطة ضرورية لضمان تنفيذ ممارسات الإدارة السليمة في أي منظمة. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتخذ الأمانة الخطوات المناسبة لمعالجة التوصيات المقدمة من شعبة الرقابة الداخلية.

83. وأشارت الأمانة إلى أن عددا من الوفود قلق بشأن تنفيذ التوصيات المعلقة. وصرَّحت الأمانة بأنها ستكون مقصرة إذا لم تقم بتدخلها التقليدي بشأن هذا البند. وقالت إنه إذا نظرت الوفود بعناية في تقرير شعبة الرقابة الداخلية، في الفقرة 63، فمن الواضح للغاية أن المدير العام مسؤول عن ضمان الاستجابة الفورية لجميع التوصيات الصادرة عن مدير شعبة الرقابة الداخلية وغيرها من الهيئات الرقابية. واستجاب المدير العام لهذه الدعوة وتحمل المسؤولية من خلال مديري البرامج الذين تولوا هذه المسؤولية على نفس محمل الجد. وأشارت الأمانة، كما فعلت في الماضي، إلى أن عدد توصيات مراجعة الحسابات التي تقدمها شعبة الرقابة الداخلية في سنة معينة تفوق في كثير من الأحيان التوصيات التي أُغلقت. وفي هذه الحالة بالذات، أعربت الأمانة عن سرورها لأن تلاحظ أنها أغلقت 67 توصية من أصل 180 توصية مفتوحة. ويمثل ذلك حوالي 37% مغلقة. وأضاف مدير شعبة الرقابة الداخلية وفريقه 42 توصية أخرى، أي بزيادة قدرها 23 توصية، مما يعني أن الأمانة قد

أغلقت من التوصيات ما يزيد بمقدار 25 توصية عما فتحت في تلك الحالة بالذات. ويمكن العثور عليها في الصفحة 16 من التقرير. وأشارت الأمانة أيضا إلى أنه فيما يتعلق بمسألة البنود المفتوحة لأكثر من ثلاث سنوات وهي تلك ذات الأولوية العالية، ناقشت الأمانة ذلك، كما هو واضح من تقرير رئيس لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وتذكر الفقرة 43 من التقرير السنوي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أنه نظرا للعدد الكبير من التوصيات المعلقة منذ فترة طويلة من قِبل شعبة الرقابة الداخلية، اقترحت اللجنة إجراء استعراض دوري للتأكد من صلتها المستمرة وإعادة تقييم مستوى المخاطر المتبقية. وذكرت الأمانة أنها اقترحت أيضا أن يتم إخطار لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بأن الأمانة واللجنة تعتزمان استعراض التوصيات التي تم تقديمها قبل ثلاث سنوات على الأقل بحلول نهاية العام. ولا يزال ذلك عملا جاريا. وأعربت الأمانة عن أملها في أنه في المرة القادمة التي تعود فيها إلى ذلك التقرير، يكون لديها فهم أفضل للتوصيات ذات الأولوية العليا أو تلك التي لم تعد ذات صلة وقد تنخفض الأرقام في المقابل. وانتهزت الأمانة هذه الفرصة للتأكيد على أن لديها علاقة عمل جيدة للغاية مع شعبة الرقابة الداخلية وأعربت عن امتنانها للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة على تيسير هذا النوع من المتابعة من أجل تيسير عملها.

84. وأوضحت الأمانة (مدير شعبة الرقابة الداخلية)، عند ردها على أسئلة وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أن الانخفاض في عدد الحالات في تلك السنة يمكن أن يعزى إلى النضج التنظيمي وأيضا أن العدد كان مرتفعا في السنة السابقة بشكل استثنائي مع زيادة قدرها 40 حالة. وكانت تلك سنة غير طبيعية للغاية. وبلغ متوسط حالات الأمانة حوالي 30 حالة في السنة، كما هو موضح في بيانات السنوات الماضية. ويمكن جزئيا تفسير الانخفاض بأنه ناجم عن النضج التنظيمي، وفي العام السابق، كانت هناك مبادرتان بالتعاون مع مكتب المراقب المالي بشأن التوعية بالغش، وهما برنامج مكثف للغاية. وهناك وحدة تدريبية متاحة أيضا على الإنترنت. لذلك، كان نتيجة كل هذه الأنشطة معا. وعندما ذكر مراجعو الحسابات الخارجيون نقص إعداد التقارير، أوضحت الأمانة أن ما يقصده مراجعو الحسابات الخارجيين هو أنه في أي منظمة، قد يكون هناك احتمال لعدم إعداد التقارير. وأشارت الأمانة إلى أن مراجعي الحسابات الخارجيين قد قارنوا أيضا في التقرير بين اتجاه الويبو والنتائج التي توصل إليها فريق مراجعي الحسابات الخارجيين التابع للأمم المتحدة حيث قيل إنها ضمن الحدود المقبولة. وإلى هذا الحد، يُعتبر الأمر طبيعيا جدا. وفيما يتعلق بالحالات المعلقة البالغ عددها 14 حالة، لاحظت الأمانة أن تلك الحالات ما زالت معلقة كما في تاريخ تقديم التقارير. وهي لا تشمل الحالات التي تم إغلاقها لأنها غير مثبتة بالأدلة. وتطرقت الأمانة إلى المداخلة التي أدلى بها وفد الصين بشأن مشروع المقاصة التجريبي الخاص بمعاهدة التعاون بشأن البراءات، وأوضحت أن هناك زملاء حاضرين يمكنهم تسليط المزيد من الضوء على ذلك. ومن وجهة نظر مراجع الحسابات، خلال المراجعة، رأت الأمانة أن المشروع التجريبي ناجح للغاية. وبالإشارة إلى التقرير، ذكرت الأمانة أن هناك وفورات كبيرة وسهولة في العمليات. وبعد إحاطة الأمانة علما بأن المشروع التجريبي ناجح، تخطط الأمانة للتوسع فيه أكثر. ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإن التوصية المقدمة للأمانة هي إجراء تغيير في تلك القاعدة من شأنه أن ييسر التوسع في نشر مفهوم المقاصة، الذي أصبح ناجحا في المشروع التجريبي.

85. وتناولت الأمانة المداخلة التي أدلى به وفد الصين، والذي أعرب عن بعض المخاوف من أن تكون الصين غير مستعدة بعد أو في المستقبل المنظور للانتقال إلى نظام المقاصة، وأفادت بأن الاقتراح بالانتقال إلى نظام المقاصة نوقش باستفاضة من قِبل الفريق العامل لمعاهدة التعاون بشأن البراءات في دورته لشهر يونيو قبل شهر. ووافق الفريق العامل بالإجماع على إرسال مجموعة من التغييرات المقترحة في القواعد إلى جمعية معاهدة التعاون بشأن البراءات للموافقة عليها في ذلك العام. ومن

المهم للغاية الإشارة إلى أن حزمة القواعد المعدَّلة هذه ستشهد نظاما مرنا جدا. وفي جوهر الأمر، فإن المكاتب والبلدان التي على استعداد للانتقال إلى المقاصة، ستكون قادرة على القيام بذلك على أساس الإطار القانوني المعدَّل بموجب معاهدة التعاون بشأن البراءات. وبالنسبة للمكاتب غير المستعدة للانتقال، فإنها ستواصل تحويل الرسوم كما تفعل في الوقت الحالي. وبينما هناك توقع بأن تبذل المكاتب جهدا للانتقال إلى نظام المقاصة الجديد في المدى المتوسط إلى الطويل، فإن المكاتب التي قد لا تكون مستعدة أبدا للانتقال إلى مثل هذا النظام ستظل تجد أساسا قانونيا لمواصلة تحويل الرسوم كما تفعل في الوقت الراهن. وإذا لم تكن الصين في وضع يسمح لها بالانتقال إلى نظام المقاصة في المستقبل المنظور، فستكون قادرة على الاستمرار في تحويل الرسوم كما تفعل في الوقت الحالي.

86. وتطرقت الأمانة إلى مداخلة وفد سنغافورة بشأن المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، وأوضحت (مديرة شعبة الرقابة الداخلية) أن التوصية التي قدمتها بشأن عدم توسيع نطاق المشروعات بما يتجاوز المشروعات العشرة الحالية المنبثقة أساسا من مفهوم الاستدامة. وفيما يتعلق بالتقييمات، اتبعت الأمانة معايير وإرشادات فريق التقييم التابع للأمم المتحدة، وكذلك المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على النحو المذكور في الميثاق. ومع هذه المبادئ التوجيهية، عندما تنظر الأمانة في مفهوم الاستدامة، فإن هذه التوصية تنبثق من هناك، لكن هذا لا يعني أنه لن يكون هناك أي توسع في المستقبل. وأشار التقرير إلى أنه ينبغي على الأمانة أن تلتزم بما كان يفعله المكتب في تلك اللحظة، وبعد ذلك فقط تتناول أي توسيع آخر.

87. واستعاد الرئيس الكلمة لطمأنة الوفود بأنه، من حيث العملية، سمع من وفد أو وفدين أنهم يحتاجون إلى المزيد من الوقت للتشاور مع المجموعات الإقليمية بشأن التغيير المقترح في صيغة القرار، وخاصة التغيير في الفترات الزمنية المشمولة بالتقارير. وقد تم تعميم القرار في نسخة ورقية لكي تستعرضه الوفود. وأبلغ الرئيس الوفود أنه سيعود إلى فقرة القرار مباشرة بعد استراحة الغداء عندما تنعقد الجلسة العامة مما يتيح للوفود الوقت لاستيعابها، حسب الاقتضاء، والتحدث في مجموعاتهم. وقبل تأجيل بند جدول الأعمال قبل الغداء، أعاد الرئيس فتح الباب مرة أخرى لمزيد من الأسئلة أو التعليقات أو الإيضاحات من مدير شعبة الرقابة الداخلية أو من الأمانة. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، شرع الرئيس في تأجيل البند 6. وأشار الرئيس إلى أنه سيتخذ القرار الرسمي بعد الغداء، حيث ستحيط الوفود علما بالتقرير السنوي وتعديل الفترات الزمنية المشمولة بالتقارير أيضا تماشيا مع وثائق وإجراءات الويبو الأخرى.

88. وبعد استراحة الغداء، أعاد الرئيس فتح البند 6 من جدول الأعمال وأشار إلى أن هناك مشروع قرار معدَّل تم تعميمه في نسخة ورقية قبل الغداء، وفتح الباب لأي تعليقات على مشروع القرار في إطار البند 6 من جدول الأعمال.

89. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وذكر أنه أجرى مناقشات مع المراقب المالي والمراقب المالي المساعد، وفهم أن الصياغة التي ستجسد الغرض ستكون في الفقرة الأخيرة بعد الفاصلة، وستنص على "والبيانات المالية السنوية". والتمست المجموعة من الأمانة أن تؤكد ما إذا كان هذا هو فهمها أيضا وأنها راضية عن وضوح الاتجاه الذي قدمته، والذي سيكون مفيدا للغاية.

90. وشكر الرئيس وفد كندا، بصفته متحدثا باسم المجموعة باء. وأكد الرئيس أن الأمانة توافق على أن ذلك متسق ومتناسق مع فهمها، وهو ما يتعلق بالفترات الزمنية. وشرع الرئيس في قراءة فقرة القرار التي تم اعتمادها.

91. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بمضمون "التقرير السنوي لمدير شعبة الرقابة الداخلية" (الوثيقة WO/PBC/30/5) وطلبت، بالنسبة للتقارير المقبلة، أن يقوم مدير شعبة الرقابة الداخلية بالمواءمة بين الفترات الزمنية المشمولة بكل من التقرير السنوي، وخُطط العمل السنوية لشعبة الرقابة الداخلية، والبيانات المالية السنوية.

البند 7 من جدول الأعمالتقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة

92. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/30/6.

93. وافتتح الرئيس البند 7 من جدول الأعمال، بعنوان تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، الذي يرد في الوثيقة WO/PBC/30/6. وأوضح الرئيس أن تلك الوثيقة تستكمل التقارير المرحلية السابقة المقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية، وتزود الدول الأعضاء بالمستجدات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المعلقة الموجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو الناتجة عن استعراضات وحدة التفتيش المشتركة خلال الفترة من 2010 إلى نهاية مارس 2019. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم البند 7.

94. وأوضحت الأمانة أن الوثيقة المقدمة لاستعراض لجنة البرنامج والميزانية توفر المستجدات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المعلقة الموجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو والناتجة عن استعراضات وحدة التفتيش المشتركة خلال الفترة من 2010 إلى نهاية مارس 2019، مع مقترحات الأمانة تتعلق بحالة تلك التوصيات، لكي تنظر فيها الدول الأعضاء. وأفادت بأنه تمت الإشارة إلى أن التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي قُدمت إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة لاستعراضها. ومنذ تقديم التقرير الأخير إلى الدول الأعضاء، الوثيقة WO/PBC/28/6، بشأن الموضوع نفسه، أصدرت وحدة التفتيش المشتركة ثمانية استعراضات، أربعة منها وثيقة الصلة بالويبو. وتمت الإشارة إلى الاستعراضات الجديدة في "التقرير المرحلي" على هذا النحو، مع مستجدات الحالة الواردة في التقارير السابقة التي تبرز التغيير من الفترة السابقة المشمولة في التقارير. وفي نهاية مارس 2019، ورهنا بموافقة الدول الأعضاء فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في هذا التقرير، ستكون هناك توصية واحدة فقط موجهة إلى الهيئات التشريعية للويبو ستظل معلقة، ويتم إغلاق جميع التوصيات الأخرى أو تنفيذها أو اعتبارها غير ذات صلة بالويبو، أو غير مقبولة. وأوضحت الأمانة كذلك أنه مع نهاية مارس 2019، كان قد تم تنفيذها 86% من جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة البالغ عددها 320 توصيات التي قدمت منذ عام 2010، والمتعلقة بالويبو، مع إغلاق 9% أخرى، أو اعتبارها غير ذات صلة أو غير مقبولة، وتم قبول 5% وجاري تنفيذها. وأخيرا، أبرزت الأمانة أنه بالإضافة إلى رصد توصيات وحدة التفتيش المشتركة المعلقة، فإنها تواصل عملها لتيسير وتنسيق الردود على استبيانات وحدة التفتيش المشتركة ودراساتها الاستقصائية ومقابلاتها المتعلقة بالاستعراضات الجارية والجديدة. وتمشيا مع برنامج عمل وحدة التفتيش المشتركة، من المقرر إصدار ستة تقارير في ذلك العام، مع استكمال خمسة تقارير من تلك التي صدرت في عام 2018.

95. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/30/6، وهي تقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعربت المجموعة عن سرورها بأن 86% من توصيات وحدة التفتيش المشتركة قد نُفذت بالفعل، وأن 5% منها قيد التنفيذ وأن 9% قد أُغلقت باعتبارها غير ذات صلة أو غير مقبولة. وطلبت المجموعة مزيدا من المعلومات حول موعد الانتهاء من نسبة الـ 5% المتبقية، والتي يجري تنفيذها حاليا، بالإضافة إلى تفاصيل عن التوصيات المعلقة بشأن قائمة القوانين والسياسات والممارسات.

96. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، ورحَّب بالتقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعربت المجموعة عن سرورها بأنه قد تم تنفيذ 86% من توصيات وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بالويبو البالغ عددها 320 توصية، وبأن 9% أخرى قد تم إغلاقها أو ثبت عدم صلتها أو لم يتم قبولها، بينما تم قبول 5% وهي الآن في طور التنفيذ. ورحّبت المجموعة بمزيد من المعلومات حول كيفية تنفيذ التوصيات الواردة من تقارير وحدة التفتيش المشتركة بشأن استعراض سياسات وممارسات المبلغين عن المخالفات في منظومة الأمم المتحدة لأنه، وفقا للتقارير المرحلية، تبقى هناك توصيتان فقط معلقتان. وأعربت المجموعة عن ترحيبها بالمعلومات حول هاتين التوصيتين المعلقتين وخطة تنفيذهما.

97. وشكر وفد الصين الأمانة على تحديث التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأعرب الوفد عن تقديره لأنه مع نهاية مارس 2019 كان قد تم تنفيذ 86% من التوصيات. ورأى الوفد أن تنفيذ التوصيات يؤدي إلى تحسين عمل الويبو، ويمكن أيضا أن يتم بتنسيق أكبر مع منظومة الأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى مزيد من العمل في هذا المجال.

98. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد التقرير. وأفاد الوفد بأن التقرير يساعده على فهم ما تم تحقيقه والنجاحات التي تمت في هذا الاتجاه. وأشار الوفد بسرور إلى أنه في نهاية مارس 2019، كان قد تم تنفيذ 86% من جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة ابتداء من عام 2010 وما بعده، وتم تنفيذ 5% أخرى. ورأى الوفد أن هناك تقدما مستمرا فيما يتعلق بالهيئات التشريعية التي تتبع نهجا شاملا على مستوى المنظومة. وطلب الوفد معلومات إضافية عن تلك التوصيات التي لم تنفذ. وأعرب الوفد عن أمله في العمل مستقبلا بشكل وثيق مع الويبو ووحدة التفتيش المشتركة في إعداد تقارير عن تقديم الخدمات، والتعاون معها بشأن تقرير التعددية اللغوية داخل منظومة الأمم المتحدة، المتوقع صدورها عام 2020. وقد اتخذت الأمانة جميع التدابير اللازمة وشكرها الوفد مرة أخرى على إعداد هذا التقرير.

99. وأيَّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وشكر الوفد الأمانة على التقرير وعلى جهودها الرامية لتنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة الجديدة. وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة، حث الوفد الأمانة على تنفيذ تدابير إضافية لضمان إجراء تقييم كاف لتنفيذ تلك التوصيات. وأشار الوفد إلى أن اثنتين من التوصيات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن مراجعة سياسات وممارسات المبلغين عن المخالفات في منظومة الأمم المتحدة قد أدرجت على أنها معلقة وموجهة إلى الرئيس التنفيذي. وطلب الوفد توضيحا بشأن ماهية تلك التوصيات وما إذا كانت بقية التوصيات الواردة في ذلك التقرير قد نُفذت. وأشار الوفد إلى أن جميع التوصيات الواردة في ذلك التقرير تنطبق على الويبو باستثناء التوصيات 1 و2 و4. وحث الوفد الأمانة على التنفيذ الكامل للتوصيات الواردة في ذلك التقرير، بما في ذلك مؤشرات أفضل الممارسات في إطار التوصية 3. وأخيرا، يذكر التقرير أن التوصية 2 الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن سياسات السفر الجوي في منظومة الأمم المتحدة مقبولة وقيد التنفيذ. وكرر الوفد سؤاله من الدورة الثامنة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية بشأن ما إذا كانت وحدة التفتيش المشتركة تنوي أن تشمل التوصية المتعلقة بإلغاء السفر على الدرجة الأولى رؤساء المنظمات التابعة للأمم المتحدة. ورأى الوفد أنه ينبغي للرؤساء التنفيذيين للمنظمات أن يكونوا هم القدوة ولا يسافرون على الدرجة الأولى قدر الإمكان. ويجب على رؤساء المنظمات ألا يفكروا فقط في التكاليف ولكن أيضا في المظاهر العامة للسفر باستمرار على الدرجة الأولى لقيادة منظمة تابعة للأمم المتحدة.

100. وشكر وفد المكسيك الأمانة على المعلومات التي قدمتها عن مختلف توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأيد الوفد تنفيذ تلك التوصيات. ثم أشار الوفد إلى التوصية المتعلقة بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، التوصية 10. ورحَّب الوفد بالالتزام بتنفيذ التوصية 10، والتي ستمكن الوفد من تلقي معلومات بشكل دوري عن تنفيذ مختلف التدابير لتوفير إمكانية الوصول داخل المنظمة للأشخاص ذوي الإعاقة. وأفاد الوفد بأن التوصية 3 تشير إلى أنه يتعين على المنظمة تعيين جهة تنسيق تكون معنية بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. وتساءل الوفد عما إذا كانت الأمانة ستنفذ ذلك أم أن هناك بالفعل جهة تنسيق بشأن هذا الموضوع داخل المنظمة. وأشار الوفد إلى أنه يسره سماع تعليقات الأمانة على ذلك، كما أنه مهتم برد الأمانة على السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

101. وشكرت الأمانة الوفود على مختلف تعليقاتها. وأوضحت الأمانة أنه مع وحدة التفتيش المشتركة، هناك مجموعتان من التوصيات تلك الموجهة إلى الهيئات التشريعية، والتي تقدمها الأمانة إلى لجنة البرنامج والميزانية كل عام كبند دائم، وتوصيات موجهة إلى الرئيس التنفيذي، والتي يتم بعد ذلك إبلاغ لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بها. وأحالت الأمانة الوفود إلى الفقرة 45 من تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، حيث يتضح بجلاء أن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة راضية عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الموجهة إلى الرئيس التنفيذي وأنها تُقدر الطريقة المنظمة التي ترصد بها الأمانة تنفيذ تلك التوصيات وتقدم تقارير عنه. وفي وقت إعداد هذا التقرير، ليس هناك سوى 14 توصية معلقة من تقارير وحدة التفتيش المشتركة الصادرة في عام 2018 والسنوات السابقة، ومعظمها قيد التنفيذ الفعلي، وتلك يتم إحالتها إلى الرئيس التنفيذي. وأعربت الأمانة عن إعجابها الشديد بالتوصية التي تتعلق بالسفر الجوي، والتي نوقشت على نطاق واسع في العام السابق، وما زالت مفتوحة. وأشارت إلى أن التعليقات الواردة من وحدة التفتيش المشتركة تفيد بأن تلك التوصية غير موجهة على وجه التحديد إلى الرؤساء التنفيذيين لكيانات الأمم المتحدة، ولكن الأمر متروك لكل كيان لتقرير ما إذا كان يرغب في تطبيقها أو عدم تطبيقها على الرؤساء التنفيذيين لكل منهم أو المضي قدما في ذلك. وفي الوقت الحالي، تظل التوصية مفتوحة لأن الأمانة لم تقرر داخليا بعد طريق المضي قدما. وسيكون من المفيد، ربما في السنوات المقبلة، أن يتم توجيه تلك التوصيات إلى الرئيس التنفيذي، وأن تقدم الأمانة تقارير بشأنها إلى لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، ويتم تناولها مباشرة عند قيام الوفود باستجواب لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، حيث تكون اللجنة قد بحثت توصيات وحدة التفتيش المشتركة الموجهة إلى الرؤساء التنفيذيين بدلا من تقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية. ومع ذلك، بالنظر إلى وجود طلب بشأن هذه المسألة بالذات، قرأت الأمانة التوصيتين اللتين ما زالتا مفتوحتين. وفيما يتعلق بتقرير المبلغين عن المخالفات، "مع نهاية عام 2019، ينبغي على الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة للأمم المتحدة التأكد من أن جميع المشرفين والمديرين مطالبون بإكمال التدريب المحدد على سياسات الإبلاغ عن المخالفات وكيفية الرد المناسب على تقارير سوء السلوك/الخطأ والانتقام والتعامل معها على نحو مناسب. وتنص التوصية المفتوحة الثانية على أنه، "بحلول عام 2020، ينبغي على الرؤساء التنفيذيين لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إجراء دراسات استقصائية عالمية للموظفين كل سنتين، من أجل معرفة آراء الموظفين بشأن قضايا" القدوة في الإدارة العليا" والمساءلة والموضوعات المتعلقة بالأخلاقيات على مستوى الإدارة العليا ووضع خطة عمل شاملة لمعالجة القضايا المحددة. وأعربت الأمانة عن سعادتها البالغة للإبلاغ بأنها ستقوم، بأي حال من الأحوال، بمعالجة تلك القضايا والانتهاء منها في عام 2021. وبالنسبة للسؤال المتعلق بإمكانية الوصول من وفد المكسيك، أكدت الأمانة أن لديها مركز تنسيق في شعبة إدارة الموارد البشرية يقوم بالتنسيق مع مختلف الكيانات بما في ذلك شعبة المباني والبنية التحتية، وينظر في جميع الجوانب المادية وجوانب البنية التحتية التي يتعين اعتمادها. وقد كلفت

الأمانة بإجراء العديد من الدراسات، وهناك دراسة أخرى جارية ستبحثها الأمانة بعناية. وأعربت الأمانة عن سعادتها البالغة بالمضي قدما فيها. وأشارت الأمانة إلى أنها تعمل على إعداد كُتيب لتوضيح هذه القضية ومعالجتها في الجمعيات المقبلة.

102. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، قرأ الرئيس فقرة القرار التي تم اعتمادها:

103. *إن لجنة البرنامج والميزانية:*

"1" أحاطت علما بهذا التقرير (الوثيقة WO/PBC/30/6)؛

"2" وأبدت ترحيبها وتأييدها لتقييم الأمانة لحالة تنفيذ التوصيات الواردة في إطار الوثائق التالية وبصيغتها المبيّنة في هذا التقرير:

- *JIU/REP/2018/7 (التوصية 9)؛*
- *JIU/REP/2018/6 (التوصية 10)؛*
- *JIU/REP/2017/7 (التوصية 1)؛*

"3" ودعت الأمانة إلى اقتراح تقييم للتوصيات المفتوحة التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة كي تنظر فيه الدول بالأعضاء.

البند 8 من جدول الأعمالتقرير أداء الويبو

104. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/30/7.

105. وانتقل الرئيس إلى قسم أداء البرنامج والاستعراضات المالية، البند 8 من جدول الأعمال، تقرير أداء الويبو لعام 2018. وأوضح الرئيس أن تقرير أداء الويبو لعام 2018 يُعد بمثابة تقييم ذاتي للتقدم نحو تحقيق النتائج التنظيمية لعام 2018. واقترح الرئيس أن تبني لجنة البرنامج والميزانية مناقشتها بشأن تقرير أداء الويبو حسب الهدف الاستراتيجي. وذكر الرئيس أن الأمانة ستنسق مدى توافر مديري البرامج أثناء استمرار المناقشات. ثم دعا الرئيس الأمانة لتقديم الوثيقة.

106. وأوضحت الأمانة أن تقرير أداء الويبو لعام 2018 هو تقرير عن منتصف الثنائية، يركز على التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج المرتقبة من خلال الموارد المعتمدة في البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. وبناءً على تقييم بيانات الأداء لعام 2018 لكل هدف من أهداف مؤشر أداء البرنامج البالغ عددها 440 مؤشرا: تم تقييم 317 مؤشرا على أنها "على المسار الصحيح"، والتي تشكل 72%؛ وتم تقييم 88 مؤشرا على أنها "ليست على المسار الصحيح"، والتي تشكل 20% من المؤشرات؛ وتم تقييم 21 مؤشرا على أنها "لا تنطبق لعام 2018"، والتي تشكل 4.8%؛ وتم تقييم 5 مؤشرات على أنها "غير قابلة للتقييم"، والتي تشكل 1%؛ وتم تقييم 9 مؤشرات على أنها "متوقفة"، والتي تشكل 2%. وعند تقييم الأداء، تم مراعاة تأثير المخاطر المحددة في البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018 على النحو الواجب. وسيتم تقديم تحليل أكثر عمقا للمخاطر وتأثيرها على تحقيق النتائج المرتقبة وكذلك الدروس المستفادة في تقرير أداء الويبو للثنائية 19/2018. وأشارت

الأمانة إلى أن تصميم أنشطة الويبو وتخطيطها وتنفيذها لا يزال يسترشد بتوصيات أجندة التنمية ذات الصلة في عام 2018. وسيتم تقديم تقرير مفصل عن تنفيذ توصيات أجندة التنمية في تقرير أداء الويبو للثنائية 19/2018.

107. وفتح الرئيس الباب للتعليقات على النظرة العامة على الأداء المالي والنتائج الواردة في تقرير أداء الويبو لعام 2018.

108. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة WO/PBC/30/7 التي تقدم نظرة شاملة على الأداء المالي والنتائج فضلا عن لوحة معلومات الأداء حسب الهدف الاستراتيجي. وأعربت المجموعة عن سرورها بالإنجازات الإيجابية في مختلف المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بالانضمام إلى المعاهدات، والتي شملت 44 حالة انضمام في سنة 2018، وهي سَنة قياسية أخرى في استخدام خدمات الويبو في مجال الملكية الفكرية. وأشارت المجموعة أيضا إلى تحقيق نمو بنسبة 87% في استخدام برنامج مساعدة المخترعين، والتطورات المتعلقة بأداة الترجمة الآلية الحديثة القائمة على الذكاء الاصطناعي، وزيادة الاهتمام بمؤشر الابتكار العالمي واتحاد الكتب المُيسّرة.

109. وشكر وفد الصين الأمانة على تقرير أداء الويبو لعام 2018. وقال إن التقرير يتيح للدول الأعضاء فهما شاملا للعمل المنجز والإنجازات التي حققتها الويبو في عام 2018. وأشار الوفد إلى تقديره بأن العمل العام للمنظمة على مدار العام الماضي، تم تنفيذه بسلاسة وأن 72% من المؤشرات جاءت "على المسار الصحيح"، وأن النتائج تحققت في إطار أهداف استراتيجية مختلفة. وعلى وجه الخصوص، انضمت 44 دولة من الدول الأعضاء إلى 26 معاهدة تديرها الويبو، وهو رقم قياسي، مما زاد من توسيع نطاق وتأثير المعاهدات التي تديرها الويبو ونظام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام لاهاي ونظام مدريد. وأشار الوفد إلى أن تطبيقات الخدمة المختلفة تنمو باستمرار. وقد توسع ركن البراءات (PATENTSCOPE) وقاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية وقاعدة البيانات العالمية للتصاميم. وزادت شبكات مراكز دعم الابتكار التكنولوجي على مستوى العالم بنسبة 10%. وفي الوقت نفسه، حققت الويبو أيضا بعض التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وقد أنشأ قاعدة بيانات الويبو للبحث "ويبوريسيرش" 18 مشروع تعاون جديد في مجال البحث والتطوير، كما أسفر برنامج الويبو الأخضر "ويبوغرين" عن إبرام ثلاثة اتفاقات. وفيما يتعلق بالإنجازات التي حققتها الويبو في 2018، أعرب الوفد عن تقديره وعن أمله في أن تعزز الأمانة العمل ذي الصلة؛ على وجه الخصوص، ينبغي مواصلة تقييم المؤشرات التي "ليست على المسار الصحيح"، وكذلك المؤشرات "غير القابلة للتقييم" و"المتوقفة" لمعرفة ما إذا كان يمكن إعادة استخدامها. وأعرب الوفد عن أمله في أن تحقق المنظمة في نهاية الثنائية 19/2018 مزيدا من النتائج وفقا لخطتها.

110. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد تقرير أداء الويبو الشامل لعام 2018. ورحّبت المجموعة بالسَنة القياسية للويبو في العديد من مجالات الأداء البرنامجي، بما في ذلك الانضمام إلى المعاهدات، واستخدام خدمات الويبو، ونمو برنامج مساعدة المخترعين، والاهتمام بمؤشر الابتكار العالمي ورواج اتحاد الكتب المُيّسرة.

111. وأثنى وفد اليابان على الأمانة لما قامت به من عمل شاق في إعداد النسخة التفصيلية من تقرير أداء الويبو لعام 2018 للدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى أنه، وفقا للنظرة العامة على الأداء المالي والنتائج، فقد بلغ إجمالي الدخل بعد تسوية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 420.1 مليون فرنك سويسري، بما يمثل 51% من المبلغ المقدر في الميزانية لعام 19/2018 والذي بلغ 829.6 مليون فرنك سويسري. وبلغ إجمالي النفقات بعد تسوية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام 360.8 مليون فرنك سويسري، بما يمثل 47% من المبلغ المقدر في ميزانية الثنائية 19/2018 البالغ 764.6 مليون

فرنك سويسري. ورحّب الوفد بزيادة الدخل القائم على الرسوم وأقر بأن إيرادات الرسوم من نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات تمثل جزءا كبيرا من إجمالي الزيادة في الدخل القائم على الرسوم. وأعرب الوفد عن تقديره لعمل المنظمة على خفض النفقات وتطلع إلى استمرار جهود المنظمة في هذا الصدد. وفيما يتعلق بلوحات معلومات الأداء حسب الهدف الاستراتيجي في عام 2018، ذكر الوفد أنه من بين إجمالي 440 مؤشرا على تصنيفات الأداء في البرنامج والميزانية لعام 2018، تم تقييم 317 مؤشر، أو 72%، على أنها "على المسار الصحيح". وأعرب الوفد عن سروره لرؤية الجهود الشاقة التي بذلتها الأمانة في تنفيذ البرامج. وبوجه خاص، أيّد الوفد بشدة جهود الويبو بشأن البرنامج 13 (قواعد البيانات العالمية) الرامية لتطوير قواعد البيانات العالمية مثل ركن البراءات (PATENTSCOPE) ونظام الويبو للنفاذ المركزي إلى نتائج البحث والفحص (WIPO CASE)، وقاعدة بيانات العلامات التجارية العالمية، وقاعدة بيانات التصاميم العالمية؛ وإنشاء مركز للويبو للتطبيقات التكنولوجية المتقدمة (ATAC) لتوفير أعمال البحث والتطوير في إيجاد طرق لاستخدام التكنولوجيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي. بالإضافة إلى ذلك، أشار الوفد إلى أن البرامج 9 و18 و25 و30 تُعد برامج أساسية تنفذها المنظمة. وأعرب الوفد عن تطلعه إلى إدخال تحسينات في تلك المجالات في المستقبل.

112. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد تقرير أداء الويبو لعام 2018. وأعرب الوفد عن ارتياحه للنتائج المالية الجيدة لعام 2018. وقال إنه نتيجة للزيادة المستمرة في الطلب على خدمات الويبو، تحقق نمو في أنظمة التسجيل لأن المزيد من البلدان قد وقعت على معاهدات الويبو. وأشار الوفد بارتياح إلى التقدم المحرز في تحقيق النتائج المرتقبة، بمعدل إنجاز قدره 72%. وأفاد أيضا بأن عدد الدول الممثلة في أمانة الويبو قد ارتفع إلى 121 دولة. ومع ذلك، لا توجد حاجة فقط إلى السعي إلى زيادة عدد الدول الممثلة، ولكن أيضا في توزيع الوظائف فيما بينها. وطالب بالمزيد من العمل لضمان التوزيع الجغرافي العادل. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن نفقات البرنامج 23 – شعبة إدارة الموارد البشرية قد بلغت 62% في عام 2018 من الميزانية المعتمدة للثنائية 19/2018. ورأى الوفد أنه من المهم أن تُدرَج في برنامج العمل أنظمة ترجمة آلية جديدة تستخدم الذكاء الاصطناعي، وسيكون من المفيد استخدام هذه الأداة لترجمة المواد التي تهم الدول الأعضاء. على وجه الخصوص، من خلال استخدام الوسائل الآلية، يمكن إعداد الترجمات إلى الروسية لتصنيفات البراءات الدولية التي ستمكن فاحصي البراءات من تصنيف وثائق البراءات بشكل أفضل وتنفيذ عمليات البحث على نحو أفضل. ومن بين النتائج المهمة التي تحققت في تلك السنة، أشار الوفد أيضا إلى إنشاء قاعدة بيانات جديدة بشأن الأدوية، هي مبادرة معلومات البراءات من أجل الأدوية (Pat-INFORMED) والتوسع في برامج التعلم عن بعد بنسبة 40%. ويساهم ذلك بشكل كبير في زيادة تعزيز المعرفة حول الملكية الفكرية. وأشار الوفد بارتياح إلى الأداء الفعال للمكاتب الخارجية. وقال إن هذه المكاتب الخارجية مهمة لتحقيق أهداف الويبو وتقديم خدمات عالمية في أنحاء مختلفة من العالم.

113. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن امتنانه للأمانة على إعدادها تقرير أداء الويبو لعام 2018. وأعرب عن سروره بالإنجازات الرئيسية في البرامج المتعلقة بوضع إطار معياري دولي متوازن للملكية الفكرية وخدمات الملكية الفكرية العالمية والبنية التحتية للملكية الفكرية العالمية، والدعم الإداري والمالي الفعال. وأحاط الوفد علما على وجه الخصوص بالإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بخدمة الترجمة العالمية للويبو (WIPO Translate) المتمثلة في أداة الترجمة الآلية القائمة على الذكاء الاصطناعي لترجمة وثائق البراءات التي تم إطلاقها في عام 2016، والتي اعتمدتها جمهورية كوريا في عام 2018. وتتفوق أداة الترجمة القائمة على الذكاء الاصطناعي هذه على المنتجات الأخرى. وتوقع الوفد أن توفر هذه الأداة والخدمة لمستخدمي الملكية الفكرية ترجمة عالية الجودة وتمنحهم سهولة الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبراءات والتكنولوجيات الجديدة.

114. واستعاد الرئيس الكلمة واقترح استعراض تقرير أداء الويبو حسب الهدف الاستراتيجي من أجل أخذ أية أسئلة تقنية أو تعليقات من الوفود. وفتح الرئيس الباب للتعليقات على الأهداف الاستراتيجية الأول والثاني والثالث والرابع والخامس.

115. وأعرب وفد البرازيل عن سروره البالغ بقيادة الرئيس وتوجيهه للوفود بشأن الموضوعات المتبقية المتعلقة بلجنة البرنامج والميزانية. وشكر الوفد الأمانة على عملها الشاق في إعداد الوثائق، ولا سيما تقرير أداء الويبو لعام 2018. وأبرز الوفد التقدم المحرز في البرنامج 4 فيما يتعلق بالموارد الوراثية والمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي وأعرب عن توقعات كبيرة بشأن التوصل إلى نتائج تشريعية إيجابية في اللجنة الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور (IGC).

116. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها الإيجابية على تقرير أداء الويبو. وأشارت الأمانة أيضا إلى المجالات ذات الأهمية التي ترغب الوفود في أن تركز عليها الأمانة وإدخال تحسينات عليها.

117. وفتح الرئيس الباب للتعليق على الأهداف الاستراتيجية السادس والسابع والثامن والرابع والمرفقات والملاحق.

118. وعاد وفد البرازيل إلى الأهداف الاستراتيجية من الأول إلى الرابع، وأعرب عن سروره، في إطار البرنامج 5 (نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات)، بالنتائج التي بلغت 90% فيما يتعلق بمستوى رضا مستخدمي معاهدة التعاون بشأن البراءات في عام 2018 و98% فيما يتعلق بمستوى رضا المؤسسات والمعاهد الدولية. وأعرب الوفد عن التزامه بنظام الملكية الفكرية المتكامل والمنسق. وفي إطار البرنامج 6 (نظام مدريد)، أشار الوفد بارتياح النتائج التي تحققت، وأعرب عن سروره بالإعلان عن انضمام البرازيل إلى نظام مدريد في 2 يوليو 2019. وذكر أنه اعتبارا من 2 أكتوبر 2019، ستكون الشركات البرازيلية قادرة على إيداع طلب واحد للعلامات التجارية التي يمكن أن تكون صالحة في ما يصل إلى 120 دولة مما يفيد أصحاب العلامات التجارية في البرازيل وخارجها. وأفاد الوفد بأنه يناقش حاليا، مع الشعبة القانونية في نظام مدريد، ترجمة قائمة سلع وخدمات نظام مدريد إلى البرتغالية، مما يحسن عمل بروتوكول ونظام مدريد في مكتبه للعلامات التجارية. وأشار إلى أنه تم أيضا إحداث تكامل لنسخة نظام إدارة الملكية الصناعية التي يستخدمها مكتب العلامات التجارية مع نظام مدريد. ومن شأن بدء إنفاذ بروتوكول مدريد للبرازيل أن يقلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في البلاد ويسمح للشركات البرازيلية بالاستفادة من التبسيط الكبير لإجراءات تسجيل العلامات التجارية في جميع أنحاء العالم. ومن خلال الانضمام إلى نظام مدريد، أكدت البرازيل التزامها بنظام الملكية الفكرية المتعدد الأطراف، وتحديث اقتصادها وتحقيق الازدهار الاقتصادي في مجال الابتكار في بيئة مواتية لاقتصاد السوق. وانتقل الوفد إلى البرنامج 11 (أكاديمية الويبو)، وأعرب عن ارتياحه لمستوى التعاون الذي تم تحقيقه مع أكاديمية الويبو، لا سيما تصميم الدورات حسب الحاجة وعدد المشاركين فيها مما يساهم في زيادة المعرفة في مجال الملكية الفكرية. وتناول الوفد البرنامج 12 (التصنيفات والمعايير الدولية)، وأعرب عن اعتقاده بأنه من المهم للويبو أن تتبع وتتكيف بشكل صحيح مع قدرة الدول الأعضاء على التكيف وخاصة فيما يتعلق بالمعيار ST.26. وأفاد الوفد بأن بيانات الأداء تشير إلى أن ستة مكاتب فقط على استعداد لتنفيذ المعيار ST.26، مما قد يشير إلى أن المكاتب الوطنية تواجه صعوبات أخرى في نقل الأداة وتكييفها. وقد أظهر ذلك الحاجة إلى مزيد من المشاورات فيما يتعلق بالدعم والمساعدة التقنية، بهدف تحسين الاستفادة. وأخيرا، تطرق الوفد إلى البرنامج 15 (حلول الأعمال لمكاتب الملكية الفكرية)، وأيّد إدراج مؤشر الأداء الذي يقيس مستوى رضا مكاتب البراءات الوطنية فيما يتعلق بتنفيذ نظام إدارة الملكية الصناعية وصونه

وتحسينه. وأعرب الوفد عن أمله في إمكانية توسيع نطاق نظام إدارة الملكية الصناعية ليشمل مجالات أخرى مثل التصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية.

119. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، شرع الرئيس في قراءة فقرة القرار التي تم اعتمادها.

120. *إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ استعرضت "تقرير أداء الويبو 2018" (الوثيقة WO/PBC/30/7)، وأقرت بطبيعة التقرير كتقييم ذاتي للأمانة، أوصت بأن تحيط جمعيات الويبو علما بالأداء المالي الإيجابي والتقدم البرنامجي المحرز في تحقيق النتائج المرتقبة خلال عام 2018.*

البند 9 من جدول الأعمال البيانات المالية السنوية لعام 2018؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2019

(أ) التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2018

121. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/30/8 Rev. وWO/PBC/30/9.

122. وعرض الرئيس البند 9 (أ) من جدول الأعمال، التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2018، الوثيقة WO/PBC/30/8 Rev. وأوضح الرئيس أنه وفقا للمادة 8.11 من النظام المالي والقواعد المالية، فإنه يتعين على لجنة البرنامج والميزانية فحص البيانات المالية وإحالتها إلى الجمعية العامة مصحوبة بتعليقات وتوصيات. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض التقرير.

123. وذكرت الأمانة أن البيانات المالية السنوية لعام 2018 تتضمن التقرير المالي السنوي والبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018. وقد تم إعداد البيانات المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وحصلت على تقرير مراجعة غير متحفظ. وللمرة الأولى، تضمنت الوثيقة أيضا بيان الويبو بشأن الرقابة الداخلية، الذي سبق إدراجه في تقرير مراجع الحسابات الخارجي. ويقدم التقرير المالي مناقشة وتحليلا للنتائج خلال العام ويقدم شرحا مفصلا للعناصر المكونة للبيانات المالية نفسها والتي توجد تحت عنوان "نظرة عامة على البيانات المالية" في الصفحة 5 من النسخة الإنكليزية. ويأتي بعد البيانات نفسها جدولان في المرفقين الأول والثاني، وهما غير ملزمين لأغراض الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لكنهما يقدمان تفاصيل عن المركز المالي والأداء المالي للمنظمة حسب وحدة الأعمال. وأظهرت نتائج المنظمة لعام 2018 فائضا للعام قدره 42.5 مليون فرنك سويسري بإجمالي إيرادات 430.6 مليون فرنك سويسري، وإجمالي مصروفات 375.9 مليون فرنك سويسري، وخسائر في الاستثمار بلغت 12.2 مليون فرنك سويسري. ويمكن مقارنة ذلك بفائض قدره 18.6 مليون فرنك سويسري في عام 2017، بإيرادات إجمالية قدرها 409.1 مليون فرنك سويسري، وإجمالي نفقات قدره 394.8 مليون فرنك سويسري، ومكاسب استثمارية قدرها 4.3 مليون فرنك سويسري. وارتفع إجمالي الإيرادات في عام 2018 بمقدار 21.5 مليون فرنك سويسري، أو بنسبة 5.3% عن رقم عام 2017. وانخفض إجمالي المصروفات في عام 2018 بمقدار 18.9 مليون فرنك سويسري، أو بنسبة 4.8%، مقارنةً بعام 2017. وزاد صافي أصول المنظمة، التي تتكون من صناديق الاحتياطيات ورأس المال العامل، من 202.7 مليون فرنك سويسري في عام 2017 إلى 261.4 مليون فرنك سويسري كما في 31 ديسمبر 2018. وجاءت هذه الزيادة نتيجة للفائض الذي حققته الويبو لعام 2018، وكذلك المكاسب الاكتوارية الناتجة عن التقييم الأخير لمسؤولية الويبو عن التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في نهاية عام 2018. وكان كل من مراجع

الحسابات الخارجي ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة اقترحوا في تقاريرهم الأخيرة رفع تقارير إضافية عن الاستثمارات إلى لجنة البرنامج والميزانية. وانتهزت الأمانة الفرصة لتقديم المعلومات التي استكملت الكشف الموسع الوارد في البيانات المالية، وخاصة في الملاحظة 4. وتنفيذ استراتيجيات الاستثمار للنقد الاستراتيجي والأساسي، وفقا لسياسة الاستثمارات، التي بدأت في سبتمبر 2017 وتم الانتهاء منها بحلول فبراير 2018. وفي عام 2017، استثمرت الويبو ما يقرب من 172.1 مليون فرنك سويسري من النقد الأساسي و92.8 مليون فرنك سويسري من النقد الاستراتيجي. وبعد التنفيذ تم رصد استثمارات الويبو وتقديم تقارير عنها بشكل منتظم من قبل مستشاري الاستثمار في المنظمة والمصرف الوديع والفريق المالي واللجنة الاستشارية للاستثمارات التي تتلقى تقارير منتظمة. وأعرب مراجعو الحسابات الخارجيون للمنظمة عن ارتياحهم لما قاموا به من استعراضات لاستثمارات المنظمة خلال عمليات المراجعة المالية التي أجريت فيما يتعلق بعامي 2017 و2018. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، في استعراضها لتقارير الويبو عن الاستثمارات في عام 2018، أنه تم وضع آليات كافية من قبل المنظمة لإدارة وصون ومراقبة استثمارات المنظمة. وفي عام 2018، أضافت المنظمة ما يقرب من 32.1 مليون و96 مليون فرنك سويسري إلى محافظها النقدية الاستراتيجية والأساسية على التوالي. وتعكس الاستثمارات الإضافية في المحفظة النقدية الاستراتيجية الزيادة في المبلغ المنسوب إلى تمويل استحقاقات الموظفين طويلة الأجل، وهي التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وبالنسبة للمحفظة النقدية الأساسية، فإن الاستثمارات الإضافية ممكنة باستخدام النقد الذي تحققه المنظمة علاوة على المبلغ المطلوب لتغطية الاحتياجات النقدية التشغيلية للمنظمة. وبالمثل، تمت إضافة 1.5 مليون و46.1 مليون فرنك سويسري إلى المحافظ النقدية الاستراتيجية والأساسية على التوالي في النصف الأول من عام 2019. وفي عام مليء بالتحديات للاستثمارات هو عام 2018، سجلت عائدات استثمارات المنظمة ضمن المحافظ النقدية الاستراتيجية والأساسية خسائر -5.3%، و-4.1% أو -6.3 مليون فرنك سويسري و-9.6 مليون فرنك سويسري على التوالي. وعلى الرغم من ظروف السوق الصعبة، فإن عائدات الاستثمار تتفق مع معايير الأداء التي تم تعيينها للاستراتيجيات. وخلال النصف الأول من عام 2019، عوَّضت استثمارات المنظمة في المحافظ النقدية الاستراتيجية والأساسية خسائر عام 2018 بتسجيل مكاسب بلغت 8.3% و7.1% أو حوالي 10.1 مليون فرنك سويسري و19.1 مليون فرنك سويسري على التوالي. وتعكس استراتيجيات الاستثمار في النقد الاستراتيجي والأساسي الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل للمنظمة وبقيت على حالها منذ إنشائها في عام 2017.

124. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد وتقديم التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2018. ورحّبت المجموعة بالنتيجة المالية الإيجابية لعام 2018 وأشارت إلى أنها تُعزى مرة أخرى إلى استمرار النمو في استخدام خدمات الويبو. ودعت المجموعة إلى توخي الحذر والحصافة في الجانبين المالي والإداري. وأعربت المجموعة عن سرورها بأن هذا الرأي تم مشاركته وتطبيقه من قبل الأمانة.

125. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على إعداد وعرض التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2018، على النحو المبين في الوثيقة WO/PBC/30/8/Rev. وأعربت المجموعة عن ارتياحها للأداء المالي الإيجابي للغاية للمنظمة، وأشارت إلى سنة قياسية أخرى في استخدام خدمات الويبو في مجال الملكية الفكرية. كما أعربت المجموعة عن تقديرها للإدارة المسؤولة للموارد المالية للمنظمة، ورأت أن المنظمة ستظل على هذا الطريق.

126. وشكر وفد الصين الأمانة على التقرير الزاخر بالمعلومات عن التقرير المالي السنوي والبيان المالي لعام 2018. وأشار إلى أن هذا التقرير ومرفقاته يعكس شفافية المنظمة وأسلوبها الحصيف والإداري. وشكر الوفد الويبو وهنأها على مركزها المالي السليم لفترة طويلة، وذكر أن السبب الرئيسي في ذلك هو تطوير معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام لاهاي ومدريد وكذلك زيادة عدد الطلبات. ورأى الوفد أنه في ظل عولمة الاقتصاد وكثرة التحديات والمشاكل يكون هناك العديد من أوجه عدم اليقين. وأعرب الوفد عن رغبته في استمرار المنظمة في مواصلة استثماراتها في أنظمة خدمات الملكية الفكرية من خلال زيادة الموارد في مجال الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات، بحيث تكون الخدمات ذات جودة أفضل لجذب المزيد من العملاء لاستخدام خدمات الملكية الفكرية.

127. وأقر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالأداء المالي العام القوي للويبو خلال عام 2018. وأشار إلى أن احتواء التكاليف على نحو معقول في مجالات الموظفين والأثاث والمعدات، إلى جانب الإيرادات الكبيرة من اثنين من الاتحادات لتلك الفترة المالية، قد أدى إلى تحقيق فائض قدره 42.5 مليون. وخلال تلك الفترة من الفائض المالي، ذهب 3.5 مليون نحو التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وتساءل الوفد عما إذا كان ينبغي إيلاء الاعتبار لزيادة المساهمة في هذه الالتزام غير المموَّل من الفائض المحقق الذي من شأنه أن يعزز المركز المالي للمنظمة. وأعرب الوفد عن أحد شواغله المستمرة وهو انخفاض أداء نظامي لشبونة ولاهاي اللذين لا يغطيان نفقاتهما الخاصة أو يساهمان بشكل كبير في النواحي المالية للمنظمة.

128. وتناول وفد كندا بيان الرقابة الداخلية الوارد في الصفحة 24 من الوثيقة. وعلى ضوء حالة شعبة الرقابة الداخلية والإشارة إلى المشتريات من جانب مراجع الحسابات الخارجي في الصفحة 19 من تقريره، أعرب وفد كندا عن اهتمامه بفهم بعض الأساس المنطقي لسياسة المشتريات المنقحة وإجراءاتها. وعلى وجه التحديد، يسعى البديل إلى وجود عمليات تنافسية وتعزيز سرية البائع.

129. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد الوثيقة. وأشار الوفد إلى أن الويبو تحقق نتائج مالية إيجابية وأعرب عن أمله في أن تحافظ على نتائجها الإيجابية في السنوات القليلة المقبلة. ورحّب الوفد بالنتائج الجيدة التي حققها الفائض، والذي بلغ 42.5 مليون فرنك سويسري، وأشار إلى أن هناك زيادة قدرها 21 مليون فرنك في الإيرادات، ويُعزى ذلك جزئيا إلى زيادة الإيرادات من معاهدة التعاون بشأن البراءات. وأعرب الوفد عن أمله في أن يستمر الاتجاه الإيجابي في المستقبل وأن يؤدي إلى حدوث نمو في جميع أنظمة المنظمة.

130. وأيد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وشكر الوفد الأمانة على إعداد التقرير المالي السنوي والبيانات المالية لعام 2018. وأعرب الوفد عن ارتياحه للوضع المالي الإيجابي في عام 2018، الذي سجلت فيه الويبو فائضا قدره 42.5 مليون فرنك سويسري بعد تعديل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وجاء الوضع المالي الإيجابي نتيجة لإدارة الويبو السليمة لأنظمة الإيداع الدولية. وأعرب الوفد عن أمله في أن تواصل الأمانة بذل الجهود في هذا الصدد.

131. وتناول الأمانة النقطة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الاقتراح الذي تم تقديمه في الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية بخصوص زيادة تمويل التزامات مزايا الموظفين الطويلة الأجل، وأشارت إلى أنها قدمت اقتراحا إلى استعادة مستوى التغطية مرة أخرى إلى 50%، وهو الاقتراح الأصلي المقدم في عام 2013. وقد قبلت لجنة البرنامج والميزانية هذا الاقتراح في دورتها التاسعة والعشرين، وسيتم تقديم اقتراح بجمع تمويل قدره 38.3 مليون فرنك سويسري إلى

الجمعيات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، من الممكن بنهاية عام 2019 أن تكون المنظمة قادرة على زيادة تمويل التزامات التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وإذا كانت نفقات الموظفين الفعلية تقل عن نفقات الموظفين المدرجة في الميزانية، فسيكون هناك هامش لاستخدام هذا التمويل وقد يكون من الممكن للمنظمة زيادته. وفي الوقت الحالي، فإن الاقتراح المقدم للجمعيات سيرفع التغطية إلى 50%. وفيما يتعلق بسؤال وفد كندا بشأن المشتريات، ذكرت الأمانة أنه في عام 2017، تم تغيير قواعد المشتريات في النظام المالي والقواعد المالية وتعزيزها. ويجب أن ينعكس ذلك بشكل كاف كمتابعة في دليل المشتريات. وأشارت إلى أن إحدى توصيات المراجعة المعلقة هي تحديث دليل المشتريات واستكمال هذا الدليل أخيرا في عام 2018 وأن يعكس الدليل جميع التدابير المتخذة لتعزيز الضوابط الداخلية.

132. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، شرع الرئيس في قراءة فقرة القرار التي تم اعتمادها.

133. *أوصت لجنة البرنامج والميزانية الجمعية العامة وسائر جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على "التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2018" (الوثيقة WO/PBC/30/8 Rev.).*

(ب) وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2019

134. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/30/9.

135. وعرض الرئيس البند 9 (ب) من جدول الأعمال، وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2019، الوثيقة WO/PBC/30/9. وأشار إلى أن الوثيقة تقدم تفاصيل عن وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2019، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتطور المتأخرات في الاشتراكات والمدفوعات المستحقة لصناديق رأس المال العامل منذ عام 2009. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض التقرير.

136. وذكرت الأمانة أن الوثيقة تحتوي على معلومات بشأن المتأخرات في الاشتراكات السنوية للدول الأعضاء والمدفوعات لصناديق رأس المال العامل، في 30 يونيو 2019. وتتضمن المرفقات معلومات تتعلق بنظام الاشتراكات الموَحد ووضع الاشتراكات وصناديق رأس المال العامل للثنائية 19/2018. وذكرت الأمانة أن دولة واحدة، هي أوروغواي، التي سددت اشتراكها لعام 2019 منذ إعداد الوثيقة، والذي بلغت 5697 فرنك سويسري.

137. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، شرع الرئيس في قراءة فقرة القرار التي تم اعتمادها.

138. *أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بالوثيقة "وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2019" (الوثيقة WO/PBC/30/9).*

البند 10 من جدول الأعمال التقرير السنوي عن الموارد البشرية

139. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/30/INF/1.

140. وعرض الرئيس البند 10 من جدول الأعمال، بعنوان التقرير السنوي عن الموارد البشرية، الوثيقة WO/PBC/30/INF/1. وأوضح الرئيس أن الوثيقة قُدمت إلى لجنة البرنامج والميزانية لأغراض المعلومات وفقا للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية في دورتها في سبتمبر 2012، عندما "طلبت تقديم التقرير السنوي عن الموارد البشرية

إلى لجنة التنسيق في دورة الخريف للجنة البرنامج والميزانية للنظر فيها". وذكّر الرئيس الوفود بأنه ليس هناك قرار في إطار هذا البند من جدول الأعمال. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض التقرير.

141. وذكرت الأمانة أن تركيز البرنامج 23 في الفترة 2020-2021 سيكون على توفير بيئة مواتية للويبو لكي تنجح في تنفيذ برنامج عملها الطموح والتطلعي الذي يتضمن خدمات الملكية الفكرية للعملاء العالميين، وخدمات التنمية للدول الأعضاء والأعمال، والنهوض بالأجندة المعيارية وغيرها. وأوضحت أن القوة العاملة للويبو أساسية لتحقيق برنامج العمل المقترح. وقد تم تحديد خارطة الطريق لإدارة القوى العاملة في استراتيجية الموارد البشرية التي تقوم على الركائز التالية: دعم مستقبل مستدام للويبو باعتبارها وكالة متخصصة ذات تمويل ذاتي تابعة للأمم المتحدة في بيئة سريعة التغير؛ وضمان وجود قوة عاملة متنوعة وشاملة لخلق مكان عمل مبتكر؛ والترويج للويبو بصفتها صاحب عمل مفضل من خلال أفضل ممارسات إدارة المواهب؛ وتوفير عمليات فعالة موجهة نحو خدمة العملاء واتصال مستجيب للعملاء واتخاذ القرارات المستندة إلى البيانات. وتوجد هذه التفاصيل في تقرير الموارد البشرية. وفي سعيها للبحث عن المواهب، تواجه المنظمة عددا من التحديات، التي تتعلق بولايتها والتي قد لا تنطبق إلى نفس الحد في منظمات الأمم المتحدة الأخرى. ويتعلق أحد هذه التحديات بحقيقة أن خدمات المنظمة تعتمد إلى حد كبير على منصات وأنظمة تكنولوجيا المعلومات التي تشهد تطورا تكنولوجيا كبيرا وسريعا مما أدى إلى ظهور الفرص والمخاطر. وتتمثل الفرص في التحسين المحتمل للخدمات الحالية وظهور خدمات جديدة. وتكمن المخاطر في ضمان امتلاك المنظمة للموظفين ذوي المهارات المناسبة لتطوير وتشغيل التكنولوجيات والأنظمة الجديدة. وتوجد، في عدد من المجالات المتخصصة، منافسة عالمية كبيرة للمواهب. ولدى المنظمة موهبة كبيرة، وقد نجحت في تطوير الأنظمة المتعلقة بولايتها وهي أنظمة مبتكرة ويستفيد منها عملاؤها العالميون. وللحفاظ على هذه الموهبة، يتعين على المنظمة توفير مجال وفرصة للابتكار ومجموعة من المزايا الجذابة والقابلة للمقارنة مع ما يقدمه أصحاب العمل الدوليون الآخرون. ويتمثل المجال الآخر الذي تحتاج المنظمة إلى إيلاء اهتمام وثيق إليه في التنوع الجغرافي. وتتألف القوة العاملة المهنية للمنظمة حاليا من 123 جنسية، ومع ذلك، لا تزال هناك قائمة طويلة من الدول الأعضاء غير الممثلة. وتم توجيه الأمانة من قبل جمعية الويبو في عام 2016 لاتخاذ مزيد من تدابير التوعية ومعالجة الاختلالات، وتتواصل جهود التوعية حاليا. وتم تنفيذ العديد من بعثات التوعية في الفترة المشمولة بالتقرير. وكانت هناك مشاركة جيدة من جانب الدول الأعضاء مما أدى إلى تعيين جهات تنسيق تساعد المنظمة في ضمان حصول طالبي العمل المحتملين على معلومات عن الوظائف الشاغرة في الوقت المناسب. وستواصل المنظمة إحراز تقدم في التوازن بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وهناك حاجة إلى مزيد من العمل في الثنائية المقبلة للنهوض بالتوازن بين الجنسين في المستويات العليا. ويُعد خلق وتهيئة بيئة عمل من خلال سياسات صديقة للأسرة، والمرونة في ساعات العمل، ومجموعة من المزايا الجيدة عناصر أساسية لجذب المرشحات الجيدات إلى المنظمة. وتُعد مستودعات المواهب لدى الويبو وما تقوم به المنظمة من التوجيه والتدريب وتنمية قدرات الموظفين جميعها من الأدوات التي تساعد على التقدم في هذا المجال. والمنظمة عضو نشط في النظام الموَّحد للأمم المتحدة وتشارك في وضع سياسة الموارد البشرية على مستوى النظام الموَّحد للأمم المتحدة. وتتوافق سياسات المنظمة بشكل وثيق مع سياسات منظمات الأمم المتحدة الأخرى. وفي يناير 2020، ستطبق المنظمة سن التقاعد عند بلوغ عمر الموظف 65 سنة لجميع الموظفين. ومن المتوقع ألا يتقاعد أي موظف في المنظمة تقريبا خلال السنوات القادمة مما يمثل تحديات أمام تنظيم القوى العاملة وتجديدها. وكان التأخير لمدة عامين الذي وافقت عليه لجنة الويبو للتنسيق في عام 2017 مفيدا للغاية في معالجة أوجه الاختلال في المهارات، ولا سيما زيادة قدرة المنظمة في مجال اللغات الآسيوية في معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير بالويبو، أفادت الأمانة بأنها أجرت بعض المناقشات مع الوفود حول هذا الموضوع وأشارت إلى أن برنامج المكافآت والتقديرات في الويبو تم تقديمه لأول

مرة في عام 2013 كبرنامج تجريبي. ومنذ ذلك الحين تم تنقيحه وتعديله عدة مرات. وفي عام 2016، أجرت شعبة الرقابة الداخلية تقييما وأدمجت توصيات ذلك التقييم في سياسة منقحة. ويُعد البرنامج جزءا لا يتجزأ من نظام إدارة الأداء بالمنظمة ويشجع على السلوكيات المرغوبة من خلال العرفان العام والتقدير اللذين يعكسان قيَم الويبو الأساسية. وهناك عدد من المكافآت المالية، ويتم منحها للأفراد والفرق كل عام. ويلعب فريق الإدارة العليا للويبو دورا رئيسيا في تحديد الموظفين والفرق التي يجب حصولها على هذه المكافآت. وفي عام 2019، حصل 26 موظفا على مكافآت مالية فردية عن العمل المتميز المنجز في عام 2018، وستحصل خمسة فرق على مكافأة مالية مقابل الأداء الاستثنائي لكل فريق. وسوف تكرِّم المنظمة أيضا أربعة موظفين لإنجازهم المتعلق بمكاسب الابتكار والكفاءة، وسيحصل ثلاثة موظفين على مكافأة مالية نظرا لتقديمهم مساهمات كبيرة في تهيئة بيئة عمل إيجابية ومتناغمة في عام 2018. كما أن مكافأة الأداء التنظيمي، التي تم دفعها في عام 2018، تم وضعها بعد الأداء المالي الجيد للمنظمة في الثنائية 17/2016. وتعكس سياسة الويبو الإرشادات المقدمة من لجنة الخدمة المدنية الدولية والتي تفيد بألا تتجاوز المكافأة المالية 10% من الأجر الصافي وأن الحد الأقصى للميزانية الإجمالية للنقد والمكافآت غير النقدية يجب ألا يتجاوز 1.5% من إجمالي تكاليف الأجور. وفي عام 2019، تم إصدار سياسة معدلة تضمنت طلب الدول الأعضاء باستبعاد أي موظفين يتم تقييم أدائهم بأقل من فعال من المكافآت التنظيمية. وسيتم تقديم التقرير السنوي إلى لجنة التنسيق. وهو يقدم لمحة عامة عن إنجازات إدارة الموارد البشرية والتطورات في مجال السياسيات، على سبيل المثال، تم تقديم نظام جديد لإدارة الوقت في يناير 2019 والذي يعطى الموظفين خيارات للعمل المرن وحسن التوازن بين العمل والحياة. وفي عام 2018، أنشأت المنظمة وحدة طبية خاصة بها تقود استراتيجية رفاهية الموظفين. وستبدأ تجربة رعاية نهارية لأطفال ما قبل المدرسة لموظفي الويبو في سبتمبر 2019. ويُعد ذلك بمثابة ترتيب مؤقت لفترة أولية مدتها سنتان بينما تقوم الأمانة باستكشاف خيارات طويلة الأجل. وهناك مبادرة لمدة عام للقضاء على جميع أشكال التحرش بما في ذلك التحرش الجنسي في الويبو. وتعمل المنظمة عن كثب مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الأخرى في مواءمة أدوات الويبو وسياساتها في هذا الصدد. وتم تحديث برنامج الويبو للتدريب الداخلي مؤخرا بما يتماشى مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة. واحتفلت المنظمة بمرور 20 عاما على برنامج التدريب الداخلي، وفي تلك الفترة، تخرج حوالي 650 متدربا من الويبو. ويأتي تقرير الموارد البشرية مصحوبا بكتيب يقدم عددا من إحصاءات الموارد البشرية من أجل توفير المعلومات.

142. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على صياغة التقرير السنوي عن الموارد البشرية على النحو الوارد في الوثيقة WO/PBC/30/INF/1 وأقر بالجهود المبذولة في إعداده. وأيّدت المجموعة الجهود الرامية إلى زيادة التوزيع الجغرافي والتوازن بين الجنسين بين الموظفين. وأحاطت المجموعة علما بأن الوضع المالي السليم قد يُعزى أيضا إلى الأداء الفعال للموظفين وشكرتهم المجموعة على عملهم وتعاونهم. ورأت المجموعة أيضا أن الكفاءة يجب أن تكافأ بشكل مناسب لأنها تعزز الدوافع لدى الموظفين.

143. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وشكر الأمانة على إعداد التقرير السنوي عن الموارد البشرية. وأشارت المجموعة إلى زيادة إنتاجية القوى العاملة التي تُعزى إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد. وأعربت المجموعة عن تقديرها لالتزام الويبو بالتوازن بين الجنسين ومواصلة تنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين للفترة 2019-2021. وأعربت المجموعة عن ارتياحها للجهود المتجددة لتحسين التوزيع الجغرافي للموظفين وتطلعها إلى تحسين جهود التواصل مع الدول الأعضاء غير الممثلة لتعزيز التوزيع الجغرافي. كما أشارت المجموعة إلى العديد من البرامج التي تهدف إلى تطوير قدرات الموظفين وتعلمهم، وكذلك دعم رفاهيتهم.

144. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد التقرير السنوي عن الموارد البشرية. ورحّبت المجموعة بالتحسين المستمر للتقرير الذي أثبت دوره كمصدر رئيسي للمعلومات للدول الأعضاء عن قضايا الموارد البشرية في الويبو. وواصلت المجموعة توقعها من الويبو، كعضو في النظام الموَّحد للأمم المتحدة، بأن تتابع عن كثب إرشادات لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن قضايا مثل مستوى الرواتب، وحزم التعويضات وبرامج المكافآت. وتطلعت المجموعة إلى مناقشة هذه القضايا في الدورة القادمة للجنة التنسيق. وفيما يتعلق بالتوظيف، أكدت المجموعة من جديد على أهمية أن يكون التوظيف مبنيا على الجدارة وعلى أعلى معايير الفعالية والكفاءة والنزاهة. ورأت أن هذا المبدأ الشامل ضروري لتحقيق الولاية الفريدة للمنظمة. ومع وضع ذلك في الاعتبار، أعربت المجموعة عن تقديرها ودعمها للجهود المستمرة التي تبذلها الأمانة من أجل زيادة التنوع الجغرافي وتحسين التوازن بين الجنسين.

145. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وشكر الأمانة على إعداد وتقديم التقرير السنوي عن الموارد البشرية. ,وأعربت المجموعة عن تقديرها للجهود المستمرة التي تبذلها إدارة الموارد البشرية لتحسين مجموعات المهارات ورفاهية الموظفين، فضلا عن تهيئة بيئة عمل متناغمة من خلال سياسات وبرامج مبتكرة. ورحّبت المجموعة بالتقدم المحرز في تنفيذ سياسة الويبو بشأن المساواة بين الجنسين وأعربت عن تقديرها لمساهمة الويبو في خطة العمل الشاملة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتوظيف المرأة. وأعربت المجموعة أيضا عن سرورها لملاحظة أن النسبة المئوية للمرشحات اللائي يتم اختيارهن لشغل وظائف في الويبو آخذة في الازدياد منذ عام 2016 وشجعت الأمانة على تكثيف الجهود الرامية إلى الحفاظ على هذا الاتجاه الإيجابي وبشكل أعم تعزيز المساواة الفعالة بين الجنسين على جميع المستويات. وفيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي، أشارت المجموعة إلى التقدم الإيجابي في الجهود المبذولة لسد الفجوات القائمة في تمثيل الدول الأعضاء من خلال تمثيل ست دول أعضاء حديثا بين موظفي الويبو في عام 2018. ويشهد التنوع الجغرافي أن عدد الدول الأعضاء الممثلة ارتفع إلى حوالي 121. ومع ذلك، أعربت المجموعة عن قلقها لأن بعض المناطق الجغرافية لا تزال ممثلة تمثيلا غير عادل. وفي هذا الصدد، شجعت المجموعة الأمانة على تقديم معلومات أكثر إيجازا عن التوزيع الإقليمي لموظفي الويبو حسب الوظائف والفئات، وكذلك عن تمثيل الموظفين الإقليميين فيما يتعلق بإطار النهوض والترقية. ورحّبت المجموعة بالتحسينات التي أدخلت على برنامج الويبو للتدريب الداخلي وخاصة فيما يتعلق بزيادة مشاركة مواطني الدول الأعضاء غير الممثلة. وحثّت المجموعة الأمانة على تشجيع المزيد من المبادرات لزيادة عدد المتدربين المشاركين في البرنامج وخاصة من الدول الأعضاء غير الممثلة والأخرى الممثلة تمثيلا ناقصا.

146. وتحدث وفد هندوراس باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، ورحّب بالتقرير السنوي عن الموارد البشرية. وأشار إلى أن المجموعة تولي أهمية كبيرة للموارد البشرية في المنظمة لا سيما حتى يمكن ضمان وجود توازن أكبر جغرافي وبين الجنسين. وأكدت المجموعة على أهمية ضمان وجود تمثيل أكبر للدول الأعضاء فيما يتعلق بالمهنيين في المنظمة. ورحّب الوفد بالتقدم المحرز. ومع ذلك، أفاد بأن هناك طريق يتعين المضي فيه قدما من أجل زيادة النسبة داخل الويبو فيما يتعلق بالدول الأعضاء. وأشارت المجموعة إلى أن 30 جنسية مختلفة لا تمثل سوى 20% من التمثيل الجغرافي. وأوضحت أن العديد من هؤلاء جاءوا من أوروبا الغربية ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ. ورأت المجموعة أن هناك حاجة إلى مزيد من التوازن الجغرافي ودعت جميع الدول الأعضاء في الويبو إلى مواصلة بذل الجهود في هذا الصدد. ورأت المجموعة أنها ستكون فرصة جيدة لتحسين التمثيل بأن يتم دعوة الشباب من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا. وهنأت المجموعة الويبو على التقدم المستمر في مؤشر المساواة بين الجنسين للأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالنتائج السابقة. ومع ذلك، رأت ضرورة أن تكون هناك سياسة

أفضل حتى يتسنى إشراك المرأة بشكل أكبر في المنظمة، خاصة فيما يتعلق بالمناصب العليا. ويجب إجراء المزيد من الدراسة لأنظمة الدعم الاحترافية وأدوات تحديد المواهب. ودعت المجموعة إلى تحديد العقبات بحيث يمكن إزالتها. وأعربت المجموعة عن سرورها بأن ترى أن استراتيجية الموارد البشرية ستشتمل على وظيفة جديدة تم إنشاؤها في المنظمة من أجل ذلك.

147. وشكر وفد الصين الأمانة على إعداد التقرير السنوي المفصل للموارد البشرية وشكر الأمانة على ترجمتها في الوقت المناسب إلى لغات أخرى، مما يتيح للدول الأعضاء فهم المحتوى. وأعرب الوفد عن سروره لرؤية أن المنظمة قامت، في العام الماضي، بالكثير من الأنشطة فيما يتعلق بجوانب الموارد البشرية، وحققت نتائج بما في ذلك السعي لتحقيق التوازن بين الجنسين من خلال نظام التدريب الداخلي لتوفير الفرص للمواهب الشابة. وفي إطار تعزيز التوازن الجغرافي، أعرب الوفد عن سروره لزيادة المشاركة في التدريب بنسبة 60%. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن أمله في أن تنفذ الأمانة بفعالية توصية مراجع الحسابات الخارجي فيما يتعلق بتمثيل الدول الأعضاء. وفيما يتعلق ببرنامج المكافآت والتقدير في الويبو، رأى الوفد أنه يجب توفير مكافآت وتقدير مناسبين للحفاظ على ديناميكية المنظمة وكفاءتها.

148. وشكر وفد الهند الأمانة على إعداد وعرض التقرير السنوي عن الموارد البشرية. وأعرب الوفد عن تقديره لاستمرار زيادة إنتاجية القوى العاملة بسبب الأداء القوي لنظامي تسجيل معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة الجهود الإيجابية المستمرة التي بذلتها الأمانة لتنفيذ سياستها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بما يتماشى مع ولاية الأمم المتحدة الشاملة المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين. وفيما يتعلق بموضوع التوزيع الجغرافي للموظفين، أشاد الوفد بالجهود التي بذلتها الأمانة لتحسين هذا المجال، والذي تعززه الأرقام الواردة في التقرير بشأن الطلبات المتزايدة الواردة من الدول الأعضاء غير الممثلة. ومع ذلك، رأى الوفد أن هناك ثغرات كبيرة لا تزال قائمة في التوزيع الجغرافي للموظفين. وأعرب الوفد عن ثقته في أن الأمانة ستبذل كل جهد ممكن لسد هذه الفجوات بشكل أكبر في المستقبل.

149. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة على إعداد الوثيقة وعرضها وأثنى على إنجازها وتقدمها في مسائل الموارد البشرية، ولا سيما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للموظفين. وعلى الرغم من أن الوفد رأى أن هناك حاجة إلى مزيد من المبادرات والاستراتيجيات للتصدي الكامل للفجوات المتبقية في التمثيل الجغرافي للدول الأعضاء، فإنه رحّب بمبادرات تكوين الكفاءات المستدامة للمستقبل ونقل الشباب إلى عالم العمل. وشدد الوفد على أهمية تهيئة مكان عمل سلمي ومتناغم وخالٍ من المضايقات، ولا سيما إجراء دورة تدريبية للموظفين في هذا الصدد.

150. ورحّب وفد المكسيك بالتقرير وطلب المزيد من المعلومات بشأن الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالتحرش داخل منظومة الأمم المتحدة.

151. وأيّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن تقديره للتقرير الزاخر بالمعلومات وسروره لاستمرار الويبو في إحراز تقدم في مجالات التكافؤ بين الجنسين وتنمية قدرات الموظفين وتعلمهم. وأشار الوفد إلى برامج الويبو ومبادراتها للتوعية التي تهدف إلى تحسين التمثيل الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين في المنظمة وشجع الأمانة على مواصلة هذه الجهود. ومع ذلك، لم يعرب الوفد عن رأيه بشأن التقدم المحرز لأنه يتعلق بالمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا، وأعرب عن تقديره لمزيد من المعلومات حول المبادرات المتخذة لمعالجة المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا إلى جانب مبادرة نقطة الاتصال. ورحّب الوفد بتوضيح ما إذا كانت مجموعات الويبو للمواهب تعمل كقوائم، وإذا كان الأمر كذلك، كيف سيتم استخدامها لشغل الوظائف الشاغرة، أو ما إذا كانت تلك المجموعات تُستخدم فقط كآلية تواصل لإخطار

المتقدمين المحتملين بالوظائف الشاغرة. وفيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة ببرنامج المكافآت والتقدير في الويبو، أشار الوفد إلى أن البرنامج أطلق في عام 2013 وأنه تم تقديم شهادات تقدير للموظفين ذوي الأداء المتميز. وتساءل الوفد عما إذا كانت هذه الشهادات غير النقدية لا تزال تقدم للموظفين الذين يحصلون على تصنيف أداء متميز في النظام الحالي. وأشار الوفد مرة أخرى إلى التوصية 14 الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي فيما يتعلق بضرورة قيام المديرين باستخدام مجموعة كاملة من تصنيفات تقييم الأداء. وسأل الوفد عن كيفية تخطيط الموارد البشرية لتنفيذ تلك التوصية. وفي حين وافق الوفد على أن عددا كبيرا من تصنيفات الموظفين الفعالة والرائعة يمكن أن يؤدي إلى استنتاج مفاده أن موظفي الويبو يتمتعون بأداء عالٍ، فقد رأى الوفد أيضا أنه قد يثبت عدم وجود إدراك من جانب المديرين للاستخدام المناسب للدرجات، أو إحجامهم عن التعامل مع أي تعارض محتمل مع أحد الموظفين بسبب تصنيفهم. وأشار الوفد إلى أنه سيتم إطلاق برنامج تجريبي لخدمات الرعاية النهارية ورحب بمزيد من المعلومات حول عدد المساحات التي سيتم تخصيصها لموظفي الويبو لذلك البرنامج. وتساءل الوفد عما إذا كانت مساهمة الويبو المالية ستغطي جميع نفقات الرعاية النهارية للمشاركين في البرنامج التجريبي وتوضيح ما إذا كانت الويبو تمتلك الرعاية النهارية المستخدمة في البرنامج التجريبي. وفيما يتعلق بتطوير استراتيجية الرفاهية، أعرب الوفد عن تقديره لمزيد من المعلومات حول المبادرات المحددة التي يجري وضعها لمعالجة القضايا المستخلصة من الدراسة الاستقصائية عن صحة الموظفين وأدائهم. وأعرب الوفد عن سروره لأن الأمانة تنفذ تدابير لمكافحة التحرش الجنسي. وأعرب الوفد عن قلقه إزاء مشكلة التحرش المنتشرة في منظومة الأمم المتحدة بما في ذلك التحرش الجنسي. وأفاد بأن التحرش بكل أشكاله يقوض مهمة منظمات الأمم المتحدة ويهدد سلامة الموظفين. وطلب الوفد المزيد من المعلومات بشأن خطط الأمانة الرامية لتنفيذ توصيات فرقة العمل التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين المعنية بالتحرش الجنسي.

152. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على المعلومات المقدمة في الوثيقة وعلى العرض التقديمي. وأعرب الوفد عن سروره بالتقدم المستمر للويبو في ضمان التكافؤ بين الجنسين والتنمية المهنية والتدريب للموظفين. وسلط الوفد الضوء على أهمية اتباع نهج قائم على ميثاق الأمم المتحدة لاختيار الموظفين، لا سيما بناءً على مؤهلاتهم. وهذا هو أهم معايير اختيار الموظفين. ورحّب الوفد بالاستنتاجات المتعلقة بزيادة أداء الموظفين والنتائج الإيجابية لمستودعات المواهب لدى الويبو، بما في ذلك العمل مع العمال الموهوبين. وأعرب الوفد عن سروره بوجه خاص للمعلومات المتعلقة بمختلف أنواع العقود بما في ذلك العقود التي سبق تأهيلها لشغل وظائف دائمة. وأحاط الوفد علما بمبادرة الأمانة بشأن عقد جلسات إعلامية عن العمل لتوفير التوزيع الجغرافي العادل للوظائف ودعا الأمانة إلى مواصلة هذا العمل. وفي سياق القياسات، أعرب الوفد عن اعتقاده أنه ينبغي الإحاطة علما بشكل خاص بالتوصية 12 للمراجع الخارجي للويبو بشأن العمل مع الدول الأعضاء بهدف الحصول على قرار خاص فيما يتعلق بالأساس الجغرافي للموظفين. ورأى الوفد أن تبني هذه التوصية من قِبل الأمانة سيؤدي إلى القيام بعمل مثمر من خلال دورة لجنة التنسيق وسيمكّن من ضمان أن يكون هناك تمثيل أفضل لجميع المناطق بما في ذلك أوروبا الشرقية والوسطى وأوراسيا. وأعرب الوفد عن اقتناعه بالأهمية الكبرى لاتخاذ الويبو تدابير لتحفيز العاملين بها على العمل الفعال، وبأن أهم موظفي المنظمة هم موظفيه. ولذلك من المهم أن تكون جميع هذه التدابير ضمن المبادئ التوجيهية التي وضعتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه من الأهمية بمكان مواصلة العمل على تطوير عمليات التدريب الداخلي، وبرنامج الموظفين المهنيين المبتدئين. ورأى الوفد أن إنشاء مسارات وظيفية للمهنيين المبتدئين يمثل خطوة مهمة للعمل الفعال للموارد البشرية في المنظمة. ورأى الوفد أيضا أن تنفيذ هذا البرنامج سيكون مفيدا في تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن الحاجة إلى تنويع القدرات اللغوية لموظفي المنظمة لصالح المنظمة.

153. وشكر وفد فرنسا الأمانة على عرض التقرير، وطرح أسئلة حول التنقل الخارجي. وأشار الوفد إلى نظام الموظفين ولائحته، المادة 3.25 التي تشجع على الانتقال نحو المكاتب الخارجية. وأشار إلى أن هناك سياسة للتنقل لدى الويبو بالنسبة للمكاتب الموجودة خارج المقر الرئيسي والتي تم نشرها في عام 2017. ورأى الوفد أن وقت الخدمة يعتمد على احتياجات الويبو ولا يمثل الحد الأدنى أو الحد الأقصى لمدة إلزامية. وهذا لا يعني أنه سيتم دمجها تلقائيا في المقر الرئيسي. ورأى الوفد أنه بالنسبة لمدة خدمة المكتب الخارجي، ينبغي أن تكون خمس سنوات. وتساءل الوفد عما إذا كان الموظف الذي يعمل في مكتب خارجي لأكثر من خمس سنوات قادرا على تحمل نفس مستوى المسؤولية بمجرد عودته إلى المقر. كما سأل الوفد عما إذا كان يجب على الشخص، بعد أن يكون عمل في مكتب خارجي، أن يخوض المنافسة مرة أخرى إذا عاد إلى المقر. وتساءل الوفد عما إذا كانوا سيحصلون على وظيفة على مستوى مماثل للتي حصلوا عليها في الماضي.

154. وأيَّد وفد اليابان البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن تقديره لحقيقة أن الأمانة تواصل الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالموارد البشرية. ورأى الوفد أن إدارة الموارد البشرية بشكل مناسب أمر ضروري لضمان الإدارة المؤسسية السليمة. وأشار الوفد إلى حقيقة أن تكاليف الموظفين في المنظمة تمثل حوالي ثلثي نفقاتها السنوية، وفي ضوء ذلك أعرب الوفد عن رغبته في أن تواصل الأمانة تحسين إدارة الموارد البشرية، مع توفير خدمات فعالة للمستخدمين وجميع أصحاب المصلحة في مجال الملكية الفكرية. ورأى الوفد أن المهمة الأساسية للويبو تتمثل في توفير خدمات أفضل للمستخدمين، وأن الأساس المالي للمنظمة مدعوم بالإيرادات المتحققة من خدمات الملكية الفكرية العالمية. ولذلك، رأى الوفد أنه ينبغي على المنظمة أن تنظر في التوزيع الجغرافي للطلبات الدولية والتسجيلات والمستخدمين واللغات المستخدمة في تسجيل الطلبات الدولية والقدرات الفردية للمرشحين أثناء عملية التوظيف.

155. وشكر وفد إندونيسيا الأمانة على عرضها التقرير السنوي عن الموارد البشرية، وأشار إلى أن الموارد البشرية تُعد أحد أهم موارد المنظمة. ورحّب الوفد بالتقدم المحرز في الإدارة الشاملة للموارد البشرية. وأعرب الوفد عن تقديره لجهود الأمانة الرامية إلى تحقيق التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل. ورأى الوفد أيضا أن هناك حاجة إلى مزيد من العمل بشأن إدماج النساء، وزيادة عدد الموظفين من الدول الأعضاء غير الممثلة والدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا. وأشار الوفد إلى وجود مواطن إندونيسي واحد فقط في المنظمة. وأحاط الوفد علما بالجهود التي تبذلها الأمانة في تحفيز موظفي الويبو على عملهم الممتاز والتأكد من أن تقديم خدمة فعالة للمستخدمين سيساعد في جعل الويبو صاحب العمل المفضل في سوق العمل العالمي وأعرب عن تأييده لتلك الجهود. وتطلع الوفد إلى مزيد من المناقشة في لجنة التنسيق فيما يتعلق بمسألة الموارد البشرية.

156. وهنأ وفد المغرب الرئيس على قيادته المقتدرة لدورة لجنة البرنامج والميزانية. وأيّد الوفد البيان الذي أدلى به وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية وشكر الأمانة على التقرير السنوي المفصل عن الموارد البشرية. وقال إنه ليس هناك شك في أنه تم بذل الكثير من الجهود بشأن التمثيل الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وأثنى الوفد على الأمانة لتلك الجهود. وأشار إلى أنه، فيما يتعلق بالتوازن بين الجنسين، فإن هذه مسألة مهمة للغاية بسبب أهمية الإمكانات غير المستغلة لدى العديد من كفاءات الإناث التي لا تزال غير مستخدمة. وفيما يتعلق بالتوظيف في الرتبة ث -2، هناك انخفاض بنسبة 16.7% في عام 2018، ثم تراجع إلى 15.4% في عام 2019. وتتطلع الأمانة إلى تحقيق زيادة بنسبة 20%، والتي ستمثل زيادة أخرى بنسبة 5% مقارنة بعام 2019 للرتبة ث -2. وفيما يتعلق بالرتبة ط-5، انخفضت النسب المئوية من 36% في عام 2016، إلى 35% في عام 2017، إلى 33% في عام 2018 و32% في عام 2019. وتتوقع الأمانة 40% وهو ما يمثل فرقا قدره

8% حتى عام 2019. وسأل الوفد عن أسباب هذه الانخفاضات وانخفاض النسبة المئوية. وسأل الوفد أيضا عن التدابير التي اتخذتها الأمانة لمعالجة هذه المسألة.

157. وأعرب وفد جمهورية كوريا عن تقديره للأمانة على إعدادها التقرير السنوي عن الموارد البشرية. وقال الوفد إنه بالنظر إلى أن الموارد البشرية تمثل أحد أهم الموارد بالنسبة للمنظمة وأبرز قضية بين الدول الأعضاء، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير مفيدة للغاية في متابعة المناقشات الجارية بشأن التوزيع الجغرافي. وشدد الوفد على أن المهمة الأساسية للويبو هي توفير خدمات الملكية الفكرية العالمية، والتي تمثل المصدر المالي الرئيسي للمنظمة. ولذلك، يجب إدارة موظفي الويبو ومواردها المادية بطريقة تؤدي هذه المهمة بكفاءة وفعالية. وأشار إلى أنه، في هذا الصدد، لا بد من مناقشة التوزيع الجغرافي عند النظر في إنشاء خدمة الويبو العالمية للملكية الفكرية في بيئة سهلة الاستخدام.

158. وشكر وفد البرازيل الأمانة على عرض تقرير الويبو السنوي عن الموارد البشرية. كما أعرب الوفد عن تقديره للاستنتاجات التي توصل إليها التقرير. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن إنتاج بيانات محددة في هذا المجال وتقييمها على نحو سليم يُعد ممارسة ذات صلة بالنسبة لوضع سياسات أفضل لموظفي الويبو في المستقبل. وأيّد الوفد مداخلة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن هذا الموضوع. وأثنى الوفد بوجه خاص على الويبو لما تحققه من تقدم مستمر في مجال المساواة بين الجنسين. وأفاد بأنه مقارنة بالنتائج السابقة فإن التحسينات كبيرة. ومع ذلك، تُظهر البيانات أن هناك حاجة لسياسات أفضل وأسرع من أجل الإدماج الفعال للمرأة في المنظمة، وخاصة في المناصب الإدارية العليا. ورأى الوفد أن خدمات الدعم المهني وتحديد المواهب أدوات قيمة وينبغي مواصلة دراستها وتحسينها. وهناك حاجة إلى التركيز على تحديد العوائق التي تحول دون مشاركة المرأة على نطاق أوسع في المنظمة وفي جميع المستويات الوظيفية والعمل على إزالتها. وينطبق هذا أيضا على التمثيل الجغرافي. ويُظهر التقرير زيادة طفيفة في الحجم في التوزيع الجغرافي للموظفين مقارنة بالسنوات السابقة. ونظرا لأن مواطن الاختلال لا تزال قائمة، فإنه ينبغي توسيع نطاق التواصل وتعميقه لتقديم تحسينات قوية في السنوات القادمة. ويُعد استهداف الأجيال الشابة من الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا خيارا جيدا لأن العديد منهم يفتقرون إلى الموارد اللازمة للاستثمار في برامج دعم محددة. وفي كل من التمثيل الجغرافي والجنساني، تُعد مرحلة التوظيف مهمة للغاية. كما يمكن أن تدرس المنظمة سياسات محددة في هذا المجال بهدف تحسين سياسات الإدماج. ورأى الوفد أن استخدام الذكاء الاصطناعي في تبسيط عملية التوظيف فكرة جديرة بالمناقشة. ورحّب الوفد بمزيد من المعلومات حول مدى ملاءمته في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن استعداده للمشاركة مع مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي والويبو في هذا الصدد.

159. واستعاد الرئيس الكلمة وأشار إلى وجود سلسلة غنية من المداخلات للأسئلة والتعليقات. ثم نقل الرئيس الكلمة إلى الأمانة للرد على أسئلة الوفود.

160. وتناولت الأمانة موضوع التنوع الجغرافي، وذكّرت بأن هناك اتفاق تم في عام 1975 ولم يتم استخدامه رسميا. ولا يتم تطبيقه لأن الدول الأعضاء ليست راضية عن هذا الصك. ولم يتم تجاوزها بأي شيء آخر. وتطرّقت الأمانة إلى التوصية رقم 12 لمراجعي الحسابات الخارجيين، والتي تنص على أنه ينبغي على الأمانة "العمل مع الدول الأعضاء لحل مسألة عدم الوضوح حول التمثيل الجغرافي للقوى العاملة"، ورأت الأمانة أن الأمر يتطلب مشاركة واتفاقا على نطاق واسع من جانب الدول الأعضاء لتوفير هذا الوضوح. وأشارت الأمانة إلى أنه في عام 2016، بذلت الدول الأعضاء بالفعل جهدا لتحقيق المزيد من

الوضوح. وأفادت الأمانة بأنه ستكون ممتنة للغاية لو توفر مزيد من الوضوح لأنه في الوقت الراهن، ما يوجد غامض للغاية. ولم تستطع الأمانة التحدث عن الدول الأعضاء الممثلة تمثيلا ناقصا لأنه لا يوجد تعريف واضح لذلك ومن ثم لا يمكن للأمانة سوى التمييز فقط بين الدول الأعضاء الممثلة والدول غير الممثلة. ويركز التواصل الذي تجريه الأمانة في المقام الأول على الدول الأعضاء غير الممثلة. وأشارت الأمانة إلى أنه في صباح ذلك اليوم، كانت هناك تعليقات مفادها أنه ينبغي أن يكون للمنظمة حصص وأنظمة. وهذا شيء يتعين على الدول الأعضاء مناقشته وبعد ذلك، يمكن للأمانة دعم هذه المناقشة من خلال توفير البيانات. وعلى الدول الأعضاء التوصل إلى نظام جديد، إذا كان هذا هو ما عليه إجماع، ولكي يمكن للأمانة تطبيقه. وقد كانت هناك محاولة لعمل ذلك في عام 2016 وعُقدت بعض جولات المناقشات. وفي النهاية، تم توجيه الأمانة للقيام بمزيد من التواصل لتحقيق تمثيل أوسع. وأشارت الأمانة إلى عدم وجود اتفاق حول نظام جديد. وفي غياب ذلك، أعربت الأمانة عن استعدادها للتواصل مع الدول الأعضاء في حال رغبت تلك الدول في إعادة النظر في هذه المناقشة. وأوضحت الأمانة أن هذا شيئا يمكنها تأييده، لكنها لا يمكنها قيادته. وأفادت بأنها إلى أن تحصل على توجيهات جديدة من الدول الأعضاء، ستواصل القيام بما طُلب منها، أي القيام بالمزيد من التوعية وتشجيع الطلبات من أوسع قاعدة جغرافية ممكنة. وأفادت الأمانة بأنه، لهذا الغرض، تزور البلدان، وتقدم عروضا توضيحية لمقدمي الطلبات المحتملين، وتشرح كيفية نجاح عملية التوظيف. وكان مدير قسم الموارد البشرية موجودا في جمهورية كوريا في الأسبوع السابق في مهمة من هذا القبيل، والتقى مع المواطنين الذين يُعتبرون متقدمين محتملين لوظائف الويبو حتى تتمكن الأمانة من توظيف مرشحين على أساس الجدارة لجميع الوظائف الشاغرة. ويُعد هذا طلبا آخرا ذكره بعض الوفود بوضوح تام. ونظرا لعدم وجود بديل لاتفاق عام 1975، فقد تم توجيه الأمانة بأن تقوم بمزيد من التواصل. وأكدت الأمانة مجددا استعدادها للمشاركة إذا كان الوفد سيوجه الأمانة لفعل شيء آخر. ورأت الأمانة أن قضية النوع الاجتماعي صعبة للغاية بالنسبة لها. وأشارت إلى أن الويبو كمنظمة صغيرة ليس لديها عدد كبير من الوظائف. وعندما يكون هناك حملة تصنيف، حيث تعيد الأمانة تصنيف الوظائف وتتخذ قرارات بشأن نقل الأشخاص إلى درجات أعلى، فإن ذلك يؤثر على الإحصائيات المتعلقة بنوع الجنس على الفور. ولسوء الحظ، أعادت الأمانة تصنيف الرجال أكثر من النساء إلى مستويات ط-5، مما كان له تأثير على الأعداد. ويجيب ذلك على سؤال حول سبب عودة الأمانة إلى الوراء. وعلى الأمانة بذل جهود كبيرة. وذكرت الأمانة أن مستودعات المواهب للمرشحات تُستخدم لدعوة النساء للتقدم للوظائف للتأكد من حصولهن على المعلومات عن الوظائف الشاغرة المتاحة. ولدى الأمانة أيضا أنظمة داخلية لدعم النساء داخليا للتقدم لوظائف أعلى. ويحقق هذا بعض النجاح وهناك حاجة إلى المزيد. وأمام الأمانة طريق طويل لإحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين للمناصب العليا. وليست هناك إجابات سهلة وتنتمي المنظمة لنفس الرابطة مثل كل منظمة أخرى تابعة للأمم المتحدة. وأحرزت الأمانة تقدما، لكن عليها أن تعمل بجد لضمان عدم تراجعها إلى الوراء. ويُعد برنامج التدريب الداخلي قصة نجاح، وهو واحد من أكثر البرامج جاذبية في منظومة الأمم المتحدة وهناك قدر كبير من الاهتمام بهذا البرنامج وكثير من الطلبات عليه. ولا تستوعب الأمانة عددا كبيرا جدا من المتدربين لأنها تريد التأكد من أن المديرين يمكنهم إعطاء المتدربين الاهتمام اللازم بحيث يكون هناك عمل تعليمي ومهني فعلي يقوم به هؤلاء المتدربون. وقامت الأمانة بتحسين برنامج التدريب الداخلي في ضوء توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وقد تخلصت الأمانة من فترة الانتظار في نهاية فترة التدريب الداخلي حتى يتمكن المتدربون من التقدم لشغل الوظائف الشاغرة بينما لا يزالون متدربين وأبرزت أن هؤلاء المتدربين يجب أن يكونوا مؤهلين لتلك الوظائف الشاغرة. وكانت الأمانة قد خصصت أماكن على وجه التحديد للدول الأعضاء غير الممثلة والمواطنين الذين ينتمون إلى البلدان النامية الذين لا يستطيعون عادة تحمل نفقاتهم في جنيف ونفقات السفر إلى جنيف من بلدانهم الأصلية. وتأمل الأمانة في أن تكون هذه فرصة جيدة لزيادة انتشارها الجغرافي وإتاحة الفرص للشباب. وهناك أيضا

مبادرات أخرى للمهنيين الشباب. وشاركت الأمانة في برنامج الأمم المتحدة للقائدات الناشئات (EMERGE) وكان ذلك مفيدا للغاية. كما يتيح برنامج الزمالات فرصا للتدريب، عادةً للمهنيين من الشباب أو صغار الشباب الذين يأتون من الدول الأعضاء إلى الويبو لتدريب محدد ثم يعودون إلى بلدانهم الأصلية. ويُعد برنامج الموظفين المهنيين المبتدئين في الويبو مجالا آخر. ولدى الأمانة سجل جيد في الاحتفاظ بالموظفين المهنيين المبتدئين في نهاية عامين أو ثلاث أعوام من مهامهم. وأجرت الأمانة مناقشات في روما مؤخرا، حيث كان هناك حدث عن الموظفين المهنيين المبتدئين على مستوى منظومة الأمم المتحدة وعندما تزور الأمانة الدول الأعضاء في بلدانهم، تتحدث عن برنامج الموظفين المهنيين المبتدئين. وتهتم الأمانة بتوسيع النطاق الجغرافي لبرنامج الموظفين المهنيين المبتدئين. وفيما يتعلق بموضوع التحرش، شارك موظفو المنظمة في دراسة استقصائية عن أماكن العمل الآمنة أجرتها منظومة الأمم المتحدة، وحصلت الأمانة على نتائج تتعلق بالويبو على وجه التحديد. ولم تكن النتائج جيدة. ويبدو أن هناك نسبة عالية للغاية من المضايقات والتحرش الجنسي. وكانت الأمانة في سبيلها للانخراط في برنامج مدته عام لمكافحة ذلك. وقد تبنت الأمانة السياسة النموذجية لمنظومة الأمم المتحدة وهي على وشك تنفيذ عناصر تلك السياسة. كما تبنت الأمانة نموذج تدريب تابع لمنظومة الأمم المتحدة، وهو عبارة عن تدريب عبر الإنترنت. وتعمل النسخة الإنكليزية حاليا بالفعل وستتبعها النسخة الفرنسية قريبا. وهناك عدد كبير من الموظفين تلقوا التدريب بالفعل. ويُعد التدريب إلزاميا وتتواصل الأمانة مع المديرين حاليا. وهناك ورش عمل في الفترة ما بين يوليو وسبتمبر 2019 لكل فرد من الموظفين لتلقي تدريبات وإحاطات حول هذا الموضوع وإجراء مناقشات بشأنه. وفي نهاية العام، ستنظم الأمانة يوما مفتوحا وستكون هناك دراسة استقصائية لمعرفة ما إذا كانت قد غيرت الوضع إلى حد ما فيما يتعلق بالمضايقة والتحرش الجنسي. وما زال هذا العمل مستمرا. وردَّت الأمانة على سؤال وفد الولايات المتحدة الأمريكية حول كيفية استخدام القوائم، وأوضحت أنها لا تختار أي شخص من قوائم الوظائف. ثم أبرزت الأمانة الفرق بين مستودعات المواهب والقوائم. وتحتوي قوائم المرشحين، التي وافقت عليها الدول الأعضاء، على مرشحين تم ترشيحهم إلى الوظائف الشاغرة ولكن لم يتم اختيارهم. وينتقل هؤلاء المرشحين إلى القائمة لمدة عام ويمكن للأمانة أن تختار من تلك القوائم خلال العام عندما تنشأ وظائف شاغرة مماثلة. وهذا لا يحدث بشكل متكرر. ويحدث ذلك مع الوظائف الشاغرة العامة، مثل الفاحصين، حيث تكون القوائم مفيدة. والأداة الأخرى المستخدمة هي مستودعات المواهب حيث تجمع الأمانة طلبات المرشحين المحتملين الجيدين وتُخطرهم بالوظائف الشاغرة عند ظهورها. وعلى هؤلاء المرشحين التقدم واجتياز عملية التوظيف والاختيار بأكملها. وفيما يتعلق بالسؤال عن سبب عدم استخدام المديرين بالأمانة للمجموعة الكاملة من تقييمات الأداء المتاحة، أوضحت الأمانة أن هناك أربعة تصنيفات وهي ممتازة ومقبولة، أي أنها تلبي المتطلبات، وتحتاج إلى تحسين، وغير مقبولة. وعادة ما تمثل التصنيفات المعلقة 20% كل عام. ويكون الجزء الأكبر في المجموعة الوسطى. وهناك نقص في الإبلاغ عن ضعف الأداء ويرجع ذلك إلى الإجراءات الشديدة للغاية التي تحمي الموظفين وتجعل المديرين يحجمون عن اللجوء إلى ذلك لأنهم يضطرون بعد ذلك إلى الانخراط في العمليات وقد يكون هناك تنفيذات. وشهدت الأمانة بعض الحالات التي اتُهم فيها المديرون بالتحرش عندما يعلقون سلبيا على الأداء، وكان ذلك أمرا غير سار للغاية. ولهذا السبب كان المديرون يتجنبون تلك المواجهات مع الموظفين ونتيجة لذلك، هناك نقص في الإبلاغ. وتنتشر هذه المشكلة على نطاق المنظومة ككل، ولا تقتصر فقط على الويبو. وأوضحت الأمانة أن تصنيف تحسين الاحتياجات ليس بالضرورة تصنيفا سيئا وأنه يمكن اتخاذ تدابير لإعادة أداء الموظفين إلى المستوى المطلوب. ومع ذلك، ما زال يتعين على الأمانة القيام بعمل هناك وليس الأمر مقبولا. وينبغي أن يكون لدى الأمانة مثالا أفضل على تحسين الاحتياجات لأنه من الواضح أن هناك عددا كبيرا من الحالات التي يمكن فيها تحسين الأداء وأن يكون الموظفون أكثر انفتاحا وصدقا في قبول التعليقات. وهناك عمل يتعين القيام به هناك. وبالنسبة لتجربة خدمات الرعاية النهارية التي بدأت في سبتمبر

2019 لمدة عامين، خصصت الأمانة ميزانية لعدد 20 مكانا كحد أقصى في خدمة الرعاية النهارية التي تقع على مسافة قريبة من الويبو. ويتم تقاسم الرسوم بين الموظف والويبو. ويعد ذلك مقياس متدرج حيث تقدم الأمانة دعما أكثر للدخول الأقل ودعما أقل للدخول الأعلى. وتستخدم الأمانة نموذجا كانت تستخدمه منظمة العمل الدولية. وهو نفس نوع نظام الدعم. وحاليا، اشترك 12 موظفا في ذلك النظام. وأوضحت الأمانة أنها منشأة رعاية نهارية خاصة وأنها لا تزال مرتفعة التكلفة مقارنة بما تقدمه مدينة جنيف باعتبارها دار حضانة عامة. وتتمثل المشكلة هناك في أن الموظفين ينتظرون لفترات طويلة ولم يكن ذلك مناسبا للجميع. ونتيجة لذلك، رأت الأمانة ضرورة دعم الأسر في المنظمة بتلك الخدمة. وتناقش الأمانة وجود مرفق خاص بها، ولكن يبدو الأمر في الوقت الراهن صعبا للغاية كخيار قابل للتطبيق لأنها ليست منظمة كبيرة. ومن أجل جعل مركز الرعاية النهارية قابلا للتطبيق من الناحية المالية، يجب أن يكون يضم 60 طفلا على الأقل. وإذا تم تقديم الخدمة مجانا، فسيكون لدى الأمانة 60 طفلا، بلا شك، لكن الأمانة لا تعتقد أنه ينبغي أن تذهب إلى هذا الحد. وينبغي أن تؤيد الأمانة ما قامت به بعض المنظمات الأخرى وما الذي نجح هناك. ويجب أن يكون هناك تقاسم لتكاليف تلك الخدمة وهذا هو السبب في أن الأمانة قد نفذت ما لديها حاليا. وستقدم الأمانة تقريرا عن ذلك في الفترة المقبلة. وأُدرج هذا البند في الخطة الرأسمالية الرئيسية في الفقرات 11 و12 و13. وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في المناطق الممثلة تمثيلا ناقصا، رأت الأمانة أنه من الصعب بعض الشيء الإجابة على هذه الأسئلة لأنه ليس لديها تعريف لما يعنيه "التمثيل الناقص". وهناك اختلاف في الآراء بين الوفود حول ذلك. وتُفضل الأمانة الابتعاد عن ذلك، ما لم يكن هناك تعريف واضح. وفيما يتعلق بالتنقل، ذكرت الأمانة أن هناك ستة مكاتب خارجية. ولدى بعضها موظفان أو ثلاثة موظفين ولدى مكتب سنغافورة أكثر من ذلك بقليل. وليس هناك قواعد صارمة وسريعة حول المدة التي ينبغي أن يقضيها الناس هناك. وليس هناك نظام تلقائي لإعادة الناس. ومن المفضل عادة أن يتنافسوا على منصب شاغر مثل أي شخص آخر حتى تتمكن الأمانة من التأكد من أنهم مؤهلون لشغل الوظائف الشاغرة وأنهم يقيسون أنفسهم مع المرشحين الداخليين الآخرين. وليس هناك سياسة صارمة بشأن ذلك. وفيما يتعلق بالسؤال عن البيانات، أقرت الأمانة بأن هذه النقاط يتم تناولها بشكل جيد. وهناك مجال للمنظمة لتحسين كيفية استخدامها للبيانات. ويُعد ذلك أيضا شيئا مستمد من توصيات مراجعة الحسابات بأن تحليلات البيانات ليست في أفضل حالاتها حتى تتمكن الأمانة من فعل المزيد. وسيتعين على الأمانة التشاور مع زملائها في تكنولوجيا المعلومات للتوصل إلى أنظمة وأدوات قياس أفضل لتحسين الرؤية والتقدم الذي تم إحرازه في مجال الموارد البشرية. وفيما يتعلق بمجال الذكاء الاصطناعي، فإن الأمانة تنفذ مشروعا تجريبيا تقوم من خلاله باختبار البرمجيات. وليس ذلك شيئا طورته المنظمة. وهو أداة فحص لبعض فئات الوظائف الشاغرة. والأمانة في المرحلة الثانية من المشروع التجريبي، ويمكنها تقديم تقارير عن ذلك مستقبلا لأن الوقت مبكرا جدا. وتقارن الأمانة حاليا بما حدث في منظومة الأمم المتحدة وتقوم بعض المنظمات الأخرى بعمل مماثل، لذا تظل المنظمة على ارتباط وثيق. وأعربت الأمانة عن عدم استعدادها للتعاطي مع ذلك وتحتاج إلى مزيد من الوقت.

161. وأعاد الرئيس فتح الباب لمزيد من التعليقات أو الأسئلة، وذكر أنه لا يوجد قرار رسمي مطلوب كجزء من تلك المناقشة.

162. وشكر وفد إندونيسيا الرئيس على رده على الملاحظات التي قُدمت وعلى تذكير الوفود بمبادئ عام 1975 المتعلقة بالتوزيع الجغرافي. وأعرب الوفد عن علمه بمبادئ عام 1975 على النحو الوارد في الوثيقة WO/CC/IX/2. وفيما يتعلق بذلك، ذكر الوفد أنه سيكون سعيدا بمواصلة ذلك بعد لجنة البرنامج والميزانية. وأشار الوفد إلى أن التسمية المتعلقة بتوزيع مطابقة التجمعات الجغرافية فيما يتعلق بتسمية المناطق تختلف عن التجمعات في المنظمة لأن مبادئ عام 1975 تتبع الجمعية

العامة للأمم المتحدة لأغراض التوزيع الجغرافي. ولذلك، فيما يتعلق بذلك، أبدى الوفد اهتماما بمعرفة حساب منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وما هي البلدان التي هناك، وأي اشتراكات من الدول الأعضاء يتم حسابها للتأكد من أن هذه المنطقة يجب أن تضم هذا العدد الكبير من الوظائف التي يتعين شغلها.

163. وهنأ وفد ترينيداد وتوباغو الرئيس على تعامله الفعال مع الاجتماع وشكر الأمانة على التقرير الشامل. وأثنى الوفد على التحسينات في المساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي. وأشار الوفد إلى أن ستة بلدان جديدة قد أضيفت إلى تعيين الموظفين. وأقر الوفد بأنه عمل قيد الإنجاز وأنه ينبغي أن يظل مهما للويبو، لا سيما بالنسبة للنساء في المناصب المهنية والعليا. وأعرب الوفد عن امتنانه للتحديثات التي أُدخلت على برنامج القائدات الناشئات وإدارة التعلم المؤسسي والبرنامج الذي مدته عام لمعالجة حالات التحرش الجنسي. وأثنى الوفد على مبادرة خدمات الرعاية النهارية المزمع تقديمها للموظفين. وطلب الوفد من الأمانة تقديم مزيد من المعلومات حول برنامج التدريب الداخلي، والمنح الدراسية، وبرنامج الموظفين المهنيين المبتدئين وكيف يمكن للدول الأعضاء أن تشارك على نحو أكبر.

164. وأيّد وفد تركيا البيانات التي أدلت بها المجموعة باء. وشكر الوفد الأمانة على إعداد التقرير السنوي عن الموارد البشرية، والذي رآه الوفد مفصلا ومفيدا للغاية، ويقدم للدول الأعضاء فرصة جيدة للغاية للتعرف على مبادرات محددة والتخطيط الاستراتيجي فيما يتعلق بالموارد البشرية. وأشار إلى أن الموارد البشرية واحدة من أهم الموارد للمنظمة وواحدة من أبرز القضايا بين الدول الأعضاء. وأعرب الوفد عن تقديره للنتائج التي تحققت في تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية والجهود المبذولة لتحسين التنوع الجغرافي والتوازن بين الجنسين. وأوضح أن المنظمة لا تزال تواجه تحديات لتحسين التنوع الجغرافي. ودعا الوفد الأمانة إلى زيادة جهودها لتحقيق تمثيل جغرافي أفضل ومنصف، لا سيما من خلال إعطاء الأولوية للأعضاء غير الممثلين. وقال إن محاولة فهم بعض العوامل المساهمة في هذا القصور من شأنها أن تساعد في تحفيز المناقشة ليتمكن الأعضاء من سد تلك الفجوة. كما أكد الوفد على أهمية إجراء عملية التوظيف وفقا لنظام اختيار شفاف قائم على الجدارة. كما أعرب الوفد عن تقديره لبرامج الزمالات، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا. وأعرب الوفد عن امتنانه لفرصة الانضمام إلى المنظمة في برامج الزمالات في شعبة مدريد ومعاهدة التعاون بشأن البراءات منذ عام 2012. كما أعرب الوفد عن رغبته في استمرار برامج الزمالات هذه لأنها مثمرة ومفيدة لمكتب الوفد الوطني.

165. وأشارت الأمانة إلى سؤال وفد إندونيسيا بشأن مبادئ عام 1975 والطريقة التي يتم بها معرفة البلدان وأفادت بأنها سوف تعود إلى ذلك في لجنة التنسيق. وتطرّقت الأمانة إلى السؤال الذي طرحه وفد ترينيداد وتوباغو حول برنامج الزمالة، وذكرت أنه من الأفضل مناقشة هذا الأمر على انفراد وتزويد الوفد بالمعلومات المطلوبة.

166. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، اختتم الرئيس البند 10، وهو التقرير السنوي للموارد البشرية.

البند 11 من جدول الأعمال اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020

167. استندت المناقشات إلى الوثائق WO/PBC/30/10، WO/PBC/30/10 Corr. و WO/PBC/30/11.

168. وفتح الرئيس الباب للمناقشات بشأن البند 11 من جدول الأعمال، بعنوان اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، وذكر أنه موضوع نقاش موضوعي إلى حد ما. وأشار الرئيس إلى أن هناك مناقشات جارية بين الأطراف المعنية

حول القضايا الأربع المعلقة من الجلسة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، لذلك أراد إتاحة مزيد من الوقت لتلك المناقشات غير الرسمية، وتبادل المعلومات. واقترح الرئيس أن تعود لجنة البرنامج والميزانية إلى اقتراح البرنامج والميزانية في اليوم التالي. وشجع الرئيس الوفود المهتمة التي لها مصلحة في هذه القضايا الأربع على بدء محادثات غير رسمية لمحاولة إيجاد بعض الحلول. ولفت الرئيس انتباه الوفود إلى ورقة غير رسمية تم تعميمها في إطار هذا البند من جدول الأعمال باسم وفود الجزائر والبحرين وبيلاروسيا والصين ومصر والعراق والمغرب والاتحاد الروسي وتونس والإمارات العربية المتحدة حول ترجمة منشورات الويبو بجميع اللغات الرسمية.

169. وبدأ الرئيس مناقشة البند 11 من جدول الأعمال، بعنوان اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، والذي سيتم بموجبه النظر في وثيقتين، أي اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 (الوثيقة (WO/PBC/10) والخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029 (الوثيقة WO/PBC/30/11). وأشار الرئيس إلى أن الأمانة قد زودت الوفود بوثيقة منقحة لاقتراح البرنامج والميزانية تستند إلى المناقشات والقرارات المعتمدة للدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في مايو. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت الأمانة تصويبا للبرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 مع إعادة حساب تكلفة الموظفين بعد صدور قرار المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية رقم 4138. ويؤدى تأثير التغيير في تكاليف الموظفين إلى رفع إجمالي الميزانية المقترحة للثنائية إلى ما مجموعه 769.3 مليون فرنك سويسري. ومن الأهمية بمكان تركيز الجهد على إحراز تقدم في البنود المعلقة المحددة خلال جلسة لجنة البرنامج والميزانية السابقة. وأشار الرئيس إلى العناصر الرئيسية لهذا القرار ولخص التقدم المحرز والإجراءات المتخذة منذ الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وأفاد بأن لجنة البرنامج والميزانية وافقت على التعديلات التي اقترحتها الدول الأعضاء على استراتيجيات تنفيذ البرنامج، وإجراءات المخاطر وإجراءات التخفيف، وأطر النتائج، وشروح الموارد وجداولها، ومخططات التعاون بين البرامج، ومَراجع أهداف التنمية المستدامة في البرامج 1 و2 و3 و8 و9 و15 و16 و19 و20 و21 و23 و28 و30. والتمست لجنة البرنامج والميزانية من الأمانة إصدار نسخة منقحة من مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 بناءً على تلك التغييرات ويعكس الاقتراح الحالي جميع تلك التغييرات. وقد أعدت الأمانة، كمرجع للوفود، فهرست للتغييرات التي وُزعت. وأحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما أيضا بأن تكلفة الموظفين للثنائية 21/2020 سيتم تحديثها في النسخة المنقحة من مشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 لتعكس أثر التغييرات في جدول المرتبات للفئات المهنية والفئات العليا اعتبارا من 1 يناير 2019. ويدخل الجدول الجديد للأجر الداخل في حساب المعاش التقاعدي لموظفي الفئة المهنية والفئات العليا حيز التنفيذ في فبراير 2019 ويبلغ التأثير نحو ثلاثة ملايين فرنك سويسري. ويعكس الاقتراح الحالي هذا التغيير. وبعد إصدار الاقتراح الحالي، أُعيد حساب تكاليف الموظفين. وبلغت الميزانية المنقحة 477.6 مليون فرنك سويسري. وحددت لجنة البرنامج والميزانية القضايا المعلقة التالية لمواصلة النظر فيها خلال الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. أولا، مؤشرات الأداء المتعلقة بترجمة منشورات الويبو بجميع اللغات الرسمية، البرنامج 19. وأشار الرئيس إلى أنه عقد اجتماعا تحضيريا حول هذا الموضوع في 28 يونيو 2019 وطلب من الوفود المهتمة صياغة اقتراح للنظر فيه من جانب جميع الوفود. ثانيا، مبادرة الختم الزمني الرقمي، البرنامج 28. وفي هذا الصدد، قدمت الأمانة أسئلة وأجوبة مفصلة عن الأسئلة التي طُرحت خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وتم نشرها كجزء من الأسئلة والأجوبة، التي نُشرت على الموقع الإلكتروني. وأعرب الرئيس عن رغبته في معرفة ما إذا كانت الأسئلة والأجوبة قد قَدمت الإيضاحات اللازمة حول هذا الموضوع حيث إن ذلك سيسمح للجنة البرنامج والميزانية بالمضي قدما نحو اختتام البرنامج 28. ثالثا، برنامج الويبو للمكافآت والتقدير، البرنامج 23. وفي هذا الصدد ووفقا للجنة البرنامج والميزانية القرار، عقدت الأمانة جلسة إعلامية في 7 يونيو 2019. وقدمت الجلسة الإعلامية المزيد من

التوضيحات والإجابات على أسئلة الوفود. ولا تزال هناك مخاوف بشأن هذا الموضوع، ويعتزم الرئيس العمل مع الوفود لإحراز تقدم في هذا الشأن. رابعا، مسألة منهجية وضع مخصصات الاتحادات المستخدمة لإعداد المرفق الثالث بعنوان تخصيص الإيرادات والنفقات حسب الاتحاد للثنائية 21/2020. وفي هذا الصدد، قدمت الأمانة، امتثالا لقرار لجنة البرنامج والميزانية، السيناريو المطلوب في وثيقة الأسئلة والأجوبة المفصلة، والتي توجد على الموقع الإلكتروني. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تسمح الإيضاحات التي تم تقديمها للجنة البرنامج والميزانية بإحراز تقدم بشأن القضايا المعلقة خلال الأسبوع وعوَّل الرئيس على مشاركة الوفود البناءة لمعالجة البنود المفتوحة حتى يتسنى له تقديم توصيات واضحة إلى الجمعيات العامة في أكتوبر 2019. وانتقل الرئيس إلى الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029 في الوثيقة WO/PBC/30/11، وذكر أن الخطة الرأسمالية الرئيسية تتضمن، أولا، تحديثا للخطة الرأسمالية الرئيسية الطويلة المدى للمباني والسلامة والأمن للفترة 2017-2018، وثانيا، مقترحات لمشاريع محددة تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمباني والسلامة والأمن للثنائية 21/2020. والتفت الرئيس إلى الأمانة لتقديم الوثيقتين بمزيد من التفاصيل.

170. وأشارت الأمانة إلى أنه في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية المنعقدة في مايو 2019، أكملت لجنة البرنامج والميزانية قراءتها الأولى لمشروع اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 ووافقت على عدد من التعديلات على استراتيجيات تنفيذ البرنامج والمخاطر وإجراءات التخفيف، وأطر النتائج، وشروح الموارد وجداولها، ومخططات التعاون بين البرامج، ومَراجع أهداف التنمية المستدامة في البرامج 1 و2 و3 و8 و9 و15 و16 و19 و20 و21 و23 و28 و30. وتم تنقيح جميع النصوص والجداول المالية ذات الصلة لتعكس تكاليف الموظفين المحدَّثة. وفي وقت تقديم الاقتراح إلى الدورة التاسعة والعشرين، لم تكن الأمانة قد أدرجت أثر الثلاثة ملايين المتعلقة بتغييرات جدول لجنة الخدمة المدنية الدولية. وقد تم مواءمة الأسس الواردة في جداول إطار النتائج مع تقرير أداء الويبو لعام 2018. وفي الصفحتين 148 و149 في البرنامج 23، تم تحديث إطار النتائج ليتوافق مع توصيات معينة من توصيات مراجع الحسابات الخارجي الواردة في التقرير المطوَّل. وتم استبدال المرفق الخامس، بعنوان مؤشرات أنظمة التسجيل الدولية (معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد ولاهاي) بنُسخ محدثة لعام 2018، والتي تم نشرها في تقرير أداء الويبو لعام 2018. وفي المرفق السادس، بعنوان موارد الصناديق الاستئمانية المحتملة للبرمجة، تم تحديث الجداول لتعكس الأرقام المراجعة النهائية لعام 2018. وتم تحديث شعارات أهداف التنمية المستدامة في البرامج 2 و10 و11 و14 و17 و18 و20. وفي الصفحة 17 من البرنامج 3، تم تصحيح موارد إضافية بخلاف الموظفين لتكون 450000 فرنك سويسري بدلا من 615000 فرنك سويسري. وفي الصفحة 19، تم تصحيح موارد إضافية لبرنامج الويبو للمكافآت والتقدير لتصبح 2.7 مليون فرنك سويسري بدلا من 2.8 مليون فرنك سويسري. وفي الصفحة 22، تم نقل نص "رسوم الترخيص المتعلقة بإنشاء خدمة الويبو الرقمية للختم الزمني" من الفقرة 22 إلى الفقرة 20. وفي الصفحة 54، في إطار النتائج، عدد التسجيلات لعام 2021 ضمن النتيجة المرتقبة ثانيا (3)، تم تصحيح مؤشر الأداء لإيداعات وتجديدات وقرارات لاهاي إلى 6106، بدلا من 66106 (خطأ مطبعي). وفي الصفحة 135، هناك تصحيح لموارد البرنامج 21. وفي الفقرة الأولى "4"، تم نقل خدمات المراسل والسائق إلى البرنامج 27 بدلا من البرنامج 24. وفي الصفحة 175، تم إدخال تصحيح إلى الجدول 13 وهو الميزانية حسب البرنامج والاتحاد ليعكس عبارة "بالفرنك السويسري" بدلا من "بآلاف الفرنكات السويسرية". وكما ذكر الرئيس والمدير العام، فقد تم إصدار تصويب للبرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 مع تكاليف الموظفين المعاد حسابها للثنائية 21/2020 عقب صدور قرار المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية رقم 4138. وقد أدى تأثير التغيير في تكلفة الموظفين إلى ارتفاع إجمالي الميزانية المقترحة للثنائية إلى 769.3 مليون فرنك سويسري بسبب الزيادة في تكاليف الموظفين بمقدار 13.2 مليون فرنك سويسري. وصدر تصويب ثانٍ للنُسخ

الفرنسية والإسبانية والروسية من البرنامج والميزانية لأن مخطط التعاون بين البرامج لم يكن موجودا في البرنامج 8 في تلك النُسخ اللغوية. وشكرت الأمانة وفد السنغال الذي لفت انتباه الأمانة إلى ذلك خلال الإحاطات الإعلامية غير الرسمية للمجموعة الإقليمية. وأشارت إلى أن نُسخ التصويبات متاحة للوفود خارج قاعة المؤتمرات الجديدة. وأخيرا، تم نشر الأسئلة والأجوبة المحدَّثة على موقع لجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالخطة الرأسمالية الرئيسية، ذكرت الأمانة أن المدير العام تحدث عن هذا الموضوع في اليوم السابق. ووافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو، في عام 2017، على تمويل من "الاحتياطيات" للمشروعات المقدمة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2017 للثنائية 19/2018 بمبلغ إجمالي قدره 25.5 مليون فرنك سويسري. وتُعد الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2018-2017 وثيقة حية، وبالتالي، يتعين أن يوضح الفرص الجديدة التي تظهر للمنظمة أثناء اضطلاعها ببرنامج عملها في أي ثنائية معينة. وفي هذا السياق، حددت الأمانة، خلال عام 2018، الفرص التي نشأت من المشهد السريع التطور في تكنولوجيا المعلومات، ولا سيما التكنولوجيا السحابية، مما يحافظ على مرونة المنظمة وقدرتها على والتكيف مع البيئة الخارجية المتغيرة. ومن ثم وافقت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في عام 2018 على مشروعين إضافيين ذوا أولوية كبيرة للتكنولوجيا السحابية ضمن الخطة الرأسمالية الرئيسية بقيمة ثلاثة ملايين فرنك سويسري. وتتضمن هذه الوثيقة تحديثا للخطة الرأسمالية الرئيسية المتجددة للمباني والسلامة والأمن على المدى الطويل للفترة 2018-2017، كما تم إدراج الخطة الرأسمالية الرئيسية المتجددة بشأن المقر والسلامة والأمن للفترة 2029-2020 في المرفق الثاني من الوثيقة. وتشتمل مقترحات المشاريع المحددة على ما يلي: المرحلة الثانية من مشروع واحد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو منصة الويبو للملكية الفكرية؛ وأربعة مشاريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ظهرت الحاجة إليها منذ عام 2017؛ والمراحل الثانية من ثلاثة مشاريع متعلقة بالسلامة والأمن للمقرات فيما يتعلق بانقطاع التيار الكهربائي، والمصاعد والسلامة من الحرائق؛ ومشروعان متعلقان بالسلامة والأمن، ظهرت الحاجة إليهما منذ عام 2017؛ والمتطلبات الإضافية بالميزانية اللازمة لإنجاز مشروع ستوديو الوسائط المتعددة الذي تمت الموافقة عليه في عام 2017. وبلغت المقترحات المذكورة أعلاه ما مجموعه 19 مليون فرنك سويسري ليتم التنفيذ في الثنائية 21/2020. ويتم إدراج تقارير منتظمة عن حالة تنفيذ مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية في تقارير الويبو السنوية عن الأداء كل سنتين والمقدمة إلى لجنة البرنامج والميزانية. وتم إدراج التقدم المحرز في كل مشروع في نهاية عام 2018 في تقرير أداء الويبو لعام 2018 في المرفق العاشر. وتُقدم هذه الوثيقة، لكل مشروع، تحديثا عن حالة استخدام الميزانية اعتبارا من 17 يونيو 2019، والنفقات المتوقعة للفترة المتبقية من عام 2019. وبالإضافة إلى ذلك، يتم تقديم تحليل لمدى الامتثال لكل مبدأ من المبادئ الواردة في السياسة المعدَّلة المتعلقة باستخدام الاحتياطيات.

171. وفتح الرئيس الباب للإدلاء بالبيانات العامة بشأن هاتين الوثيقتين، وذكر أنه سيكون من الجيد سماع آراء الوفود حول التقدم المحرز في المناقشات بشأن اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، وأسئلتهم وردود أفعالهم على الخطة الرأسمالية الرئيسية.

172. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة وشعبة أداء البرنامج والميزانية وأصحاب المصلحة الآخرين الذين ساهموا في إعداد النسخة المنقحة من اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأعربت المجموعة عن ارتياحها للنتائج المالية الإيجابية للغاية. وبالمثل، أعربت عن رضاها بشأن البرنامج 10 (البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والبلدان المتقدمة) وزيادة المخصصات لأنشطة تكوين الكفاءات من أجل تحسين إدارة أنظمة الملكية الفكرية في بلدان المنطقة. وشكرت المجموعة الأمانة على الأسئلة والأجوبة عن خدمة الختم الزمني وأعربت عن تأييدها لهذا النشاط. وفيما

يتعلق بالخطة الرأسمالية الرئيسية، شكرت المجموعة بالتساوي الأمانة على تحديثات الخطة الرأسمالية الرئيسية كما ورد في الوثيقة WO/PBC/30/11. وأيّدت المجموعة الأنشطة المنصوص عليها في الخطة الرأسمالية الرئيسية المتعلقة بالمباني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلامة والأمن لأنها جميعها وثيقة الصلة بعمل المنظمة في المستقبل.

173. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر شعبة أداء البرامج والميزانية وجميع وحدات الويبو المشاركة على إعداد النسخة المنقحة من اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأعربت المجموعة عن قلقها لأن النسخة المنقحة من البرنامج والميزانية لا تعالج الشواغل التي أثارتها المجموعة باء في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في شهر مايو فيما يتعلق بالبند من البرنامج 23 المتعلق ببرنامج الويبو للمكافآت والتقدير والحواشي ذات الصلة. وشدد الوفد على أن هذه المخاوف لا تزال قائمة. وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى التوصل إلى نتيجة مقبولة في الوقت المناسب بشأن هذه المسألة، وأعربت عن استعدادها للعمل مع الزملاء لتحقيق هذه الغاية. وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء ضمن البرنامج 19، أولت المجموعة أهمية كبيرة لتوافر منشورات الويبو بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية لأنها تشجع على الشمولية وتجعل المعلومات متاحة لجمهور أكبر. وفي هذا الصدد، رحّبت المجموعة بالاقتراح المقدم من وفود الصين والاتحاد الروسي والإمارات العربية المتحدة وبلدان أخرى، ورأت أنه من المفيد معالجة الاحتياجات القصيرة الأجل وأبعاد السياسة الطويلة المدى. وفيما يتعلق بمبادرة الختم الزمني، شكرت المجموعة الأمانة على التوضيحات المقدمة. وأعربت عن رضاها عن المعلومات التي يتم الحصول عليها وعن سعادتها بتأييد إدراج هذه المبادرة. وستقدم بلدان المجموعة باء فرادى تعليقات عامة على اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 وتتطلع إلى المشاركة في البرامج المتبقية أيضا. وفيما يتعلق بالخطة الرأسمالية الرئيسية، رحّبت المجموعة بالتحديث الذي يزود الدول الأعضاء بمعلومات مفيدة فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تلك المشروعات المهمة على المدى الطويل. ورحّبت المجموعة بالمقترحات المقدمة للمرحلة الثانية من مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمباني والسلامة والأمن والمشروع المحدث المتعلق باستوديو الوسائط المتعددة والمقترحات الجديدة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسلامة والأمن. ورأت المجموعة أن الخطة الرأسمالية الرئيسية بمثابة وثيقة أساسية تهدف إلى تلبية الاحتياجات الهامة للمنظمة على المدى الطويل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأمن المادي والأمن السيبراني والمباني. وأشارت إلى أن الاستثمار المتواصل والمستقبل في بنية تحتية قوية الذي يلبي الاحتياجات المحددة للمنظمة هو المفتاح لضمان قدرة الويبو على الاستمرار في تقديم خدمات عالية الجودة في المستقبل مع استخدام مواردها بكفاءة وتحقيق وفورات. وبناءً عليه، رحّبت المجموعة باقتراح الأمانة.

174. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وكرر تقديره للأمانة على إعداد الوثائق. وأشارت المجموعة، في البرنامج 19، إلى الورقة غير الرسمية عن ترجمة منشورات الويبو بجميع اللغات الرسمية. وأقرّت المجموعة بأهمية تعدد اللغات كعامل مهم في توسيع نطاق التغطية الجغرافية لأنشطة الويبو. وأيّدت المجموعة الاقتراح المقدم في الورقة غير الرسمية وتطلعت إلى إجراء مناقشات بناءة وتحقيق تقدم في النظر في ذلك الاقتراح. كما رحّبت المجموعة بتقديم خدمات الختم الزمني الرقمي وتطلعت إلى تنفيذها. وشكرت المجموعة الأمانة على تقديم التوضيح الإضافي في وثيقة الأسئلة والأجوبة.

175. وتحدث وفد طاجيكستان باسم مجموعة بلدان آسيا الوسطى والقوقاز وأوروبا الشرقية، وشكر الأمانة على إعداد اقتراح البرنامج والميزانية المحدَّث للثنائية 21/2020 وعلى الإحاطة غير الرسمية. وأعربت المجموعة عن بالغ اهتمامها بمواصلة تطوير التعددية اللغوية في الويبو وترجمة منشورات الويبو بجميع اللغات الرسمية. وأيّدت المجموعة الاقتراح المقدم من عدد من البلدان بشأن ترجمة منشورات الويبو بجميع اللغات الرسمية وتوفير أموال إضافية لذلك البرنامج. ورأت أن من شأن ذلك أن

يساعد على تحقيق الأهداف الرئيسية للمنظمة عن طريق إتاحة الوصول إلى جميع المنشورات على نطاق أوسع. وسوف يسهل الوصول إلى المعلومات ويجعل شروط مودعي الطلبات أسهل في جميع أنحاء العالم. ورحّبت المجموعة بسياسة اللغة المعتمدة في عام 2010، وأشارت إلى وجود طلب على زيادة الطلبات بجميع لغات الأمم المتحدة لتحقيق المساواة بين جميع الدول الأعضاء في الويبو.

176. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وشكر الأمانة على ما بذلته من جهود في إعداد وتقديم اقتراح البرنامج والميزانية المنقح وكذلك الخطة الرأسمالية الرئيسية المحدَّثة. وأعربت المجموعة عن سرورها لملاحظة أن الأمانة قد عكست بشكل فعال وبطريقة متوازنة جميع المقترحات والتعديلات التي وافقت عليها الدول الأعضاء في وثيقة البرنامج والميزانية في فترة زمنية قصيرة للغاية بعد الدورة السابقة. كما أعربت المجموعة عن تقديرها للجلسات الإعلامية التي عُقدت بشأن الختم الزمني الرقمي وبرنامج الويبو للمكافآت والتقدير مما ساعد في توضيح القضايا. وأعربت المجموعة عن رضاها بشأن التحديثات التي تمت في البرنامج 23 لكي يعكس توصيات مراجع الحسابات الخارجي فيما يتعلق بمؤشرات الأداء. كما رحّبت المجموعة بالاقتراح المشترك الوارد في الورقة غير الرسمية فيما يتعلق بترجمة منشورات الويبو الموضوعية بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة والالتزام باستعراض سياسة اللغة في الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وأشارت المجموعة إلى أنها دأبت على ضمان التعددية اللغوية في المنظمة ورأت الكثير من المزايا في هذا الاقتراح، وبالتالي أيّدت الاقتراح. وأعربت المجموعة عن التزامها بالمشاركة البناءة على نحو برغماتي لضمان نجاح المناقشات حول القضايا الأربع الرئيسية المعلقة والخطة الرأسمالية الرئيسية. وأثنت المجموعة على الأمانة لجهودها في إعداد وتقديم الخطة الرأسمالية الرئيسية المحدَّثة للفترة 2020-2029 في الوثيقة WO/PBC/30/11. وأشارت إلى أن الهدف من الخطة الرأسمالية الرئيسية هو التأكد من أن استمرار براعة المنظمة في تقديم خدماتها في ضوء بيئة تكنولوجيا المعلومات سريعة التطور والبيئة التشغيلية المتغيرة بشكل عام. وأعربت المجموعة عن سرورها لملاحظة أن المشروعات المعتمدة سابقا في الخطة الرأسمالية الرئيسية تسير على النحو الصحيح كما ورد في التقارير المرحلية المدرجة في تقرير أداء الويبو لعام 2018. وبالنسبة للدورة المقبلة، وافقت المجموعة على المجالات المحددة التي تحتاج لمزيد من التحسين، بما في ذلك المرحلة الثانية من مشروع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي منصة الويبو للملكية الفكرية، والمراحل الثانية من المشروعات المتعلقة بالمباني والسلامة والأمن، والانتهاء من مشروع استوديو الوسائط المتعددة الذي تمت الموافقة عليه في عام 2017. وفيما يتعلق بالثنائية 21/2020، أفادت المجموعة بأن الوفود مدعوة إلى أن توصي إلى الجمعية العامة بتوفير تمويل قدره حوالي 19 مليون فرنك سويسري لمشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية. ووفقا لسياسة الويبو الاحتياطية، أعربت المجموعة عن سرورها لملاحظة أن المنظمة لديها احتياطيات جيدة لتلبية الاحتياجات المالية المطلوبة. ورأت أنه يمكن استيعاب التمويل المقترح دون التأثير على مستوى الاحتياطيات المطلوب. ولذلك أيّدت المجموعة الاقتراح ووافقت على توصية إيجابية مقدمة إلى الجمعية العامة في هذا الصدد.

177. وتحدث وفد هندوراس باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وأولى أهمية كبيرة لتعدد اللغات كأداة مفيدة لترجمة جميع الوثائق والترجمة الفورية لجميع الاجتماعات. وأشار إلى حدوث تقدم في تنفيذ هذه السياسة، ومع ذلك، رأت المجموعة أن من الضروري تعزيزها من خلال تخصيص موارد إضافية لتوسيع نطاق ترجمة المنشورات الرسمية إلى اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة. وأفادت بأن هذه اللغات من بين اللغات الأكثر استخداما في العالم وتُستخدم على نطاق واسع للتواصل على المستوى العالمي. وفي ضوء ذلك، أعربت المجموعة عن تأييدها للاقتراح المقدم من وفود الجزائر والبحرين وبيلاروسيا وبلدان أخرى.

178. وتناول وفد الاتحاد الروسي الخطة الرأسمالية الرئيسية، وشكر الأمانة على إصدار نسخة محدَّثة منه تتضمن مشاريع تتعلق بالمباني والسلامة والأمن، وكذلك عدد من المشاريع الأخرى المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويشمل ذلك منصة الويبو للملكية الفكرية، وتحديث أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نظام لاهاي، بما في ذلك الانتقال إلى المعالجة الآلية للوثائق. وقال إن النُهج المقترحة في الوثيقة تهدف إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وجعل أنظمة التسجيل الدولية أكثر موثوقية. ورأى الوفد أن زيادة الإنفاق على البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات أمر ضروري لرفع كفاءة أنظمة التسجيل واحتواء الإنفاق على الخدمات. وأشار إلى أن إدخال نظام محدَّث لتكنولوجيا المعلومات يوفر إمكانات كبيرة لتقليل التأخيرات الإجرائية وضمان جودة الخدمات المقدمة. ويمكن من خلال زيادة عدد مودعي الطلبات واستخدام التقنيات الحديثة المتطورة تحسين العمليات دون زيادة الرسوم ودون زيادة عدد الموظفين. وبالنظر إلى الأثر على الاحتياطيات، أيّد الوفد الخطة الرأسمالية الرئيسية.

179. وشكر وفد إكوادور الأمانة على إعداد الوثائق في إطار هذا البند من جدول الأعمال وأيّد البيان الذي أدلى به وفد هندوراس باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفيما يتعلق بسياسة اللغات وترجمة منشورات الويبو إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة، رأى الوفد أن ذلك ضروري لضمان الوصول إلى الوثائق باللغات الرسمية للأمم المتحدة. كما أنه سيؤدي إلى رفع كفاءة العمل من جانب المنظمة في المكاتب الخارجية. وسوف يحقق تعددا أكبر في اللغة وهو ما يجب دعمه وتأييده في جميع أنحاء المنظمة. ولذلك، أيّد الوفد الاقتراح المقدم من وفود الجزائر والبحرين وروسيا البيضاء والصين ومصر وبلدان أخرى.

180. وشكر وفد الصين الأمانة وأشار إلى أنه في الفترة من الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية إلى دورتها الثلاثين، تم إنجاز الكثير من العمل كنتيجة للمقترحات المقدمة من الدورة التاسعة والعشرين والتي تم إدراجها في اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وقد تم ذلك بكفاءة عالية. كما شكر الوفد العديد من الوفود على مداخلاتهم. وفيما يتعلق بتعدد اللغات، شكر الوفد الوفود الأخرى على تأييدها. وتطرّق الوفد إلى الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029، وشكر الأمانة على إعداد الوثيقة التفصيلية. وأشار إلى أنه، خلال السنوات القليلة الماضية، كانت الخطة الرأسمالية الرئيسية مفيدة في الحفاظ على مباني الويبو وسلامتها وأمنها. وأعرب الوفد عن سعادته بأن تقرير أداء الويبو لعام 2018 يذكر أن المشروعات التي تتم في إطار الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029 حققت تقدما إيجابيا. وأثنى الوفد على الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029 التي تشتمل على مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاريع مباني الويبو والسلامة والأمن.

181. وأشار وفد سويسرا إلى أنه في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، علَّق الوفد على مبادرة الختم الزمني الرقمي الجديدة وطلب المزيد من الإيضاحات. وشكر الوفد الأمانة على الردود المقدمة في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية وفي وثيقة الأسئلة والأجوبة. وأفاد بأن تلك المعلومات أجابت على الأسئلة التي طرحها الوفد، وبالتالي أعلن الوفد تأييده لتلك المبادرة الجديدة. وأعرب الوفد عن أمله في تلقي مزيد من المعلومات في المستقبل حول حجم التقدم المحرز في تنفيذ الخدمة الجديدة. وفيما يتعلق بالخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029، رحّب الوفد بالتحديثات المقدمة حول بعض المشاريع للمرحلة الثانية من الخطة الرأسمالية الرئيسية. وأقرَّ الوفد بأن على الويبو الاستمرار في الاستثمار في المباني والسلامة والأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ورأى الوفد أن هذا أمر ضروري إذا استمرت المنظمة في الاضطلاع بولايتها عن طريق توفير خدمات عالية الجودة وتحقيق الاستفادة القصوى من مواردها. وإذا كان يجب القيام

بهذا، فإن التخطيط الطويل الأجل ضروري لأنه من خلال التحديث بطريقة استباقية سيكون الإنفاق في النهاية أقل مما لو كانت المنظمة ستستجيب للتطورات. ويُعد هذا صحيحا بشكل خاص فيما يتعلق بالمباني والأجهزة. ومثل هذا النهج يعني أنه يجب استعراض التخطيط وتعديله على نحو مستمر. وعلى هذا الأساس، رحّب الوفد بالتحديثات التي قُدِمت وما زالت تُقدَم للوفود. وأشار الوفد بارتياح إلى أنه عندما لا تُستخدم الموارد بالكامل، فإن الأرصدة غير المنفقة تُعاد إلى الاحتياطيات. وأفاد بأنه تم تعديل وتحديث المشروعات الأخرى عند الضرورة، مع مراعاة التطورات الأخيرة. وهذا هو الحال بالنسبة للمنصة المرنة والآمنة لمعاهدة التعاون بشأن البراءات، على سبيل المثال. ورحّب الوفد بموافقة الأمانة على تأجيل المرحلة الثانية لمدة عام لأن ذلك سيمكن من استخدام أحدث التقنيات وإيجاد خيار أفضل للتكلفة السنوية المتكررة بمجرد الانتهاء من المشروع. وواصل الوفد تأييده للخطط المتعلقة بتوفير خدمات رعاية الطفل لموظفي الويبو وشكر الأمانة على التحديث المقدم. وأعرب الوفد عن أمله في أن يتم توفير الخدمة في أسرع وقت ممكن بينما يستمر العمل على إيجاد حل أكثر استدامة. وفيما يتعلق بالمشاريع الجديدة والمرحلة الثانية من بعض المشاريع، أفاد الوفد بأنه لم ينظر فيها جميعا في تلك اللحظة، لكنه رحّب بالتقدم المحرز في الاقتراح المتعلق ببوابة الويبو للملكية الفكرية، والتي رأى أنها ستواصل تحسين خدمات التسجيل للمستخدمين، وأنها مهمة للغاية. وفيما يتعلق بالإدارة المالية، أعرب الوفد عن أمله في تنفيذ سياسة الاستثمار بعناية مع مراعاة أي مخاطر تنطوي عليها. وبالنسبة لمشروع المقاصة التجريبي، رأى الوفد أنه سيكون مفيدا للغاية لأنه سيقلل من تعرض المنظمة لتقلبات أسعار الصرف. وأيّد الوفد العمل الذي تم القيام به لتحسين وضمان سلامة وأمن الناس في المبنى وغيرها من هياكل تكنولوجيا المعلومات التي تعد بالغة الأهمية إذا كانت المنظمة تريد أن تعمل بشكل صحيح. وقال الوفد إنه على علم بالجهود الكبيرة التي بذلتها الأمانة لنشر الوثيقة قبل انعقاد لجنة البرنامج والميزانية لأن المقترحات تؤثر على العديد من القطاعات وتشتمل على إجراءات تخطيط طويلة ومعقدة. وشكر الوفد الأمانة على عملها الشاق وأعرب عن تأييده للاقتراح. وبالنسبة للقضايا المعلقة الأخرى، أفاد الوفد بأنه سيعمل بشكل بناء مع الآخرين من أجل إيجاد حلول.

182. ولخّص الرئيس بيانات الوفود التي أدلت بها حتى الآن بشأن البند 11 من جدول الأعمال. وذكر أنه لم يسمع أي وفد يشير إلى التصويب المتعلق بقرار المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية رقم 4138. وفيما يتعلق بالخطة الرأسمالية الرئيسية، لم يشُر الرئيس إلى وجود بيان لأي وفد لا يوافق على الخطة. وأكد الرئيس أن هناك أربع قضايا معلقة فيما يتعلق باقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأفاد بأنه، في اثنين من هذه القضايا الأربعة، وهما خدمة الختم الزمني الرقمي ومؤشرات الأداء المتعلقة بالترجمة، قد سمع بحدوث تقدم إيجابي للغاية. وشكر الرئيس الوفود التي قدمت اقتراحا بشأن ترجمة منشورات الويبو بجميع اللغات الرسمية. وأشار إلى أن العديد من المجموعات الإقليمية أيّدت هذا الاقتراح. واقترح الرئيس اتخاذ قرار بشأن ذلك وإغلاق البرنامجين 19 و28 في الجلسة المسائية، الأمر الذي سيترك مسألتين جوهريتين إلى حد ما لمزيد من المناقشة تبدأ بعد ظهر ذلك اليوم. ورفع الرئيس الجلسة الصباحية وأعرب عن أمله في إحراز تقدم بشأن القضايا المتروكة للجلسة المسائية.

183. وافتتح الرئيس الجلسة المسائية وعاد إلى البند 11 من جدول الأعمال وأشار إلى وجود عدد من القضايا المعلقة في الوثيقتين في إطار هذا البند من جدول الأعمال وأنه لا يزال هناك المزيد من العمل في المستقبل. وأوضح الرئيس أن المناقشات حول اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 والخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029 ستؤخذ واحدة تلو الأخرى. وأشار الرئيس إلى أنه جرت مناقشات في الجلسة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية بشأن خدمة الختم الزمني الرقمي في البرنامج 28 وذكر أنه لم يسمع أي وفد يثير المزيد من الأسئلة. واقترح الرئيس التوقف مؤقتا لمعرفة ما إذا

كان يمكن إغلاق البرنامج. وذكر الرئيس أن معظم المجموعات الإقليمية، إن لم يكن جميعها، تحدثت مؤيدة لذلك خلال الجلسة الصباحية. ومن ثم فإنه سيعود إلى هذه النقطة سريعا إلى حد ما للتوصل إلى قرار. ثم لفت الرئيس انتباه الوفود إلى تصويب اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 بشأن تعديل تكاليف الموظفين بعد صدور حكم منظمة العمل الدولية وتوقف مؤقتا من أجل الأسئلة. وأشار الرئيس إلى أنه سيترك مسألتين أخريين للمناقشة بعد ذلك، وهما برنامج المكافآت والتقدير بالويبو ومنهجية تحديد مخصصات الاتحادات. واقترح الرئيس أن يبدأ بالخطة الرأسمالية الرئيسية مع ملاحظة أن العديد من الوفود في بياناتها العامة قد أعربت عن تأييدها للخطة ولذلك رأى الوفد من غير الضروري بالنسبة للوفود استعادة الكلمة للتعبير عن التأييد. ثم فتح الرئيس الباب للأسئلة أو التعليقات.

184. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى ارتفاع بعض النفقات الواردة في بالخطة الرأسمالية الرئيسية. وعلى سبيل المثال، تمت الموافقة على 1.7 مليون فرنك سويسري لاستوديو الوسائط المتعددة وأنه حتى 17 يونيو 2019، تم إنفاق ما مجموعه 219000 فرنك سويسري. وطلب الوفد توضيحات بشأن ما إذا كان سيتم إنفاق المبلغ المتبقي بحلول نهاية العام والأسباب التي جعلت الميزانية كبيرة. وتساءل الوفد أيضا عما إذا كان من المتوقع أن تخصص الأمانة ميزانية أقل لهذا المشروع.

185. وشكر وفد اليابان الأمانة على إعداد الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029، ورحّب بالتفاصيل المتعلقة بمشروع التعهيد الخارجي لنظام لاهاي. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أن هذا المشروع سيزيد من العجز المتوقع لاتحاد لاهاي، على النحو المذكور في وثيقة العمل. وأقر الوفد بأهمية تحسين سهولة استخدام نظام لاهاي، ولكن في الوقت نفسه، اقترح بذل جهود في التحسينات التي من شأنها أن تسهم في وضع مالي أفضل في لاهاي.

186. وأشار وفد كندا إلى أنه سيهتم بتوفير معلومات إضافية فيما يتعلق بالجدول 1 في الصفحة 3 التي تحدد حالة مشاريع الخطة الرأسمالية الرئيسية، وتحديدا العلاقة بين مجموع ميزانيات المشروع والنفقات التراكمية حتى ديسمبر 2018 والأرصدة المتبقية واحتياطيات المشروع الخاص. وتساءل الوفد عن سبب عدم وجود نفقات تراكمية لبعض المشروعات المعتمدة الحالية و/أو أرصدة باقية لإعادتها إلى الاحتياطيات، مشيرا إلى نظام مدريد لتكنولوجيا المعلومات وتخفيف الطاقة في المرحلة الأولى من مبنى أربادبوكش (AB) واستوديو الوسائط المتعددة والمصاعد في مبنى أربادبوكش كأمثلة.

187. وتحدثت الأمانة وتناولت السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن استوديو الوسائط المتعددة. وذكرت الأمانة أنه في السنة الأولى من الثنائية في عام 2018، قام المهندس المعماري وغيره من المتخصصين التقنيين بإجراء دراسات مستفيضة للغاية حول كيفية تجهيز الاستوديو. وبالإضافة إلى ذلك، تم التعاقد مع أخصائي صوتيات ومرئيات وأجرى دراسات مستفيضة للغاية حول نوع الأجهزة والمعدات المطلوبة في الاستوديو. واستند هذا إلى الدراسات التقنية المفصلة للغاية التي اقترحت تنقيح الميزانية لأنه قد تم إدراك أن المبلغ الذي قدره 1.7 مليون المعتمد في عام 2017 لن يكون كافيا لأن يعمل ستوديو متعدد الوسائط بشكل جيد في نهاية المشروع. وفيما يتعلق بالسؤال الثاني، ذكرت الأمانة أنه سيتم استخدام الميزانية بأكملها بحلول نهاية المشروع. وردا على سؤال وفد كندا، أوضحت الأمانة كذلك أن السبب وراء عودة الفائض المتراكم وقدره 100000 في المرحلة الأولى من مشروع مصاعد مبنى أربادبوكش هو أن هذا المشروع قد تم تنقيحه قليلا وهناك مرحلة ثانية من هذا المشروع تم اقتراحها في المقترح الحالي. ولذلك، تشير التقديرات إلى أنه سيكون هناك 100000 من المرحلة الأولى، ليس هناك حاجة إليها، وأُشيرَ بوضوح إلى أن هذا المبلغ سوف يعود بعد ذلك إلى الفوائض المتراكمة. وبقدر ما يتعلق الأمر بمنصة مدريد لتكنولوجيا المعلومات، فإن هذا المشروع معقد للغاية لأن نظام مدريد نظام

معقد للغاية له العديد من الوظائف والمعاملات. ولذلك، هناك عملية تصميم مكثفة للغاية لا تزال جارية. ولهذا الغرض بالذات، استغرق ذلك بعض الوقت. ورأت الأمانة أنه من المهم للغاية الانتهاء من مرحلة التصميم بدقة قبل البدء في التنفيذ، وهذا هو السبب في عدم وجود أي نفقات تتعلق بهذا المشروع، لكن المشروع مستمر في مرحلة التصميم. واستجابت الأمانة لطلب وفد اليابان بشأن التماس مزيد من التفاصيل بشأن المشروع المتعلق بنظام لاهاي في إطار الخطة الرأسمالية الرئيسية، وأفادت بأن فوائد المشروع مبينة بالتفصيل في الصفحة 4 من الوثيقة. ووصفت الأمانة كذلك نطاق المشروع، وأشارت إلى أنه سيكون هناك خمسة عناصر. العنصر الأول هو معالجة بنية نظام تكنولوجيا المعلومات وبشكل أكثر دقة، سيتعلق بترحيل مجموعة كاملة من الخدمات إلى السحابة الإلكترونية. وهناك عنصر آخر سوف يتعلق بالتبادلات مع المسؤولين. وسيكون الثالث هو خدمات المستخدم. وتنوي الأمانة زيادة مستوى الخدمات الإلكترونية لمستخدميها. ويتمثل العنصر الرابع، في نطاق المشروع، في دمج الملفات القديمة لأنه سجل تديره الويبو؛ ولذلك فمن المهم أن تكون الملفات الموجودة متاحة للجميع. وأخيرا، ستكون الخطة هي البدء في تطبيق الذكاء الاصطناعي في بعض الأدوات، وخاصة الأدوات المتاحة للمستخدمين، ربما فيما يتعلق بالتصنيف، على سبيل المثال. أشارت الأمانة إلى أنها تتفهم القلق الأساسي وراء طلب مزيد من التفاصيل بشأن العجز الحالي لاتحاد لاهاي. وأوضحت أن الهدف من كل تلك التدابير، والاستثمار الذي الأمانة تسعى للحصول على تأييد له، هو السماح للمنظمة بتخفيض تكلفة نظام لاهاي. وأفادت الأمانة بأن المنظمة تمضي الكثير من الوقت في معالجة تبادل البيانات يدويا مع المكاتب، وبالتأكيد تنفق المكاتب الكثير من الموارد البشرية في تلقي البيانات ومعالجتها. وينطبق الشيء نفسه بالنسبة للمستخدمين. وأشارت الأمانة إلى أن الهدف من توسيع نطاق التشغيل الآلي فيما يتعلق بالتعهيد الخارجي لإدارة نظام لاهاي هو السماح للمنظمة بأن تكون أكثر كفاءة، وأن تدير النظام بتكلفة أقل.

188. وشكر الرئيس الأمانة على التوضيحات وسأل الوفود عما إذا كانت الردود تلبي مخاوفهم. ثم استفسر الرئيس عما إذا كان هناك أي عضو آخر في لجنة البرنامج والميزانية يرغب في طرح أي أسئلة أو مشكلات في الخطة الرأسمالية الرئيسية. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، شرع الرئيس في قراءة فقرة القرار التي تم اعتمادها.

189. أوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الويبو، كلٌ فيما يعنيها، بالموافقة على أن تُموَّل من أموال الويبو الاحتياطية مشروعات الثنائية 2021/2020 الواردة في الخطة الرأسمالية الرئيسية للفترة 2020-2029 بمبلغ إجمالي قدره 19 مليون فرنك سويسري.

190. وانتقل الرئيس بعد ذلك إلى البند التالي المعلق في إطار البند 11، وهو خدمة الختم الزمني الرقمي. وأشار الرئيس إلى القرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية في دورة مايو بترك البرنامج 28 مفتوحا لأنه لا تزال هناك بعض الأسئلة والمخاوف بشأن مبادرة الختم الزمني الرقمي. وأفاد الرئيس بأن لجنة البرنامج والميزانية ليست بحاجة إلى اتخاذ قرار في تلك المرحلة، لكنه أراد التحقق من فهمه بعدم وجود معارضة من الوفود لمبادرة الختم الزمني الرقمي. ورأى الرئيس أن اللجنة يمكنها إغلاق باب المناقشة حول البرنامج 28. ثم انتقل الرئيس إلى البرنامج 19، والذي تم تركه مفتوحا في الجلسة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية بسبب مؤشرات الأداء. وأفاد بأن ترك البرنامج 19 مفتوحا يؤدي أيضا إلى وجود صلة نحو البرنامج 27 بسبب الحاجة إلى موارد لتمويل أي تغييرات متفق عليها على مؤشرات الأداء الرئيسية في البرنامج 19. وذكر الرئيس أن جميع المجموعات الإقليمية تحدثت لصالح الاقتراح ورأى أن الجميع قد يكونون قادرين على الموافقة على ذلك. ثم أشار الرئيس إلى القرار المقترح وذكر أن ذلك سيشكل جزءا من القرار في اليوم الأخير من الدورة، وهو يوم الجمعة، بشأن البرنامج والميزانية الشاملين. وعلى الرغم من أن القرار الرسمي حول الصياغة سيتم اتخاه في يوم الجمعة، إلا أنه من المهم أن يكون هناك

اتفاق على الصياغة حتى لا تكون هناك مفاجأة لأحد عندما ترى الوفود أنها جزء من قرار مؤَحد يتم الاتفاق عليه في وقت لاحق من الأسبوع. وتوقف الرئيس ليرى ما إذا كان لدى أي وفد أسئلة أو قد لا يكون في وضع يسمح له بتأييدها. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، قرأ الرئيس القرار، الذي سيتم الإعلان عنه يوم الجمعة كجزء من القرار العام بشأن البرنامج والميزانية:

"1" وافقت لجنة البرنامج والميزانية على ما يلي:

(أ) إدراج مؤشري أداء جديدين في البرنامج 19 كما يلي:

- *النسبة المئوية لمنشورات الويبو الرائدة التي يُترجم ملخصها التنفيذي إلى كل اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ أساس المقارنة 62.5% (5 من أصل 8)؛ الهدف 100%؛*

- *النسبة المئوية لمنشورات الويبو العامة بشأن المسائل الموضوعية للملكية الفكرية التي نُشرت في الثنائية 21/2020 وتُرجمت إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ أساس المقارنة 0% (0 من أصل 4)؛ الهدف 100%؛*

(ب) زيادة ميزانية خلاف الموظفين المخصصة للبرنامج 27 بمبلغ 800,000 فرنك سويسري لأغراض تحقيق هدف كل من مؤشرَي الأداء المذكورين في الفقرة الفرعية (أ) السابقة

"2" وطلبت من الأمانة القيام بما يلي:

(ب) اقتراح نسخة مراجعة لسياسة اللغات في الويبو إبّان الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية؛

191. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة وجميع الوفود على تأييدهم. وشكر الوفد الأمانة على ترجمة منشورات الويبو إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن سروره بأن الاقتراح حظي بتأييد واسع من الدول الأعضاء التي تمثل مجموعات إقليمية مختلفة للغاية ولغات مختلفة. ورأى الوفد أن هذا من شأنه أن يقلل من عدم التوازن في اللغات والتغلب على العقبات اللغوية لتعزيز استخدام نظام الملكية الفكرية على نطاق أوسع وزيادة الوصول إلى المنشورات ومعلومات الويبو. وأعرب الوفد عن ثقته في أن هذا سيشجع على المزيد من التأييد ويوسع نطاق وصول المستخدمين إلى معلومات الويبو.

192. وأعرب وفد الإمارات العربية المتحدة عن سعادته بالنتيجة التي أسفرت عنها المناقشات وتطلع إلى استعراض سياسة اللغة في الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية في عام 2020. وشكر الوفد البلدان التي أيّدت الاقتراح المقدم من الدول العربية وروسيا والصين.

193. وأعرب وفد الصين عن سعادته لأن اللجنة اعتمدت التغييرات في البرنامج 19 والبرنامج 27 بطريقة فعالة للغاية. وذكّر الوفد أنه في الصباح، أعرب عن تأييده لاقتراح ترجمة منشورات الويبو إلى جميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. وشكر الوفد الوفود على تأييدها. وأشار الوفد إلى أنه سيواصل المشاركة في المناقشات حول الميزانية في المستقبل بطريقة بناءة وأعرب عن أمله في أن يكون هناك في المستقبل تنفيذ أقوى لخطة التنويع اللغوي في الويبو.

194. وأغلق الرئيس البرنامجين 19 و27. وأشار الرئيس إلى أنه لا يزال هناك مسألتان في ذلك الوقت، وهما برنامج الويبو للمكافآت والتقدير ومنهجية تحديد مخصصات الاتحادات. وقبل مناقشة هاتين المسألتين، استفسر الرئيس عما إذا كان هناك أي شيء آخر يريد الأعضاء طرحه بشأن اقتراح البرنامج والميزانية لأنه يرى أن هناك هاتين المسألتين اللتين سيضيف إليهما مسألة تصويب البرنامج والميزانية بعد قرار المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية. وأشار الرئيس إلى أن المدير العام قدم توضيحا مطولا في اليوم السابق وأن الوثيقة WO/PBC/30/10 Corr. متاحة. وحرصا من الرئيس على الشفافية المطلقة، ولضمان أن الجميع يطالعون نفس الصفحة، توقف الرئيس للحظة ليرى ما إذا كان أي من الوفود يرغب في إثارة قضايا حول هذه المسألة أو أي مسألة أخرى بصرف النظر عن هاتين المسألتين الموضوعيتين الأخريين. وفتح الرئيس الباب للتعليقات.

195. وأعرب وفد الاتحاد الروسي عن أمله في ألا تضطر اللجنة إلى العودة إلى الموضوع في التصويب 1. ومع ذلك، أراد الوفد، قبل نهاية الأسبوع، الاحتفاظ بحقه في العودة إلى هذه القضية التي تحظى باهتمام عدد من البلدان حيث قد تكون هناك حاجة لمزيد من الإيضاحات.

196. وشجع وفد الولايات المتحدة الأمريكية المنظمة على اعتماد نهج حذر والتشاور مع المنظمات الأخرى المتأثرة بهذا القرار، حسب الاقتضاء، لضمان عدم تطبيق تفسيرات مختلفة لمنهجية تسوية مقر العمل من قبل الوكالات التي تتخذ من جنيف مقرا لها من أجل الحفاظ على النظام الموَحد للأمم المتحدة. وأحاط الوفد علما بالمعلومات الواردة في الوثيقة WO/PBC/30/10 Corr. فيما يتعلق بميزانية الثنائية 21/2020. وأعرب الوفد عن رغبته في الحصول على مزيد من المعلومات حول المصدر الذي ستأتي منه الأموال المخصصة لسداد المستحقات والفائدة البالغة 5%.

197. وردَّ الرئيس على الملاحظات التي أبداها وفد الاتحاد الروسي، وذكر أن اللجنة ستتخذ القرار يوم الجمعة، لذلك فمن المهم العمل بشكل جماعي للتوصل إلى تفاهم بشأن المكان الذي يوجد فيه المحتوى والذي لا يوجد فيه. ويحق لأي وفد إثارة أي قضية لا يوجد حولها اتفاق حتى اللحظة التي يتم فيها اتخاذ القرار. والتفت الرئيس بعد ذلك إلى الأمانة لتتناول السؤال الذي طرحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

198. وتناولت الأمانة الآثار المالية المترتبة على المرتبات المتأخرة والفائدة للثنائية 19/2018، وأفادت بأنها بصدد تقدير الأثر، بالتعاون مع جميع الوكالات الأخرى في جنيف. وأشارت الأمانة إلى أنه في وقت إعداد البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018، لم يكن تخفيض الأجور معروفا، وبالتالي لم يتم إدراجه في ميزانية 19/2018. وبالتالي فإن نفقات الثنائية 19/2018 المقررة بشأن الموظفين يمكن أن تستوعب تلك النفقات. وكما ذكر المدير العام، فإن التأثير المقدَّر في هذه المرحلة يبلغ 9 ملايين فرنك سويسري، تقريبا، لكن هذه قيمة تقريبية مبكرة جدا نظرا لأن إعلان الحكم تم يوم الأربعاء السابق.

199. وطلب وفد كرواتيا توضيحا بشأن الاقتراح المتعلق ببرنامج الويبو للمكافآت والتقدير. والتمس توضيحا بشأن نوع القرار الذي من المتوقع أن تتخذه اللجنة مقابل ما ينبغي تركه للجنة التنسيق لأنه يبدو أن هناك بعض التداخلات.

200. واستعاد الرئيس الكلمة وانتقل رسميا إلى المسألة العالقة في برنامج المكافآت والتقدير بالويبو، ودعا المستشار القانوني للويبو إلى الإدلاء برأيه بشأن السؤال شديد الصلة الذي طرحه وفد كرواتيا بشأن الطريقة التي تتعامل بها لجنة البرنامج والميزانية ولجنة التنسيق فيما بينهما.

201. وأجابت الأمانة على سؤال وفد كرواتيا بشأن دور ومسؤولية لجنة البرنامج والميزانية، وأحالت الوفد إلى اللوائح والقواعد المالية ذات الصلة التي تحدد دور لجنة البرنامج والميزانية، بدءا من القاعدة المالية 101.3 (د). وهي تُعرِّف لجنة البرنامج والميزانية على أنها "... اللجنة التي تشكلها الجمعية العامة للتعامل مع البرنامج والميزانية والموارد الشخصية والمباني والتمويل". وأفادت بأن اللائحة المالية الأخرى ذات الصلة هي البند 2.7، الذي ينص على أن "تستعرض لجنة البرنامج والميزانية البرنامج والميزانية اللذين يقترحهما المدير العام وتحيلها إلى جمعيات الدول الأعضاء مشفوعة بتوصياتها". ورأت الأمانة ضرورة التوصل إلى إجابة السؤال المتعلق بدور لجنة البرنامج والميزانية ومسؤوليتها في هذين الحكمين، اللذين حددتهما الدول الأعضاء لأنفسها فيما يتعلق بلجنة البرنامج والميزانية، التي تشكلها الجمعية العامة.

202. وفتح الرئيس الباب للحديث بشأن الاقتراح المتعلق ببرنامج الويبو للمكافآت والتقدير.

203. واستعاد وفد كرواتيا الكلمة لطلب توضيح إضافي. وسأل الوفد عما إذا كانت الوفود ستقرر المبلغ الذي سيتم تخصيصه أو عدم تخصيصه لهذا البرنامج. وسأل الوفد عما إذا كان هو مجرد المبلغ الإجمالي وليس الكيفية التي سيتم بها توزيعه.

204. وأوضحت الأمانة أن لجنة البرنامج والميزانية قدمت توصيات لكنها لم تقرر. والقرار الوحيد الذي ستتخذه هو اعتماد ميثاق الرقابة الداخلية. وأفادت الأمانة أنه، فيما يتعلق بالبرنامج والميزانية، ستقدم لجنة البرنامج والميزانية توصية إلى الجمعية العامة. وكررت الأمانة الحكم الذي ينص على أن تتعامل اللجنة مع البرنامج والميزانية والموارد الشخصية والمباني والتمويل، وتركت التفسير للجنة البرنامج والميزانية. وأشارت الأمانة كذلك إلى أن اللجنة لا تتعامل مع القضايا التي تندرج ضمن ولايات لجنة التنسيق، التي هي هيئة منفصلة تماما منشأة بموجب معاهدة، أو الجمعية العامة.

205. وذكر وفد المكسيك أن هذا موضع اهتمام وفده والوفود الأخرى. وهناك عدد من المجموعات، بما في ذلك وفد المكسيك، تشارك في مشاورات بشأن اقتراح ما. وذكر الوفد أن التفسير الذي قدمه مكتب المستشار القانوني يساعد الوفد على رؤية أفضل للاتجاه الذي ينبغي أن يسير فيه أي اقتراح مقدم من لجنة البرنامج والميزانية. وطلب الوفد بضع لحظات أخرى للنظر في مختلف أساليب الوفود الأخرى عند التفكير في اقتراح فعلي.

206. واستأنف الرئيس الجلسة بعد فترة استراحة قصيرة تسمح للوفود المعنية بوضع اقتراح، وأبلغ اللجنة أنه أجرى مناقشات مع عدد من الوفود المعنية واقترح طريقا للمضي قدما بعد ظهر ذلك اليوم وفي اليوم التالي. وأوضح الرئيس أنه لا تزال هناك ثلاثة أيام كاملة لحل هاتين المسألتين المتبقيتين. وأشار الرئيس إلى أن عددا من الوفود المعنية رأت أن المشاورات غير الرسمية قد تكون مفيدة بشأن مسألة مكافأة الأداء التنظيمي للويبو. ولذلك اقترح الرئيس الانتقال إلى مشاورات غير رسمية مع المنسقين الإقليميين بالإضافة إلى أي أطراف مهتمة بشأن مسألة مكافأة الأداء التنظيمي للويبو. ودعا الرئيس الأمانة إلى الانضمام إلى الوفود حتى يتمكنوا من تقديم المشورة لهم وفقا لذلك. ونظرا لأنه يوم الثلاثاء وهناك ثلاثة أيام بعده، اقترح الرئيس عدم معاودة الاجتماع في الجلسة العامة في ذلك اليوم، وبذلك يتم قضاء ما تبقى من ذلك اليوم في محاولة لإحراز تقدم في مسألة مكافأة الأداء التنظيمي للويبو. واقترح الرئيس العودة للاجتماع صباح اليوم التالي في الجلسة العامة للبدء بمناقشة أولى للمسألة المعلقة الأخرى، وهي منهجية تحديد مخصصات الاتحادات. وفيما يتعلق بمسألة المكافأة التنظيمية للويبو، فتح الرئيس الباب للوفود لتقدم تعليقاتها.

207. وكرر وفد إندونيسيا تعليقات الرئيس السابقة بأن اللجنة ستعود في اليوم التالي إلى الجلسة العامة بشأن المرفق الثالث، وهو منهجية تحديد مخصصات الاتحادات. وبناءً على ذلك، ستذهب اللجنة إلى جلسات غير رسمية على أساس أن لجنة البرنامج والميزانية ستحاول أن تتمكن من حل مسألة برنامج الويبو للمكافآت والتقدير. وصرَّح الوفد بأنه لم يسبق له أن شهد وشارك في أي نقاش، غير رسمي أو رسمي، حول أي اقتراح في هذا الصدد. وأعرب الوفد عن رغبته في تسجيل موقفه فيما يتعلق ببرنامج الويبو للمكافآت والتقدير لأنه لا يعلم أو ليس لديه أي معلومات فيما يتعلق بأي اقتراح سيُقترح في الجلسة غير الرسمية بعد ظهر ذلك اليوم.

208. وأوضح الرئيس أنه لم ير أي اقتراح أيضا ولم يكن هناك اقتراح. وأفاد بأن الفكرة، بالنسبة للوفود المهتمة، هي أن يتم بعد الظهر مناقشة القضية وتبادل بعض الأفكار غير الرسمية، ومعرفة ما إذا كان هناك شيء ما يمكن تقديمه إلى لجنة البرنامج والميزانية بشكل أعم أم لا. وطمأن الرئيس الوفود أن لجنة البرنامج والميزانية ستعود بالتأكيد إلى هذه المسألة في شكل جلسة عامة في الوقت المناسب. ورفع الرئيس الاجتماع في شكل الجلسة العامة لذلك اليوم وطلب من الوفود المهتمة بمكافأة الأداء التنظيمي للويبو الاجتماع في القاعة رقم NB.107 لإجراء مشاورات غير رسمية بشأن هذه المسألة.

209. ورحّب الرئيس بالوفود التي عادت إلى دورة لجنة البرنامج والميزانية في صباح اليوم التالي وعاد إلى البند 11، وهو اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأشار الرئيس إلى أنه قد تم إحراز تقدم جيد للغاية وأن هناك فهم جيد للغاية للغالبية العظمى من الميزانية المقترحة. وشكر الرئيس الوفود على مشاركتها الفعالة والبناءة خلال أول يومين من دورة لجنة البرنامج والميزانية. وأفاد بأن هناك مسألتين عالقتين يتعين حلها من أجل تقديم توصية واضحة إلى الجمعيات العامة في أكتوبر. وتتعلق إحدى المسألتين بتخصيص المصروفات والإيرادات حسب الاتحاد، المرفق الثالث. ورأى الرئيس أن بعض الأطراف المهتمة في تلك المناقشة تتحدث بشكل غير رسمي فيما بينها وأعرب عن تطلعه إلى تقديم تحديث في الوقت المناسب. وتتمثل المسألة الثانية في مكافأة الأداء التنظيمي. وذكر الرئيس أنه ترأس جلسة غير رسمية مفيدة بعد ظهر اليوم السابق. وفي تلك الجلسة، أعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء مكافأة الأداء التنظيمي. وفي تلك المناقشة، بدا أنه لا يوجد خلاف على مبلغ الـ 562000 فرنك سويسري المخصص لمكافآت الأفراد والأفرقة. وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء تخصيص 2.255 مليون فرنك سويسري لمكافأة الأداء على مستوى المنظمة. ورأى البعض أن ذلك لا يتماشى مع المبادئ التوجيهية التي قدمتها لجنة الخدمة المدنية الدولية. وأشار الرئيس أيضا إلى أن عددا من الأعضاء أقروا بالصعوبات الدستورية في اتخاذ قرار من لجنة البرنامج والميزانية يعتمد على لجنة تنسيق مقبلة لأن العديد من التفاصيل عبارة عن قضايا متعلقة بالموارد البشرية والتي تقع ضمن اختصاص لجنة التنسيق. واكتشف الرئيس وجود رغبة قوية في إيجاد حل عملي في ذلك الأسبوع، بما في ذلك اتخاذ قرار بشأن الأرقام المذكورة في اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. فالأرقام لا تعطي دائما الصورة كاملة. وأفاد الرئيس بوجود تفاهم ممتاز بشأن 99% من البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وهناك حاجة إلى حل بشأن نسبة الواحد في المئة المتبقية، ولكن تم إحراز تقدم جيد. وأشار إلى أن لجنة البرنامج والميزانية اعتادت، في السنوات الأخيرة، على تأخير اتخاذ القرارات الأصعب على الجمعيات العامة. وليس هي الهيئة الإدارية الوحيدة في الويبو التي تميل إلى القيام بذلك. ورأى الرئيس أن عام 2019 سيكون مختلفا وأنه ينبغي أن تقوم لجنة البرنامج والميزانية بوضع توصية واضحة. وأفاد بأن هناك جدول أعمال للجمعية العامة مزدحما للغاية بعدد من القضايا الجوهرية. وذكر الرئيس أنه على الرغم من إعجابه بعمل سفير فيتنام بصفته رئيسا للجمعيات العامة للويبو، فإنه لا يريد أن يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة له لأنه لديه الكثير من العمل في الجمعيات. واقترح الرئيس جعل العملية في أكتوبر بسيطة بقدر الإمكان. وقال إن لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والموارد

الوراثية والمعارف التقليدية والفولكلور قد وافقت مؤخرا على قرار وينبغي على لجنة البرنامج والميزانية أن تتطلع إلى اتباعه. وسمحت المشاركة البناءة في اللجنة الحكومية الدولية، على عكس الثنائيات السابقة، بالتوصل إلى قرار واضح للجمعية العامة. وإذا لم تتمكن لجنة البرنامج والميزانية من حل هاتين المسألتين خلال ثلاثة أيام من النقاش المتواصل بين الأعضاء، فإنها لن ترسل إشارة إيجابية حول قدرة لجنة البرنامج والميزانية على المشاركة بشكل بناء وفعال في لجنة البرنامج والميزانية. ودعا الرئيس الوفود إلى البحث عن حلول، للحصول على التعليمات اللازمة من عواصمهم للسماح للوفود بالمشاركة الكاملة في تلك المناقشات حتى تتمكن لجنة البرنامج والميزانية من التوصل إلى اتفاق في هذا الأسبوع. وقال الرئيس إنه سيفتح الباب لفترة وجيزة للوفود لإلقاء بيانات و/أو تقديم تحديثات. وأوضح الرئيس أنه لن يكون هناك محادثة موضوعية في شكل جلسة عامة في ذلك اليوم. وستستمر المناقشات غير الرسمية وستجتمع الجلسة العامة مرة أخرى في فترة ما بعد الظهر. وكانت المناقشات غير الرسمية التي جرت في اليوم السابق حول مكافأة الأداء التنظيمي مفيدة، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت للتفكير. وطلب الرئيس من المنسقين الإقليميين بالإضافة إلى أي وفد مهتم، الاجتماع في القاعة NB.107 لمواصلة المناقشات حول مكافأة الأداء التنظيمي. واقترح الرئيس أن تعود لجنة البرنامج والميزانية للانعقاد في شكل جلسة عامة ظهر ذلك اليوم للحصول على معلومات محدثة عن التقدم المحرز في المسألتين المعلقتين. وفيما يتعلق بمسألة تحديد مخصصات الاتحادات ونفقاتها، شجع الرئيس الوفود المهتمة على مواصلة المناقشات فيما بينها. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، رفع الرئيس الجلسة لهذا الصباح.

210. وافتتح الرئيس الجلسة المسائية وذكر أنه جرت العديد من المحادثات المهمة والقيّمة خلال الجلسة غير الرسمية في القاعة NB.107. وأوضح الرئيس أن لجنة البرنامج والميزانية ستواصل محادثاتها بشأن اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وكرر الرئيس القول إن هناك مسألتين مهمتين معلقتين، وهما مسألة منهجية تحديد مخصصات الاتحادات، والتي اقترح مناقشتها لاحقا، ومسألة مكافأة الأداء التنظيمي في إطار البرنامج 23. واقترح الرئيس أن يعود المنسقون الإقليميون والوفود المهتمة للاجتماع من أجل المشاورات غير الرسمية في القاعة NB.107 مع الأمانة لمواصلة المحادثات، بما في ذلك حول وثيقة تم تعميمها خلال الجلسة الصباحية غير الرسمية. وأفاد بأن الوثيقة تسجل بعض المقترحات وتُعد أساسا مفيدا للمحادثة. واقترح الرئيس رفع الجلسة مرة أخرى والعودة إلى جلسة عامة الساعة 5:45 مساءً في حالة التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. وأعرب الرئيس عن أمله في وضع اللمسات الأخيرة على واحدة من المسائل المعلقة في ذلك اليوم.

211. وعقد الرئيس الجلسة العامة لاختتام المداولات التي جرت خلال اليوم. وذكر الرئيس بأنه جرت محادثات بناءة في الجلسة غير الرسمية حول واحدة من المسألتين المتبقيتين بشأن اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 وهي برنامج الويبو للمكافآت والتقدير. وأشار الرئيس إلى أنه جرت مناقشات في الجلسات غير الرسمية لكنها لم تتوصل إلى قرار حازم وواضح بشأن برنامج المكافآت والتقدير بالويبو، مما يتطلب مزيدا من التفكير، وسيتعين على لجنة البرنامج والميزانية إلى العودة إليه اليوم التالي. وفيما يتعلق بمسألة منهجية تحديد مخصصات الاتحادات، اقترح الرئيس فتح مناقشات حول هذا الشيء الأول في صباح اليوم التالي. ورفع الرئيس الجلسة لهذا اليوم.

212. وافتتح الرئيس الجلسة الصباحية وأشار إلى أن المناقشات حول اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 سوف تستمر. وأشار الرئيس إلى أنه جرى مداولة غير رسمية مفيدة في فترة ما بعد الظهر السابقة بشأن مكافأة الأداء التنظيمي، والتي اقترح العودة إليها في وقت لاحق من ذلك الصباح. ثم انتقل الرئيس إلى المسألة المعلقة الثانية، وهي المرفق الثالث بعنوان تخصيص الإيرادات والنفقات حسب الاتحاد. وأشار الرئيس إلى أن العديد من الوفود شاركت في مشاورات

ومناقشات غير رسمية على مدار اليومين الماضيين من أجل التوصل إلى حل. وأفاد الرئيس بأنه، في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، التمست اللجنة من الأمانة تقديم سيناريو بديل للسيناريو الوارد في المرفق الثالث من مشروع البرنامج والميزانية المقترح للثنائية 21/2020، لا يشمل المساهمة الاسمية البالغة 1 في المئة من إيرادات الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات واتحاد لاهاي واتحاد لشبونة في المصروفات المشتركة. وتم توفير البديل في وثيقة الأسئلة والأجوبة المنشورة على الموقع الإلكتروني للجنة البرنامج والميزانية. ومن أجل تحقيق الشفافية لجميع أعضاء لجنة البرنامج والميزانية، اقترح الرئيس بدء المناقشة في شكل جلسة عامة من أجل قياس التقدم المحرز حتى الآن. وفتح الرئيس الباب للإدلاء بالبيانات.

213. وشكر وفد إيطاليا الأمانة على تقديم نسخة منقحة من اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وقال الوفد إنه على الرغم من المناقشات المكثفة خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية في مايو، فمن المؤسف أن المرفق الثالث من الاقتراح لا يزال يتضمن تغييرا في منهجية تحديد مخصصات الاتحادات. ورأى الوفد أن الاقتراح الداعي إلى تقديم مساهمة اسمية قدرها 1 بالمئة للاتحادات التي تعاني من العجز يمثل انحرافا عن مبدأ القدرة على الدفع، الذي يُعد حجر الزاوية في المنظمة. ورأى الوفد أيضا أن التغيير في منهجية التخصيص غير مبرر لأنه لم يكن هناك توافق على الحاجة إلى الخروج عن منهجية التخصيص الحالية في اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية السابقة. وأبرز الوفد أن الويبو لديها وضع مالي سليم ومستقر مع وجود فوائض ذات صلة واحتياطيات مالية وفيرة. وعلاوة على ذلك، يُعتبر عام 2018 عاما قياسيا آخرا لإيداع ملفات الملكية الفكرية. وقال إن الويبو منظمة واحدة لها ميزانية موَّحدة. ويُعد مبدأ التضامن بين جميع اتحادات الويبو أمرا أساسيا حتى تتمكن الويبو من تحقيق رسالتها المؤسسية المتمثلة في "تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم..." وأبرز الوفد أهمية أن تخصص الويبو ما يكفي من الموارد المالية والبشرية لتنفيذ أنشطتها للترويج الفعال لجميع أنظمة الملكية الفكرية العالمية على المستوى الدولي، بما في ذلك مبادرات زيادة الوعي بين أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص. وذكر الوفد أن نظام الملكية الفكرية العالمي الذي تديره الويبو يُعد أداة رئيسية لدعم الابتكار والتنمية الاقتصادية، على المستوى المحلي، ولا سيما بين الشركات الصغرى والصغيرة. ولذلك، فمن المهم للويبو أن تشارك في تيسير انضمام البلدان النامية والبلدان الأقل نموا إلى أنظمة الملكية الفكرية العالمية مع مراعاة الهدفين الاستراتيجيين الثاني والثالث من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ورأى الوفد أن تلك الأهداف لا يمكن أن تتحقق بطريقة عادلة إلا عن طريق الحفاظ على منهجية التخصيص الحالية دون تغيير. وفيما يتعلق بمنهجية التخصيص، وهي موضوع شامل، قد يكون لأي تغيير تأثير كبير على عمل المنظمة ككل يترتب عليه عواقب سلبية، لا سيما بالنسبة للمناطق التي تحتاج فيها الملكية الفكرية إلى مزيد من الترويج والتطوير. وباختصار، كرر الوفد طلبه بحذف المساهمة الاسمية البالغة 1 بالمئة من المرفق الثالث.

214. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وشكر الأمانة على إعداد الوثائق وتوفير نسخة بديلة من المرفق الثالث دون المساهمة الاسمية البالغة 1 بالمئة من الإيرادات المقدرة للاتحادات المموَّلة من الاشتراكات واتحاد لاهاي واتحاد لشبونة في المصروفات المشتركة. وأبرزت المجموعة أن المنهجية التقليدية للقدرة على الدفع قد أسفرت عن نتائج إيجابية للمنظمة كما هو واضح من الوضع المالي السليم والنمو القياسي للخدمات المالية. وأعربت المجموعة عن قلقها من أن التغييرات في منهجية التخصيص قد تؤدي إلى عواقب غير مرغوب فيها على أداء المنظمة.

215. وكرر وفد الاتحاد الروسي موقفه الذي أبداه في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن نفس القلق الذي أبدته عدد من الوفود بشأن اضطرار اتحاد لشبونة إلى دفع نفقات غير مباشرة. وأوضح الوفد أن الاقتراح الوارد في المرفق الثالث يعني في الواقع تغيير السياسة المتعلقة بتخصيص الإيرادات والنفقات دون وجود توافق في الآراء

بشأن هذه المسألة. وأفاد بأن نظام لشبونة، في الوقت الحالي، في مرحلة تطوير. ويمكن أن تؤدي الزيادة في النفقات إلى مشكلات وتجعله أقل جاذبية للأعضاء الجدد. ورأى الوفد أن نظام لشبونة يجب أن يعمل بموجب ميزانية الويبو المؤَحدة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن مراجعة المنهجية ستؤدي إلى تفكك النظام الدولي، الذي يعمل بشكل جيد في الوقت الحاضر. ورأى الوفد أنه من الضروري الحفاظ على نظام الميزانية الحالي، والذي ينبغي أن يكون هو مؤَحدا بالنسبة لجميع الاتحادات.

216. وشكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) الأمانة على إعداد النسخة المنقحة من الوثيقة وكذلك بديل المرفق الثالث دون المساهمة الاسمية البالغة 1 بالمئة. وكما أشير إليه في الدورات السابقة، فإن المنهجية الحالية لتخصيص الإيرادات والنفقات لكل اتحاد قيد الاستخدام منذ عام 2007. وأشار الوفد إلى الوضع المالي المستقر والتقدمي للمنظمة. وقال إن عمل الويبو يقوم على مبدأ التضامن في المنظومة ككل. ورأى الوفد أن منهجية التخصيص لا ينبغي أن تكون تمييزية ضد بعض الاتحادات ومتحيزة لأخرى. ولا ينبغي أن تتعارض منهجية التخصيص مع مبدأ المنظمة، ولا سيما المادة 3 من اتفاقية الويبو التي تنص على "تتمثل أهداف المنظمة فيما يلي: "1" تعزيز حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم من خلال التعاون بين الدول، وعند الاقتضاء، بالتعاون مع أي منظمة أخرى. "2" ضمان التعاون الإداري بين الاتحادات". وشدَّد الوفد على أن مبدأ القدرة على الدفع يتعارض مع الاقتراح الذي تُعزى فيه التكاليف غير المباشرة إلى جميع الاتحادات بغض النظر عن قدرتها على الدفع. ومثل هذا الاقتراح يمثل انحرافا عن قاعدة تم تطبيقها حتى الآن لتخصيص النفقات لكل اتحاد. وتمت مناقشة منهجية التخصيص بشكل مكثف في اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية السابقة دون إجماع. وفي الختام، أعرب الوفد عن انفتاحه على أي اقتراح جديد يمكن أن يسهم في تضييق الفجوات والمواقف المتباينة بين الدول الأعضاء، مع احترام المبدأ الرئيسي لعمل المنظمة.

217. وشكر وفد فرنسا الأمانة على الوثيقة المنقحة. وقال إن التغيير الأكثر لفتا للنظر الذي أجرته الأمانة في مشروعها لاقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 مقارنة بالبرنامج والميزانية المعتمدين للثنائية 19/2018، هو التغيير في تخصيص النفقات غير المباشرة. وهذا يعني نفقات إضافية لاتحاد لاهاي واتحاد لشبونة مما سيزيد من عجزهما. وذكر الوفد أنه ورد في الصفحة ذات الصلة في الوثيقة WO/PBC/30/10 أن الاتحادات التي لا تستطيع تحمل أي مصروفات غير مباشرة للاتحاد أو مصروفات إدارية غير مباشرة ستسهم بنسبة اسمية قدرها 1 بالمئة من إيراداتها في المصروفات المشتركة. ولا تظهر هذه العبارة في البرنامج والميزانية للفترة 19/2018. ولم يتم التصديق على هذا المبدأ من قِبل لجنة البرنامج والميزانية ولا من قِبل الجمعيات العامة. وبينما ناقشت الدول الأعضاء منذ عام 2015 ما إذا كانت ستغير تخصيص النفقات لكل اتحاد أم لا، فلم يحدث أي توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع. وفي الدورة الثامنة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، في إطار البند 16 من جدول الأعمال بشأن طريقة تخصيص النفقات لكل اتحاد، فإن الدول الأعضاء ""2" أشارت إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن المسائل التي نوقشت في إطار البند الحالي من جدول الأعمال. "3" وطلبت من الأمانة أن تقدم، أثناء الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، شرحا شفهيا لمشروع البرنامج والميزانية المقترح 21/2020 ومنهجية تخصيص الإيرادات والنفقات لكل الاتحاد". ودائما ما عارضت العديد من الدول الأعضاء بشدة أي تغيير في منهجية تخصيص النفقات. وأشار الوفد إلى أنه دائما ما عارض التغييرات في منهجية تخصيص النفقات ومبدأ القدرة على الدفع. وأيّد الوفد النهج المؤَحد، الذي يُعد ضروريا للويبو كعضو في منظومة الأمم المتحدة، ونظام التضامن المالي فيما يتعلق بالميزانية، مما يجعل من الممكن مراعاة الهدف الأساسي للويبو، وهو تعزيز وحماية جميع حقوق الملكية الفكرية. وفي الختام، لم يستطع الوفد قبول هذا الحكم المقترح

وأعرب عن رغبته، مثل الوفود الأخرى، في سحبه. ومع ذلك، أبدى الوفد استعداده لمزيد من المناقشات في المستقبل حول هذا الموضوع.

218. وأعرب وفد اليابان عن أمله في أن تنظر جميع الدول الأعضاء والأمانة في طرق لتصحيح الخلل في الإيرادات والنفقات لكل اتحاد حتى تحقق جميع الاتحادات الاستقلال المالي. وفي هذا الصدد، أعرب الوفد عن تقديره للاقتراح المقدم من الأمانة في المرفق الثالث في الوثيقة WO/PBC/30/10. ومع ذلك، أشار الوفد إلى أنه لن يؤيد الاقتراح بالكامل لأنه يزيد من عجز اتحاد لاهاي. ورأى أن زيادة العبء المالي للاتحادات في العجز ليس حلا فعالا. ومن المهم اتخاذ تدابير ملموسة لتقليل العجز من خلال وضع خطة أو خريطة طريق لتحقيق السلامة المالية. وفضَّل الوفد النظر في التدابير الملموسة ومنهجية التخصيص كحزمة واحدة.

219. ورحّب وفد الولايات المتحدة الأمريكية باقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 بصيغته المنقحة بعد الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، وأعرب عن تقديره للجهد الذي بذل في إعداد جميع الوثائق. وكما أشار الوفد عدة مرات سابقة، أعرب الوفد عن الأهمية القصوى لمبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة في منظمات الأمم المتحدة بما فيها الويبو. وأضح الوفد أنه يمكنه تأييد اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 بصيغته الحالية. وأفاد بأنه، قبل الوصول إلى توصية إلى الجمعية العامة باعتماد اقتراح البرنامج والميزانية، فإن هناك بعض البنود الأساسية المتبقية التي يتعين الاتفاق عليها. ويتمثل أحدها في ما إذا كان من غير العدل مطالبة اتحاد لشبونة بالمساهمة بمبلغ 4000 فرنك سويسري سنويا في المصروفات المشتركة للويبو مثل أنظمة تكنولوجيا المعلومات التي ستفيد نظام لشبونة بلا شك. وأراد الوفد أيضا تصحيح البيان السابق لوفد إيطاليا بأن للويبو ميزانية موَّحدة. وأوضح الوفد أن الويبو لديها نظام اشتراك موَّحد وليس ميزانية موَّحدة. ولم يستفض الوفد في الحديث عن ذلك. وأعرب الوفد عن رغبته في معالجة المخاوف التي أثارها وفد سنغافورة، في حديثه باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، من أن التغيير على المرفق الثالث سيؤثر سلبا على الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات. وأعرب الوفد عن استعداده لتقييد تطبيق النسبة البالغة 1 في المئة بحيث تقتصر على أنظمة التسجيل. وسأل الوفد عما إذا كان ذلك سيُرضي مجموعة آسيا والمحيط الهادئ. وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به وفد فرنسا ومفاده أن المساهمة البالغة 1 بالمئة في المصروفات المشتركة للمنظمة لم تُطبق قط، أشار الوفد إلى أنه تم تطبيقها في السبعينيات والثمانينيات وأوائل التسعينيات. واقترحت الأمانة أن تساهم الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات ولاهاي ولشبونة بنسبة اسمية قدرها 1 بالمئة من دخلها في المصروفات المشتركة. وقد استمع الوفد إلى المخاوف التي تم الإعراب عنها بشأن عجز الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات واقترح إلغاء هذا العجز لضمان عدم الحاجة إلى زيادة قيمة الاشتراكات. وأشار إلى أنه تم الإدلاء أيضا ببيانات عن سابقة مماثلة. ويفيد الاقتراح بأنه إذا كان بعض أعضاء الويبو قادرين على الإصرار على التزام اتحاد لشبونة بالمعاهدة الخاصة به، والتي تتطلب استدامة مالية، فسيكون على الاتحادات الأخرى أن تكون مكتفية ذاتيا. وطلب الوفد من الوفود التي لديها مثل هذه المخاوف النظر في الحقائق. وأفاد بأن لدى الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات واتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات سجل طويل في دفع تكاليف الأنشطة والمعاهدات التي لا تُدر دخلا. وأيّد الوفد ذلك ورأى أن جميع أنظمة التسجيل ينبغي أن تسهم. ولم يكن النقاش يدور حول ما إذا كان يمكن استخدام هذه الأموال لدعم معاهدة مراكش أو أي معاهدة أخرى مماثلة. ورأى أن واحد بالمئة نسبة صغيرة جدا من ميزانية كل اتحاد. وبالنسبة إلى الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات، فإن 1 بالمئة أقل بكثير من نصف مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية. وتُشكل مساهمة الولايات المتحدة الأمريكية نسبة صغيرة من ميزانية الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات. وبالنسبة إلى اتحاد لشبونة، فإن هذه المساهمة تبلغ مجرد 8000 فرنك سويسري

خلال الثنائية، أو 4000 فرنك سويسري في السنة. وسأل الوفد عما سيغطيه مبلغ 4000 فرنك سويسري، أي ما إذا كان سيغطي تكنولوجيا المعلومات والأمن وإذكاء الاحترام للملكية الفكرية والاتصالات وقواعد البيانات العالمية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعم ريادة الأعمال. ولم ير الوفد أن هذا هو الحال، وأوضح أن 4000 فرنك سويسري في جنيف ليس مبلغا كبيرا. وبدون هذه المساهمة الاسمية البالغة 1 بالمئة، لن يسهم نظام لشبونة بأي شيء في المصروفات المشتركة للمنظمة كما فعل لسنوات عديدة. وتحدث اتحاد لشبونة عن التضامن والتعاون بين الاتحادات، لكنه ظل يُعرِّف منذ عقود، من خلال تصرفاته، مفهوم التضامن والتعاون على أنه الإبقاء على رسومه منخفضة واستخدام الإيرادات الواردة من الآخرين. ولم يتفق الوفد مع هذا التعريف للتضامن والتعاون. وقال إنه ربما كان منطقيا في الأيام الأولى للمنظمة أو في الآونة الأخيرة بالنسبة للعجز القصير الأجل، كما في حالة اتحاد لاهاي، أن يقوم نظام مزدهر بإقراض الأموال لنظام آخر يكافح من أجل البقاء. وبعد 50 عاما، في حالة اتحاد لشبونة، يمكن الاتفاق على أنه لم يعد هناك تعاون ولكن اعتماد غير مفيد. وعندما يتحدث اتحاد لشبونة عن التعاون بين الاتحادات، وفقا للمادة 3 من اتفاقية الويبو، فإن فكرة التعاون تكون غير متبلورة في أحسن الأحوال. ويتحدث اتحاد لشبونة عن التضامن المالي لكنه لا يذكر المادة 11 من اتفاق لشبونة أو المادة 16 من اتفاقية باريس أو المادة 25 من اتفاقية برن أو أي مادة أخرى في المعاهدات التي تديرها الويبو والتي تطالب بالاستقلال المالي. ولقد حان الوقت لأن يفي أعضاء اتحاد لشبونة بالتزاماتهم بموجب المعاهدة. وعلى وجه التحديد، حددت المادة 11.3 الترتيب الذي سيتم به اشتقاق الميزانية. ويأتي في المرتبة الأولى رسوم التسجيل الدولية. وذكر الوفد أن رسوم الطلب ليست كافية لتغطية النفقات المباشرة أو غير المباشرة. وتأتي في المرتبة الثانية عائدات بيع حقوق المؤلف على منشورات المكتب الدولي بشأن الاتحاد الخاص. والمنشور الوحيد المتعلق بالنقابة الخاصة للبيع هو وثائق المعاهدة والتي لا تسفر عن أي إيرادات تم ذكرها في أي تقرير سنوي. وبالنسبة إلى المرتبة الثالثة، وهي الهبات والوصية والإعانات، ليست هناك سجلات توضح أيا منها بالنسبة للثنائية. وبالنسبة إلى المرتبة الرابعة، وهي الإيجارات والفوائد والإيرادات المتنوعة الأخرى، كان أعضاء الويبو قد قرروا في السابق منح اتحاد لشبونة حصة من هذا الدخل، لكن ذلك ليس كافيا لتغطية التكاليف الكبيرة جدا لاتحاد لشبونة. وأخيرا، المرتبة الخامسة، وهي مساهمات بلدان الاتحاد الخاص، إذا كانت الإيرادات من المصادر المشار إليها في البنود الأربعة المذكورة أعلاه كافية لتغطية نفقات الاتحاد الخاص وإلى المدى الذي تكون فيه تلك الإيرادات كافية لذلك. ونظرا لأن الفئات الأربع السابقة لن تمول عمل نظام لشبونة بشكل مناسب وبالتالي لا توفر مبلغا معقولا لتغطية المصروفات المشتركة للمنظمة، فإن تلك الفئة هي الفئة التي يجب تطبيقها. ولقد حان الوقت الذي يتعين فيه على أعضاء اتحاد لشبونة الالتزام بالتزامات المعاهدة والدفع لاتحادهم الخاص. وفي حال فشل ذلك، أشار الوفد إلى أن المعاهدة تنص على أن حكومة سويسرا ستدفع. وكان الوفد قد سمع مخاوف بشأن الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات والمساهمة البالغة 1 بالمئة التي تتحول إلى حوالي 360000 فرنك سويسري مما يساهم بشكل أكبر في العجز لدى الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات. ورأى الوفد أنه لا ينبغي أن تتجادل لجنة البرنامج والميزانية بشأن مبلغ 4000 فرنك سويسري في العام المطلوب من اتحاد لشبونة دفعه. وينبغي أن تناقش لجنة البرنامج والميزانية حقا الأولويات التنظيمية التي ينبغي تمويلها وكيف ينبغي هيكلة ميزانية المنظمة. وتلك هي ولاية لجنة البرنامج والميزانية. وعلى سبيل المثال، دعا وفد الصين في وقت سابق إلى مزيد من التنوع في التوظيف وترجمة الوثائق على نطاق أوسع. وأعرب الوفد عن استعداده لتأييد إنفاق المزيد من الأموال على الترجمات. وأفاد بأن العناصر الرئيسية الأخرى مثل مشاريع تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لأنظمة التسجيل الدولية بالإضافة إلى مشاريع التطوير التي تركز على الكيفية التي يمكن بها للملكية الفكرية رفع مستوى الاقتصادات والناس هي عناصر مهمة للغاية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وأبدى الوفد استعداده لتأييد هذه النفقات أيضا. وفيما يتعلق بعجز الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات، رأى الوفد

أن الوقت قد حان لأن يطالب اتحادي باريس وبيرن بالحصول على دخل مقابل استئجار مباني الويبو. ويدفع هذا الاتحاد مقال الأصول التي تُرد دخلا وينبغي أن تستفيد من تلك الأصول. وسيضيف هذا الدخل مليوني فرنك سويسري على الأقل إلى ميزانية الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات. وأكد الوفد أن مبلغ 4000 فرنك سويسري لاتحاد لشبونة يُعد ضئيلا للغاية. وأعرب الوفد عن أمله في ألا تُشكل منهجية تحديد مخصصات الاتحادات وقضايا برنامج الويبو للمكافآت والتقدير عقبات أمام التوصل إلى اتفاق بشأن أي توصية مقدمة إلى الجمعية العامة.

220. وذكر وفد الصين أن إحدى مهام الويبو تتمثل في الجمع بين جميع الأجزاء للتنسيق بين أنشطة الملكية الفكرية الدولية. ولتحديد تخصيص الإيرادات والنفقات، ينبغي أن يكون له منظور استراتيجي طويل الأجل لضمان أهمية نظام الملكية الفكرية العالمي. وأفاد بأن نظامي معاهدة التعاون بشأن البراءات ومدريد يشهدان عملية تطوير وتعزيز. ولو كان هناك شرط بأن يساهم هذان النظامان اللذان يواجهان مشاكل في جميع النفقات، فمن المؤكد أن ذلك كان سيزيد من أعبائهما في مسايرة مرحلة التطوير. وكان سيؤثر على مستخدمي هذين النظامين. وأشار الوفد إلى أن الدول الأعضاء لم تتوصل حاليا إلى توافق في الآراء بشأن منهجية التخصيص. ولذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي توخي الحذر في إجراء أي تغييرات على أساليب التخصيص الحالية. وقبل ذلك، فإن هناك حاجة إلى إجراء دراسات لبحث جميع الآثار المحتملة. وأفاد الوفد بأنه لا يمكنه حاليا تأييد المنهجية الجديدة الواردة في المرفق الثالث في البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأشار الوفد إلى أنه يريد المشاركة بنشاط في المناقشات المقبلة حول هذا الموضوع.

221. وتحدث وفد ألمانيا، وأشار إلى أنه يأخذ الكلمة للمرة الأولى، وشكر الرئيس على توجيهه القدير والفعال للدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية، مما سيساعد في التغلب على الفجوات التي لا تزال قائمة بين الوفود. وشأنه شأن العديد من الوفود الأخرى، رأى الوفد أن مبدأ القدرة على الدفع يمثل عاملا مهما يساهم في نجاح الويبو في جميع مجالات نشاطها المختلفة. ولم يؤيد الوفد أي إضافات تخفف من مبدأ القدرة على الدفع وأبدى استعداده للمشاركة بشكل بناء في أي نقاش آخر حول هذا الموضوع.

222. وأيّد وفد سويسرا ما قالته بالفعل العديد من الوفود في الدورة الحالية للجنة البرنامج والميزانية. وكما أكد في الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، لم يستطع الوفد قبول أي تغيير في طريقة تخصيص النفقات على النحو المقترح في البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. ورأى أن الطريقة الحالية الواردة في البرنامج والميزانيات لفترات السنتين السابقة، هي نهج عملي وفعال، وأنها لا تخصص مصروفات إضافية للاتحادات التي لا تحقق ربحا. وأفاد بأن تغيير الطريقة سيكون تحديا لأي أنشطة لا تحقق ربحا. وهذا ينطبق على معظم أنشطة المنظمة. وأشار إلى أن المقدمة في المرفق الثالث تذكر أنه بدون المساهمة الاسمية البالغة واحد بالمئة، فإن معظم الاتحادات، أي الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات واتحاد لاهاي واتحاد لشبونة، لن تكون قادرة على دفع النفقات غير المباشرة للمنظمة. ووجد الوفد صعوبة في فهم هذا المنطق لأن الحقيقة هي أن تلك الاتحادات على وجه التحديد ليست في وضع يمكنها من تحمل أي نفقات إضافية. ويعني التغيير المقترح حقا أن هناك اتحادات لا يمكنها الدفع، وبالتالي، يجب إلزامها بالدفع. وأوضح الوفد أن تلك الاتحادات ليست في وضع يسمح لها بالدفع لأن لديها مبررات للاحتياجات التشغيلية. ويحتاج اتحاد لاهاي إلى استثمارات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات بسبب توسيع نطاق انتشاره الجغرافي، وهو أمر متوقع. ويُعد اتحاد لشبونة، بوثيقة جنيف الخاصة به، نظاما شابا. ويجب عليه أن يدخل حيز التنفيذ، وبالتالي فهو يحتاج إلى موارد ليبدأ بداية جيدة، كما كان الحال بالنسبة للاتحادات الأخرى في الماضي. وأخيرا، تدفع الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات مقابل مجموعة كبيرة من أنشطة الويبو مثل العمل في مجال الموارد الوراثية والمعارف

التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي وتعزيز معاهدتي بكين ومراكش. وتحتاج هذه الأنشطة إلى موارد ويمكن القول إن تلك الاتحادات ليست "ثرية" بما فيه الكفاية، ولكن الويبو لديها وسائل كافية. ولا تُعد الموارد المالية مفقودة إذا اعتُبرت المنظمة كمنظومة واحدة. ومع ذلك، فإن تغيير طريقة توزيع النفقات على النحو المقترح في المرفق الثالث سوف يسير في الاتجاه المعاكس. وستكون نتيجة ذلك أن يكون هناك ثلاث اتحادات من المحتمل أن تصبح "فقيرة" أكثر فأكثر، وإذا تم اتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي المالي، فستضطر تلك الاتحادات الثلاثة إلى التخلي عن الاستثمار أو طلب المزيد من المخصصات من الدول الأعضاء. وأفاد الوفد بأنه لا يريد ذلك لمستقبل الويبو. وذكر أنه دائمًا ما دافع عن المنطق الموَحد للويبو لأنه يعتقد أن المجموعة الكاملة لأنشطة الويبو لها ما يبررها. وإذا أضافت المنظمة، بشكل مصطنع، النفقات إلى الاتحادات غير الهادفة للربح، فإن المنظمة سوف تبتعد عن كونها منظمة موَحدة. وقد تبدو المبالغ المقترحة منخفضة ولكنها تمثل تغييرا في النظام. ولم يؤيد الوفد التغيير المقترح. ورأى أنه سيكون، في الواقع، تغييرا سواء كان يُطلق عليه انحراف عن الطريقة الحالية أو تعديل أو تكيف. وسيظل يُعد تغييرا في النظام. وردَّ الوفد على البيان السابق لوفد الولايات المتحدة الأمريكية بشأن سويسرا، وذكّر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن السُلف المقدمة من الدولة المضيفة ليست مصادر تمويل ولكنها سُلف تُقدم في حالة نقص نقدية. وتنص على هذه السُلف العديد من المعاهدات التي تديرها الويبو وهي بحكم تعريفها وليدة اللحظة ومؤقتة. ويقتصر الهدف منها على التعويض عن نقص النقدية. وبالتالي ليست من خيارات التمويل. وبعد قوله هذا، شدَّد الوفد على أنه يولي أهمية كبيرة لاحترام المعاهدات الدولية التي ينضم إليها وينظر بجدية بالغة إلى دوره كبلد مضيف للمنظمات الدولية مثل الويبو. وفي الختام، أعرب الوفد عن استعداده لمناقشة المسألة بشكل بناء مع الوفود الأخرى.

223. وأشار وفد المكسيك، فيما يتعلق بالتغيير المقترح في منهجية نسبة الواحد بالمئة، إلى أنه ليس في وضع يسمح له بتأييدها. ورأى الوفد أنه يتعين على الاتحادات مواصلة العمل لإنضاج عملياتها واسترداد تكاليفها، وينبغي أن تنعكس مواقفها بطريقة شفافة. وأعرب الوفد عن التزامه بالعمل من أجل ذلك. ومع ذلك، أبدى الوفد اقتناعه أيضا بأن جميع الاتحادات يجب أن تبدأ على قدم المساواة مع دعم وتضامن جميع الأعضاء.

224. وشكر وفد البرازيل الأمانة على إعداد المرفق الثالث في اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأيَّد الوفد بالكامل قرارات الويبو السابقة فيما يتعلق بنظام الاشتراكات الموَحد وأشار إلى أن المادة 3 من اتفاقية الويبو تنص على أن أحد أهداف المنظمة هو "ضمان التعاون الإداري بين الاتحادات". وأفاد الوفد بأن الغالبية العظمى من التكاليف غير المباشرة للمنظمة تتحملها معاهدة التعاون بشأن البراءات، وبدرجة أقل، نظام مدريد. ولقد أظهرت تلك الاتحادات أن لديها إمكانات أكبر لتحقيق إيرادات بسبب الطريقة التي تم بها تنظيمها والتي تلبي متطلبات السوق. ومع ذلك، لا تشترك جميع الاتحادات في نفس تلك الإمكانات وهذه الأهداف. وليست كل أنشطة الويبو مُربحة بالضرورة. ومع ذلك، فهي ذات صلة وقيمة بالنسبة للمنظمة والدول الأعضاء فيها. وفي الوقت نفسه، أعرب الوفد عن تفهمه لمخاوف بعض الوفود التي بموجبها يجب على الاتحادات المموَّلة من الرسوم الحفاظ على مستوى كافٍ من العائدات. ووفقا للمواد ذات الصلة بتمويل الاتحادات المموَّلة من الرسوم، ينبغي أن يكون لكل اتحاد إيرادات كافية لتغطية نفقاته الخاصة. وعلى سبيل المثال، تنص المادة 24 (ب) من اتفاقية لاهاي على أن مبلغ الرسوم يجب أن يكون ثابتا بحيث يكون كافيا على الأقل لتغطية جميع نفقات المكتب الدولي. ودعا الوفد الوفود لمناقشة الحلول البناءة التي، من ناحية، تضمن أن الاتحادات ستمول نفسها بشكل صحيح، بينما من ناحية أخرى، تحترم مبدأ القدرة على الدفع.

225. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى القضية ليست قضية تتعلق بلشبونة لأنها تتجاوز وضع اتحاد لشبونة. ورأى الوفد أن الاستدامة المالية لاتحاد لشبونة لا يمكن مقارنتها بأنظمة التسجيل العالمية الأخرى مثل نظامي مدريد أو معاهدة التعاون بشأن البراءات، ويرجع ذلك أساسا إلى أن تسمية المنشأ والمؤشرات الجغرافية الأخرى تستند إلى أسماء جغرافية وهناك تقييد واضح على العدد الإجمالي للأسماء الجغرافية والطلبات المقابلة. وأفاد الوفد بأن الشفافية تُعد أداة إدارية مهمة لتحسين استخدام الموارد وزيادة كفاءة المنظمة. ولا أحد يستطيع تحدي هذا المبدأ. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي أن تُستخدم كوسيلة للتمييز ضد اتحادات معينة تصادف أنها في وضع مالي مختلف، ولا أن تضر بمبادئ المنظمة الأساسية كما وردت في اتفاقية الويبو. وأعرب الوفد عن التزامه بالشفافية ولكن ليس على حساب مبادئ المنظمة. وتجاوز الوفد ذلك. وأشار الوفد إلى استعداده للنظر في أي منهجية يمكن استخدامها لتطوير التخصيص في المستقبل، بشرط أن يحترم هذا النهج تلك المبادئ الأساسية. ورأى الوفد أن المنهجية الحالية ووثائق الميزانية الحالية للثنائية 21/2020 تتمتع بالفعل بمستوى كافٍ من الشفافية. وليست هناك حاجة لمراجعتها أو الانحراف عنها. وأعرب الوفد عن اعتقاده الراسخ بأنه سيتم تقويض مبدأ التضامن الأساسي، الذي يقوم على أساس حسن أداء المنظمة، إذا تم استحداث مساهمة اسمية نسبتها 1 بالمئة لتغطية نفقات الاتحادات، كما هو متوقع في المشروع الحالي وقد يكون لهذا التغيير عواقب سلبية بعيدة المدى وطويلة الأجل على المنظمة ككل ويمكن أن يؤثر على عملها وقدرتها على الوفاء بولايتها الدولية لتعزيز الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم.

226. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، اقترح الرئيس إغلاق باب المناقشة في صباح ذلك اليوم. وأشار الرئيس إلى أنه توجد، خارج قاعة المؤتمرات الجديدة، قطعة من صخر القمر تم جلبها من رواد الفضاء على متن مكوك الفضاء أبولو 15 في أوائل السبعينيات. وتُعد الصخرة بمثابة إعارة للاعتراف بدور الويبو في تيسير البراعة البشرية. وأشار الرئيس إلى أنه مر بها ماشيا عدة مرات في الأيام القليلة الماضية وأنه توقف في بعض الأحيان بجوار تلك الصخرة على أمل أنها قد تقدم له بعض الإلهام من مكان ما على ما يجب القيام به بعد ذلك. وأوضح أنه يشعر أنه قد يحتاج إلى العودة لقضاء لحظات أخرى أمام قطعة الصخرة هذه. وأوضح الرئيس أن مواقف الوفود معروفة إلى حد ما لبعضها البعض وأن المسألة الأوسع نطاقا ليست مسألة جديدة بل مسألة تمت مناقشتها قبل عامين وقبل أربعة أعوام. وكما هو الحال في تلك المناسبات، ستحتاج لجنة البرنامج والميزانية في مرحلة ما إلى الاجتماع ومحاولة إيجاد حل عملي يسمح لها بتمرير الميزانية. ورحّب الرئيس كثيرا بالوفود التي أبدت استعدادها لمواصلة المناقشات لإيجاد هذا الحل الرسمي وشجعها كثيرا على القيام بذلك. وذكر الرئيس أنه هو والأمانة موجودان ليسير ودعم المناقشات بأي طريقة ممكنة. ويتعين على لجنة البرنامج والميزانية مواصلة العمل عليها. ورجع الرئيس إلى المسألة الأخرى المتبقية على جدول الأعمال، وهي مكافأة الأداء التنظيمي، وأشار إلى أنه عقدت بعض المشاورات غير الرسمية المفيدة في فترة ما بعد الظهر في اليوم السابق. وفي تلك المشاورات غير الرسمية، طُلب من الوفود التأمل في المواقف المختلفة، وقد حان الوقت لإغلاق المسألة. ودعا الرئيس هؤلاء المنسقين الإقليميين، بالإضافة إلى أي وفد آخر مهتم للانضمام إلى مناقشة غير رسمية مع الأمانة الحالية، في القاعة NB.107. ودعا الرئيس إلى مواصلة المناقشة لمحاولة التوصل إلى قرار يمكن اتخاذه بشكل جماعي بشأن مسألة مكافأة الأداء التنظيمي. وأفاد الرئيس بأن لجنة البرنامج والميزانية ستعاود الاجتماع مرة أخرى في شكل جلسة عامة عندما يتم إحراز تقدم في كلتا المسألتين.

227. وعاد الرئيس إلى المناقشات حول البند 11 من جدول الأعمال، بعنوان اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، وذكر أنه عُقدت جلسة غير رسمية مثمرة للغاية في صباح ذلك اليوم للتداول والتوصل إلى نص قرار متفق عليه في إطار هذا البند من جدول الأعمال في البرنامج 23 بشأن برنامج المكافآت والتقدير في الويبو. وكما هو الحال مع العناصر الأخرى للقرار

الخاص باقتراح البرنامج والميزانية، أفاد الرئيس بأنه لن يوافق عليه رسميا في تلك اللحظة، حيث سيتم تجميعه كجزء من قرار مؤحد في إطار البند 11. وكما جرى العرف خلال الأيام القليلة الماضية، فمن المهم الاتفاق بشكل جماعي على العناصر، بحيث عندما يتم تجميع هذه العناصر في اليوم التالي، يمكن إقراره دون تردد. وأشار الرئيس إلى أن الوفود قد تلقت نسخة ورقية من مشروع المقرر الذي يمثل ما كان على الشاشة خلال الجلسة غير الرسمية. وأعرب الرئيس عن أمله في أن يكون أولئك الذين يحتاجون للمناقشة داخل مجموعاتهم الإقليمية قد قاموا بذلك. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، قرأ الرئيس مشروع القرار على النحو التالي:

وافقت لجنة البرنامج والميزانية على تخفيض المبلغ المقترح بمقدار 1,655,800 فرنك سويسري مقابل الاعتماد المخصص لبرنامج الويبو للمكافآت والتقدير في البرنامج 23، وإدخال ما يستتبع ذلك من تغييرات في الصفحات 19 و21 و23 و24 و142 (النسخة الإنكليزية) ومنها حذف عبارة "برنامج الويبو للمكافآت والتقدير".
وسيستخدم الاعتماد الناتج البالغ 1,152,000 فرنك سويسري للمكافآت الفردية والجماعية على النحو المحدد في برنامج الويبو للمكافآت والتقدير، أي:

وذكر الرئيس أن هذا هو مشروع الفقرة فيما يتعلق بالبرنامج 23 من اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وسأل الرئيس عما إذا كان المشروع *مقبولا* لدى الوفود. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، اختتم الرئيس رسميا البرنامج 23 وأشار إلى أنه قد تم الآن اختتام جميع برامج اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وقد ترك ذلك مسألة مهمة معلقة، وهي مسألة المرفق الثالث بمنهجية التخصيص. وبصرف النظر عن ذلك، وبناءً على العمل الذي تم حتى الآن، استنتج الرئيس أن جميع الوفود موافقة على اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 باستثناء تلك المسألة المعلقة. واقترح الرئيس عقد جلسة عامة الساعة 10:00 صباحا في اليوم التالي. وأفاد بأنه يتعين على لجنة البرنامج والميزانية اتخاذ إجراءات جماعية بشأن ما يجب عمله بشأن المسألة المعلقة الأخيرة الوحيدة الخاصة بمنهجية المرفق الثالث، على الرغم من أنه بناءً على المحادثات وبيانات الوفود في وقت سابق، رأى الرئيس أن لجنة البرنامج والميزانية ستجد صعوبة في التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة بحلول الساعة 6:00 مساء في اليوم التالي. وافترض الرئيس أن هذا هو ما ستتجه إليه لجنة البرنامج والميزانية، ما لم تكن هناك تطورات كبيرة بين عشية وضحاها. وإذا كان هذا الافتراض صحيحا، ومخيبا للآمال بحاله هذا، فسيكون العمل المزمع القيام به في اليوم التالي هو تجميع القرارات التي اتخذتها لجنة البرنامج والميزانية في ذلك الأسبوع. وأشار الرئيس إلى أن القرار الوحيد الذي لم يبت فيه بعد هو القرار المتعلق باقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. ووفقا للممارسة المعتادة، ستُجمع الأمانة القرارات معا في وثيقة واحدة مؤحدة. ثم رفع الرئيس الجلسة لهذا اليوم.

228. واستأنف الرئيس الجلسة العامة في الصباح، وعاد إلى البند 11 من جدول الأعمال، وهو اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. وأشار الرئيس أنه قد تم إحراز تقدم جيد حتى الآن وأن هناك مسألة واحدة معلقة، وهي مسألة تخصيص الإيرادات والنفقات بحسب كل اتحاد.

229. وذكَّر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأنه أثناء مناقشة منهجية التخصيص في اليوم السابق، أبدت مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وآخرون قلقا بشأن ميزانية الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات، وخاصة عجزها المتوقع. وأعربوا عن قلقهم من أن مطالبة الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات بالمساهمة في المصروفات المشتركة للمنظمة سيؤدي إلى عجز أكبر وبالتالي يتطلب زيادة في الاشتراكات. وفي ضوء تلك المناقشة، طلب الوفد عدم تطبيق مساهمة الواحد بالمئة على الاتحادات

المموَّلة من الاشتراكات. ولم يتدخل أي عضو لمعارضة هذا الاقتراح. واقترح الوفد مرة أخرى تنقيح المرفق الثالث للبرنامج والميزانية لإلغاء اشتراط أن تساهم الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات بنسبة 1 بالمئة من دخلها في المصروفات المشتركة. وهذا يعني أنه في الصفحة 165 من النسخة الإنكليزية، ينبغي إدراج السطر 2 بين قوسين، "أنظمة التسجيل"، قبل، "الاتحادات التي" وستُجرى التعديلات المقابلة على بقية المرفق الثالث. وكما ذكر الوفد قبل ذلك بيوم، فإنه يؤيد عمل المنظمة إلى حد كبير، وأقرّ الوفد بأن الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات (اتحادات باريس وبرن والتصنيف الدولي للبراءات ونيس ولوكارنو وفيينا) ليست أنظمة تسجيل ولا تحصل على رسوم تسجيل. ومن أجل توفير دعم أفضل للأنشطة المموَّلة من الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات، أعرب الوفد عن أمله في أن يؤيد جميع أعضاء الويبو هذا التعديل.

230. وذكر وفد إيطاليا أنه استمع باهتمام كبير إلى البيانات التي تم الإدلاء بها في اليوم السابق وفي هذا اليوم من قِبل وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأبرز الوفد أنه لا يوجد شيء في الويبو بحاجة إلى إصلاح من منظور مالي شامل. وليست هناك توصية من مراجع الحسابات الخارجي بشأن الحاجة إلى إيجاد حلول للاتحادات التي تعاني من عجز أو تغيير منهجية التخصيص الحالية. وأوضح الوفد أن شغله الشاغل لا يتعلق بالمال الذي على المحك إذا تم استحداث المساهمة الاسمية البالغة 1 بالمئة فقط للاتحادات المموَّلة من الرسوم، مما يعني 8000 فرنك سويسري لاتحاد لشبونة و137,000 فرنك سويسري لاتحاد لاهاي في الثنائية 21/2020. وأعرب الوفد عن قلقه بشأن المبدأ والأساس المنطقي لمساهمة الواحد بالمئة. وفيما يتعلق باتحاد لشبونة، الذي يتعرض للهجوم في كل اجتماع للجنة البرنامج والميزانية، أشار الوفد إلى أن دوله الأعضاء في السنوات الأربع الماضية قد اتخذت تدابير لمعالجة عجزها. وقد تضاعفت الرسوم، وتم سداد الاشتراكات، وما زال موضوع الاستدامة المالية على جدول أعمال لشبونة. وتشهد التسجيلات زيادة بمرور الوقت، وأعرب الوفد عن تفاؤله مع بدء نفاذ وثيقة جنيف ومشاركة الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2019 أو أوائل عام 2020. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أنه لا ينبغي إغفال أن عجز لاهاي يزيد تقريبا عن 11 ضعفا لعجز اتحاد لشبونة. ولذلك، رأى الوفد أن القضية التي تمت مناقشتها لفترة طويلة ليست مرتبطة بمعالجة مشكلة مالية ملموسة، بل هي قضية سياسية. وأوضح الوفد أنه يرى ارتباطا شديدا بين النهج الموَّحد ومبدأ القدرة على الدفع وأن الخروج عن مثل هذا المبدأ الثابت من شأنه أن يعرض للخطر حسن سير عمل المنظمة. وقد يعرض الخروج عن المبدأ الأساسي للنهج الموَّحد للخطر التطوير المستقبلي لأي اتحاد مموَّل من الرسوم لا يحقق ربحا. وسيكون أي اتحاد موجود حاليا أو قد يتم إنشاؤه في المستقبل عرضة للخطر. وليست الويبو منظمة هادفة لتحقيق الربح، بل هيئة تابعة للأمم المتحدة. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تكون موجهة نحو الاستفادة من العضوية الأوسع نطاقا عن طريق نشر الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن تكون الويبو أكثر شمولا وليس حصرية في نهجها المستقبلي. وأفاد الوفد بأن مراجعة منهجية التخصيص، بما يتماشى أيضا مع الاقتراح الأخير الذي قدمه وفد الولايات المتحدة الأمريكية، تنطوي على عواقب بعيدة المدى من شأنها أن تؤثر سلبا على قدرة الدول الأعضاء الجديدة، وخاصة البلدان النامية، على الانضمام إلى الاتحادات الحالية المموَّلة من الرسوم والاستفادة من نظام الملكية الفكرية العالمي. وأوضح الوفد أن هذا هو السبب الذي يجعله في وضع لا يسمح له بتقديم تنازلات بشأن هذا الاقتراح وأنه لا يزال يؤيد إدراج البرنامج والميزانية مع نسخة من المرفق الثالث الذي تم إدراجه في وثيقة الأسئلة والأجوبة.

231. وذكر وفد سويسرا، بناءً على اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية، أن الإيرادات المتنوعة تأتي من أنشطة مختلفة للمنظمة. ولذلك، فإنها ليست مرتبطة بأنشطة محددة لاتحادات معينة. ومن ثم، فمن المنطقي والمتسق في النهج الموَّحد أن يتم تخصيصها بالتساوي لجميع الاتحادات، وهذا يتوافق مع المنطق الموَّحد ويأتي من ممارسة قديمة أقرتها الدول الأعضاء عدة

مرات. وكما تم التأكيد عليه بالفعل، أعرب الوفد عن عدم رغبته في تعديل الطريقة الحالية الواردة في البرنامج والميزانية للثنائية 19/2018. وأشار الوفد أيضا أن "الإيرادات الأخرى" من منظور نوع الاتحاد تمثل نوعا من الإيرادات غير المباشرة. وتمشيا مع المنطق الموَحد الحالي، الذي يتجنب عزو العجز إلى بعض الاتحادات، فإن التغيير المنطقي الوحيد هو تخصيص الإيرادات الأخرى لجميع الاتحادات التي لا تملك القدرة على الدفع بالتساوي. وعلاوة على ذلك، فوجئ الوفد بالاقتراح الذي تم تقديمه والذي يحرم معظم الاتحادات من " الإيرادات الأخرى". وقال إن وفد الولايات المتحدة الأمريكية، في الواقع، أثار في كثير من الأحيان مخاوف بشأن عجز بعض الاتحادات. ومع ذلك، فإن نفس الوفد يقترح الآن تدابير من شأنها، في الواقع، أن تزيد من عجز تلك الاتحادات نفسها. وتناول الوفد فكرة حذف مساهمة الواحد بالمئة للاتحادات المموَلة من الاشتراكات، ورأى أنها خطوة في الاتجاه الصحيح. وليس هناك أي مغزى من إجبار الاتحادات التي لا تملك القدرة على الدفع، على أن تدفع. ولذلك، اقترح الوفد بشكل ملموس حذف مساهمة الواحد بالمئة للاتحادات الأخرى التي لا تملك القدرة على الدفع. وفي الختام، لم يستطع الوفد تأييد الاقتراح الذي تم طرحه حاليا لأنه لا يتضمن أي تحسن مقارنة بالمنهجية المطبقة. وأكد الوفد من جديد أنه يعتقد أن الطريقة الحالية هي أفضل الحلول التي تم تجربتها، وأعرب الوفد عن رغبته في تطبيقها على البرنامج والميزانية للثنائية 2021/2020.

232. وأيّد وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفدا إيطاليا وسويسرا. وذكر أنه في الدبلوماسية هناك قاعدة ذهبية تهدف إلى التأكد من أن محاوريك يراعون مسؤولياتهم. ولم يوافق الوفد على ذلك، نظرا لاعتقاده بأن هدف وفد الولايات المتحدة الأمريكية هو مرة أخرى عمل نظام واحد داخل المنظمة أكثر هشاشة. وأفاد الوفد بأنه من الواضح أن جميع التغييرات المقترحة على المنهجية منذ عام 2015 ستؤدي فقط إلى تفاقم المشكلة التي أثارها وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وعارض الوفد أي تغيير في المنهجية مقارنة بتلك المطبقة في الثنائيات السابقة. وظل الوفد يعارض حتى مساهمة الواحد بالمئة من الاتحادات التي ليس لديها القدرة على الدفع، كونها اتحادات مموَلة من الاشتراكات أو اتحادات لنظام التسجيل. وعارض الوفد توزيع الإيرادات المتنوعة فقط على الاتحادات المموَلة من الاشتراكات في حين كان يتم توزيعها في السابق بالتساوي على جميع الاتحادات، وبالتالي ظل الوفد يعارض أي تغيير في المنهجية. وأراد الوفد أن يرى مناقشات تهدف إلى تعزيز الطابع الموَحد للمنظمة بما يتلاءم مع وضعها كوكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأنه من الغريب إلى حد ما أن منظمة تحقق إيرادات إيجابية للغاية، تُقدر بمبلغ 888 مليون فرنك سويسري، لديها الكثير من الوقت والجهد لمناقشة نسبة 0.4% من ميزانيتها ولم يؤيد الوفد الاقتراح، على نحو ما أكده وفدا إيطاليا وسويسرا.

233. وقال وفد الجمهورية التشيكية إنه أبعد ما يكون عن محاولة حجب ميزانية الويبو لكنه لا يستطيع تجنب التعبير عن اقتناعه بأنه ليست هناك حاجة لمحاولة تغيير منهجية التخصيص حسب الاقتراح الحالي أو السابق. وأيّد الوفد النهج الموَحد الذي تستخدمه المنظمة حتى الآن. ورأى الوفد أنه أفضل أداة لدعم جميع عناوين الملكية الفكرية. وأشار الوفد إلى أن ما على المحك هو أمر بالغ الأهمية، ولذلك طلب الوفد المزيد من الوقت للنظر ومناقشة عواقب ومخاطر الاقتراح المقدم.

234. وشكر وفد الاتحاد الروسي وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراحه. ومع ذلك، أيّد الوفد الموقف الذي سبق أن أعربت عنه وفود إيطاليا وسويسرا وفرنسا والجمهورية التشيكية. وواصل الوفد معارضة المنهجية المقترحة في المرفق الثالث من اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 لأن المنهجية الحالية تحظى بتأييد غالبية بلدان الويبو وأظهرت بالفعل فعاليتها في الماضي.

235. وذكر وفد السويد أن كل نظام يجب أن يموَّل ذاتيا. وأيّد الوفد الاقتراح الذي خطا فيه نظام لشبونة خطوة صغيرة في الاتجاه الصحيح من خلال المساهمة في المصروفات المشتركة. وأيَّد الوفد البيان الذي أدلى به وفد الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد.

236. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أنه وصل إلى اليوم الأخير من الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية بعقل متفتح وبنّاء لحل المسألة العالقة المتبقية في البرنامج والميزانية، ولتقديم توصية واضحة ولا تشوبها شائبة للجمعيات العامة. وأعرب الوفد عن دم اقتناعه بأن الاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية سيسهم إيجابيا في تضييق الفجوات، بل سيعمل على توسيع الفجوات الحالية بين الدول الأعضاء. وبالتالي، لم يكن لدى الوفد ما يضيفه إلى ما سبق أن قالته وفود إيطاليا وسويسرا وفرنسا والجمهورية التشيكية والاتحاد الروسي. وكما ذكر الوفد في مناسبات سابقة، أشار إلى أنه لا يمكنه قبول أي تغيير في منهجية التخصيص، وبالتالي، لم يؤيد الوفد الاقتراح المقدم في هذا الصدد.

237. وأيَّد وفد هنغاريا الآراء التي أعربت عنها الوفود الأخرى وهي وفود إيطاليا وفرنسا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وسويسرا والجمهورية التشيكية. ورأى أنه من غير الضروري تكرار الحجج الصحيحة التي قدمتها تلك الوفود. ومع ذلك، رأى الوفد أنه من المهم الإشارة إلى أنه لا ينبغي تغيير منهجية التخصيص بالطريقة المقترحة. وبالتالي، لم يوافق الوفد على أن يساهم اتحادا لاهاي ولشبونة، مع عدم قدرتهما على الدفع، بنسبة اسمية قدرها 1 بالمئة من إيراداتهما في المصروفات المشتركة.

238. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأشار إلى أن المجموعة نسَّقت في اليوم السابق بشأن مسألة منهجية التخصيص. ورأى الوفد أنه لا ينبغي تغيير منهجية التخصيص وأن يتم احترام مبدأ التضامن.

239. وأيَّد وفد ليتوانيا البيان الذي أدلى به وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأيَّد الحجج التي أعرب عنها عدد من الوفود، هي وفود إيطاليا وفرنسا والجمهورية التشيكية وسويسرا والاتحاد الروسي. وإيران (جمهورية - الإسلامية) والمجر. وأشار الوفد إلى أنه يؤيد النظام الحالي ومبدأ التضامن.

240. ورأى وفد الصين أنه إذا كان من المزمع جعل طريقة التخصيص ثابتة، فينبغي أن تكون من منظور استراتيجي وطويل الأجل. وينبغي أن تخدم التنمية السليمة لنظام الملكية الفكرية العالمي. وأفاد الوفد بأنه إذا طُلب من تلك الاتحادات غير القادرة على الدفع أن تشارك في بعض التمويل، فإن ذلك سيؤثر بشكل خطير على تطورها وعلى تطور المنظمة. ولذلك، رأى الوفد أنه ينبغي للويبو التمسك بطرق التخصيص الحالية. وقبل الوصول إلى اتفاق، يجب ألا تكون هناك أي تغييرات في النظام الحالي. وأعرب الوفد عن رغبته في مواصلة المشاركة البناءة في المناقشات اللاحقة بشأن هذه المسألة.

241. وأيّد وفد المكسيك الحجج التي سبق أن تقدمت بها وفود أخرى. وقال إن الوفود أعربت عن عدم تأييدها لاقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أو لتغيير المنهجية.

242. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وحافظ على تأييده للنهج الموَّحد بالنسبة لإيرادات المنظمة وكذلك لمنهجية التخصيص الحالية للنفقات، بما في ذلك المصروفات المشتركة، بحسب كل الاتحاد. وأشار إلى أن المجموعة استمعت بعناية إلى اقتراح وفد الولايات المتحدة الأمريكية، وتشكرهم على جهودهم. ومع ذلك، رأت أن الاقتراح جاء في اليوم الأخير من مداولات لجنة البرنامج والميزانية وليس هناك وقت كاف لمناقشته. وأفادت المجموعة بأنها ستحتاج إلى مزيد من الوقت

للمشاركة والحصول على التعليمات اللازمة من العواصم. وأوضحت المجموعة أنها غير مستعدة، في الوقت الحالي، للمشاركة في الاقتراح.

243. وأيّد وفد البرتغال الموقف الذي سبق وأن أعربت عنه وفود إيطاليا وفرنسا وسويسرا وأعضاء آخرون. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن مسألة أن تكون الويبو مؤَحدة وكذلك عدم تغيير المنهجية قد تم إيضاحها بجلاء شديد. ورأى الوفد أيضا أن مقترحات الميزانية لا ينبغي أن تستهدف اتحادات أو هيئات معينة في الويبو وبالتالي أعرب عن عدم تأييده للاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية.

244. وشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس على السماح لوفده بالحديث للمرة الثانية. وأعرب الوفد عن تقديره لتأييد بعض الوفود لاقتراحه السابق. وأضاف أنه بعد الاستماع إلى قلق مجموعة آسيا والمحيط الهادئ وغيرهم إزاء ميزانية الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات، وخاصة عجزها المتوقع، فإنه سيقدم اقتراحا إضافيا. واقترح الوفد أن تتلقى الاتحادات الستة المموَّلة من الاشتراكات والمؤتمر جميع الإيرادات المتنوعة. وأفاد بأن منهجية التخصيص التي تم تطبيقها منذ عام 2008 تعاملت مع الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات كمجموعة وخصصت إيرادات متنوعة للمجموعة ككل، وهي حصة واحدة مساوية للحصص المدفوعة لكل نظام من أنظمة التسجيل. وفي الواقع، فإنها تتلقى أقل من ذلك. ويبدو أنها مسألة تتعلق بالسهولة والراحة. ورأى الوفد أنه من الإنصاف إعادة النظر في ذلك الجزء من منهجية التخصيص. وأشار إلى أن اتحاد لشبونة ليس لديه أي استثمارات ولا يسهم ماليا في رفاهية المنظمة. وسنوات بعد سنوات، لم يكن سوى نفقة على المنظمة. ونتيجة لذلك، ليس من العدل أن يحصل على أي من مزايا الإيرادات المتنوعة للمنظمة. ورغبة من الوفد في معالجة هذا الظلم، وفي بعض النواحي، للرد على وفد سويسرا، اقترح الوفد أن يتم، في الصفحة 165، تحت تخصيص الإيرادات بحسب كل اتحاد، النقطة 5، تعديل اقتراح البرنامج والميزانية بحيث يتم منح الإيرادات المتنوعة في حصص متساوية لكل اتحاد، مما يعني أن كل اتحاد مموَّل من الاشتراكات واتحاد مموَّل من الرسوم سيحصلان على نفس المبلغ. وأفاد بأنه يتعين على الأمانة بالمثل إجراء التعديلات المقابلة على بقية المرفق الثالث. ولم يؤيد الوفد اقتراح وفدي إيطاليا وسويسرا بإدراج بديل المرفق الثالث في وثيقة الأسئلة والأجوبة في البرنامج والميزانية.

245. وشكر وفد سنغافورة وفد الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتراح. وأوضح الوفد بيانه الافتتاحي نيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وبيَّن أن الإشارة إلى الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات هي إشارة إلى اتحاد واحد وأن تخصيص 1 بالمئة سيؤثر على الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات واتحاد لاهاي وكذلك اتحاد لشبونة. وأفاد الوفد بأن المجموعة أحاطت علما بالاقتراح المقدم من وفد الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن، كما ذكر وفد أوغندا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، جاء الاقتراح في وقت متأخر وسوف تحتاج الدول الأعضاء إلى مزيد من الوقت للنظر في الاقتراح.

246. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن اتحاد لشبونة يُصر على تطبيق منهجية التخصيص التي بدأت في عام 2008. وبالنظر عن كثب إلى هذه المنهجية، أشار الوفد إلى أن اتحاد لشبونة ساهم في عام 2008 في البرنامج 2 (العلامات التجارية والرسوم والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية). ويقوم هذا البرنامج بعمل مهم، بما في ذلك دعم اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والرسوم والتصاميم الصناعية والمؤشرات الجغرافية. كما يدعم الندوة التي تعقد كل سنتين حول المؤشرات الجغرافية، والتي عُقدت في الأسبوع الماضي في البرتغال، والتي تضمنت عرضا حول اتفاق لشبونة. ورأى الوفد أنه من الصواب أن يسهم اتحاد لشبونة في مصروفات الندوة، لأنها تنطوي على الترويج لاتفاق لشبونة. وبالنسبة

للثنائية 21/2020، يبدو أن هناك إغفال حيث لن يسهم اتحاد لشبونة في البرنامج 2. ورأى الوفد أن هناك رقابة من جانب الأمانة في عدم تنفيذ متطلبات اتحاد لشبونة للمساهمة في التكاليف البرنامجية للمؤشرات الجغرافية. واقترح الوفد تصحيح الرقابة والزام اتحاد لشبونة المساهمة في البرنامج 2.

247. وأشار وفد إيطاليا إلى أنه قد تم بالفعل إغلاق باب النقاش حول كل برنامج على حدة. وأفاد بأنه يتفهم وجهة نظر وفد الولايات المتحدة الأمريكية، ومع ذلك، فقد تأخر للغاية تقديم هذا الاقتراح لأن ذلك من الممكن أن يعيد فتح باب النقاش، الذي تم إغلاقه بالفعل منذ وقت، حول كل برنامج.

248. وذكر وفد سويسرا أنه يبدو أنه تفاجأ بمقترحات اللحظة الأخيرة، والتي في الحقيقة لا تغير أي شيء من موقفه الأساسي. وكرر الوفد موقفه بأنه لا يمكنه تأييد الاقتراح المقدم لأنه لا يتضمن أي تحسينات مقارنة بالطريقة التي تم تطبيقها حتى الآن. وأعرب الوفد عن رغبته في الحفاظ على منهجية التخصيص التي استخدمت في الميزانية الحالية لاستخدامها أيضا في ميزانية 21/2020.

249. وتناول وفد فرنسا مخاوف بعض الوفود بشأن عجز الاتحادات المموَّلة من الاشتراكات، وذكر أن تلك الاتحادات يتم تمويلها في المقام الأول من خلال اشتراكات قانونية من الدول الأعضاء، وبالتالي فإنها تُعتبر من الدرجة الأولى. وهناك حاجة للتأكد من أنه تم دفع متأخرات بعض الدول الأعضاء قبل طرح أي نوع آخر من التغيير في المنهجية. وإذا كانت الويبو قد استردت هذه المتأخرات فعليا، فإن هذه المتأخرات ستغطي ثلثي العجز الحالي للاتحادات المموَّلة من الاشتراكات البالغ 0.38 مليون.

250. وردَّ وفد الولايات المتحدة الأمريكية على وفد إيطاليا، وذكر أن البرنامج 2 قد تمت الإشارة إليه فقط في المرفق الثالث وبالتالي يمكن تناوله في تلك المرحلة.

251. وأشار وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) إلى أن المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ من حقوق الملكية الفكرية كما في حالة حق المؤلف والعلامات التجارية والبراءات والتصاميم. وتلتزم الويبو بتعزيز حماية جميع أنواع الملكية الفكرية وأشكالها، بما في ذلك المؤشرات الجغرافية وتسميات المنشأ. وبناء على ذلك، أعرب الوفد عن اعتقاده بأنه ينبغي إعطاء أهمية متساوية لجميع أنظمة التسجيل الدولية في الويبو. ورأى الوفد أن الاقتراح الأخير الذي تقدم به وفد الولايات المتحدة الأمريكية سيكون ضارا للغاية لبعض الاتحادات ولن يكون مناسبا وفقا لمبادئ المنظمة. وشدَّد الوفد على أهمية حسن أداء جميع الاتحادات، وذكر أنه ينبغي الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يؤثر سلبا على مسؤوليات الاتحادات والتزاماتها. ورأى الوفد أن المنهجية المقترحة يمكن أن تكون تمييزية ويمكن أن تعرض وظيفة بعض الاتحادات للخطر. ويتطلب تغيير منهجية التخصيص مناقشة مستفيضة من قِبل لجنة البرنامج والميزانية. وكمسألة مبدأ، لم يوافق الوفد على تغيير منهجية التخصيص. وذكر الوفد أنه على استعداد لمناقشة هذه المسألة في الجلسة التالية للجنة البرنامج والميزانية، ولكن بالتأكيد للثنائية المقبلة، وأشار إلى أنه لا يمكنه تأييد أي تغيير في المنهجية.

252. وصرَّح وفد إيطاليا بأنه يرى أن البرامج التي تمت مناقشتها والموافقة عليها خلال الدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية لا يمكن إعادة فتحها. وأوضح أن المرفق الثالث يشتمل على عدة برامج، لذلك من غير المنطقي أنه بسبب

ذِكر أحد البرامج في المرفق الثالث أن يتم إعادة فتح باب المناقشات. وإذا تم إعادة فتح المناقشات حول البرنامج 2، فيمكن إعادة فتحها حول أي برنامج آخر تم ذكره في المرفق الثالث.

253. وأشار الرئيس إلى مختلف وجهات النظر، وقال إنه لا يريد إعادة فتح كل برنامج على حده. وأشار إلى أنه قد تم إحراز تقدم جيد للغاية. ومن أجل التوصل إلى اتفاق، يتعين على لجنة البرنامج والميزانية إيجاد حل للمسألة المعلقة.

254. وردَّ وفد الولايات المتحدة الأمريكية على بيان وفد إيطاليا، وأوضح أنه لا يطلب أي تغيير بالضرورة في البرنامج 2. وهناك بالفعل إشارة عن التعاون بين البرنامج إلى البرنامج 32. وأفاد الوفد بأنه يسعى لأن يساهم اتحاد لشبونة في العمل البرنامجي للبرنامج 2. وإذا تضمن البرنامج 2 مؤشرات جغرافية، فمن المنطقي أن يساهم اتحاد لشبونة أو نظام لشبونة في ذلك.

255. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، ذكر الرئيس أنه لا يبدو أن هناك أي تحرك أقرب لحل المسألة المعلقة الخاصة بمنهجية التخصيص بحسب كل اتحاد. وأشار الرئيس إلى أن بعض الوفود قد طلبت بعض الوقت للنظر في المسألة، والتي تمت الإشارة إليها على نحو جيد، ولكن نظرا لوجود معارضة لاقتراحات بعضها البعض، فإن المزيد من الوقت في ذلك اليوم لن يساعد بالضرورة في دفع لجنة البرنامج والميزانية قدما بشأن تلك الاقتراحات المحددة. واقترح الرئيس الانتقال إلى مشروع قرار بشأن البرنامج والميزانية للثنائية. وكما حدث في الثنائيتين الأخيرتين، سيشير القرار إلى مسألة واحدة لا يمكن للوفود التوصل إلى اتفاق بشأنها مع الجمعيات العامة من أجل مواصلة النظر فيها. وأفاد الرئيس بأنه سيعمل مع الأمانة على مشروع قرار بشأن البند 11 من جدول الأعمال كي تنظر فيه الوفود. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، رفع الرئيس الجلسة ودعا إلى معاودة الاجتماع في الساعة 12:30 بعد الظهر.

256. ورحّب الرئيس بالعودة إلى الجلسة العامة. وأفاد بأنه تم توزيع نسخ من مشروع المقرر المقترح للبند 11 من جدول الأعمال لتنظر فيه الوفود. وأوضح الرئيس أن المقدمة والفقرتين 1 و2 يجب أن يكونوا مألوفين إلى حد ما للوفود، وأعرب عن أمله في أن يعكسوا بأمانة ما تم الاتفاق عليه بالفعل خلال هذا الأسبوع. وكل شيء باستثناء النقطة 3 يجب أن يكون ذا لغة مألوفة. وتناول الرئيس الفقرة 3، التي هي عبارة عن نص تراه الوفود لأول مرة، وذكر أنه بذل قصارى جهده للوقوف بأمانة في القرار على الآراء التي يشير إلى نقاط اختلاف الوفود. ومن المؤسف أن لجنة البرنامج والميزانية لم تتقدم كثيرا في هذه المسألة. وصرَّح الرئيس أنه قدم أقصى ما يمكنه للوفود التي عليها اتخاذ هذا القرار وتقديمه إلى الجمعية العامة وليس إلى الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. وفيما يتعلق بالفقرة 3 الجديدة، أحال الرئيس الوفود إلى القرار السابق للدورة التاسعة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية حيث كانت هناك لغة متفق عليها في تلك المرحلة. وأكد الرئيس من جديد أنه بذل قصارى جهده للوقوف على مواطن الخلاف حول هذه القضية. ثم فتح الرئيس الباب للتعليقات.

257. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على الوثيقة والتصويب المقترح للبرنامج والميزانية للثنائية 2021/20. وذكر الوفد أنه كان لديه إمكانية مناقشة ذلك أثناء عمله مع الوفود والأمانة. وأشار، فيما يتعلق بالموضوع الوارد في وثيقة التصويب، إلى أن هذه القضية قد ظهرت مؤخرا وأن لها أهمية كبيرة بشكل عام بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة. واقترح الوفد نقطة اتخاذ قرار، تسمح للوفد أن ينظر، بمزيد من التفصيل، في هذه المسألة في الدورة القادمة للجمعيات. وطلب الوفد من الأمانة إعداد وثيقة معلومات أكثر تفصيلا عن آليات التمويل. وطلب الوفد إدراج ما يلي في القرار الخاص بالبند 11 من جدول الأعمال: توصي إلى الجمعيات بالرجوع إلى المسألة المطروحة في الوثيقة WO/PBC/30/10 Corr. عند اعتماد البرنامج والميزانية

للثنائية 21/2020 إبّان سلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو. وطلبت أيضا من الأمانة موافاة الجمعيات بوثيقة عمل تبيّن المبلغ المحدد المترتب على قرار المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية رقم 4138، وتفاصيل منهجية حسابه، ومصادر وآليات تمويله.

258. وأشار الرئيس إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يستمع فيها بعض الوفود إلى لغة الاقتراح المقدم من وفد الاتحاد الروسي. وذكر الرئيس أن الاقتراح يتعين وضعه في نسخة ورقية. وطلب الرئيس من وفد الاتحاد الروسي إرسال النص إلى الأمانة حتى يمكن إدراجه في مشروع القرار. وطلب الرئيس من وفد الاتحاد الروسي الاتصال بالأمانة بعد نهاية الجلسة الصباحية ليعرف بالضبط كيفية تنفيذ الطلب في الممارسة العملية، وما تحتاج الأمانة بالضبط إلى تقديمه. ثم فتح الرئيس الباب للتعليقات.

259. وذكر وفد المكسيك أنه يرى أن الاقتراح المقدم من وفد الاتحاد الروسي يهدف إلى الحصول على مزيد من الوضوح والمعلومات في جلسة الجمعيات حول التدابير التي ستحتاج الأمانة إلى اتخاذها من أجل تنفيذ القرار. ورأى الوفد أن هذه نقطة صحيحة، وأن الحصول على مزيد من المعلومات حول الحكم سيساعد بلا شك الوفود على فهم الآثار المترتبة على المنظمة بشكل أفضل، وبالتالي يمكن للوفد تأييد الاقتراح.

260. وشكر وفد كرواتيا وفد الاتحاد الروسي على اقتراحه. ومع ذلك، فهذه هي المرة الأولى التي يرى الوفد فيها الاقتراح، لذلك طلب الوفد العودة إليه بعد الغداء لأنه لم يستشر المجموعة.

261. واقترح الرئيس إرسال النص المقترح من وفد الاتحاد الروسي، وبتأييد من الوفود، كفقرة 4 جديدة، إلى المنسقين الإقليميين كوثيقة كاملة جديدة. ودعا الرئيس المنسقين الإقليميين لمقابلته حول المنصة في 5 دقائق إلى الساعة 3:00 بعد الظهر من أجل إعطائه فكرة عما إذا كانت لجنة البرنامج والميزانية يمكن أن تتوصل إلى قرار. وسوف يتيح الوقت للشروع في بعض الإجراءات المطبعية والنهائية بالتوازي مع اتخاذ قرار رسمي في إطار البند 11 من جدول الأعمال. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، رفع الرئيس الجلسة صباحا.

262. ورحّب الرئيس بالعودة إلى الاجتماع بعد ظهر ذلك اليوم، وأشار إلى أنه لا يزال هناك قرار في إطار البند 11 من جدول الأعمال. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تتاح للوفود الفرصة لقراءة مشروع القرار واستعراضه ومناقشته. وأفاد بأنه، من واقع مناقشاته مع المنسقين الإقليميين، يبدو أنه لا يوجد خلاف على القرار. واقترح الرئيس اتخاذ القرار. ثم انتقل الرئيس إلى قراءة القرار الذي تم اعتماده:

263. إنّ لجنة البرنامج والميزانية، إذ أكملت الاستعراض الشامل لاقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، كما ورد في الوثيقتين WO/PBC/30/10 و.WO/PBC/30/10 Corr،

"1" وافقت على ما يلي:

(أ) إدراج مؤشري أداء جديدين في البرنامج 19 كما يلي:

- *النسبة المئوية لمنشورات الويبو الرائدة التي يُترجم ملخصها التنفيذي إلى كل اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ أساس المقارنة 62.5% (5 من أصل 8)؛ الهدف 100%؛*

- النسبة المئوية لمنشورات الويبو العامة بشأن المسائل الموضوعية للملكية الفكرية التي نُشرت في الثنائية 21/2020 وتُرجمت إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة؛ أساس المقارنة 0% (0 من أصل 4)؛ الهدف 100%؛

(ب) زيادة ميزانية خلاف الموظفين المخصصة للبرنامج 27 بمبلغ 800,000 فرنك سويسري لأغراض تحقيق هدف كل من مؤشرَي الأداء المذكورين في الفقرة الفرعية (أ) السابقة؛

(ج) تخفيض المبلغ المقترح بمقدار 1,655,800 فرنك سويسري مقابل الاعتماد المخصص لبرنامج الويبو للمكافآت والتقدير في البرنامج 23، وإدخال ما يستتبع ذلك من تغييرات في الصفحات 19 و21 و23 و24 و142 (النسخة الإنكليزية) ومنها حذف عبارة "برنامج الويبو للمكافآت والتقدير". وسيستخدم الاعتماد الناتج البالغ 1,152,000 فرنك سويسري للمكافآت الفردية والجماعية على النحو المحدد في برنامج الويبو للمكافآت والتقدير، أي:

- مكافأة "تحقيق التميز"؛
- مكافأة "رسم المستقبل"؛
- مكافأة "العمل يداً واحدة"؛
- مكافأة "التصرف بمسؤولية".

وتُستثنى من ذلك المكافآت على مستوى المنظمة؛

"2" وطلبت من الأمانة القيام بما يلي:

(أ) إصدار نسخة منقحة من وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 تبيّن التعديلات المذكورة في الفقرة الفرعية "1" السابقة؛

(ب) واقتراح نسخة مراجعة لسياسة اللغات في الويبو إبّان الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية؛

"3" ووافقت على مناقشة المسألة العالقة لمنهجية تخصيص الإيرادات والنفقات لكل اتحاد في الويبو والمستخدمة في إعداد المرفق الثالث "تخصيص الإيرادات والنفقات للثنائية 21/2020 بحسب كل اتحاد"، بما في ذلك نسخة المرفق الثالث المدرجة في وثيقة "الأسئلة والأجوبة" والتي لا تشمل المساهمة الاسمية البالغة 1 بالمئة من الإيرادات المقدَّرة للاتحادات الممولة من الاشتراكات واتحاد لاهاي واتحاد لشبونة في المصروفات المشتركة، خلال سلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو؛

"4" ووافقت على الرجوع إلى المسألة المطروحة في الوثيقة WO/PBC/30/10 Corr. عند اعتماد البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020 إبّان سلسلة الاجتماعات التاسعة والخمسين لجمعيات الدول الأعضاء في الويبو؛ وطلبت

أيضاً من الأمانة موافاة الجمعيات بوثيقة عمل تبيّن المبلغ المحدد المترتب على قرار المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية رقم 4138، وتفاصيل منهجية حسابه، ومصادر وآليات تمويله.

البند 12 من جدول الأعمال التعديلات المقترح إدخالها على سياسة الويبو الخاصة بالاستثمارات

264. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/30/12.

265. وافتتح الرئيس البند 12 من جدول الأعمال، التعديلات المقترح إدخالها على سياسة الويبو الخاصة بالاستثمارات، كما ورد في الوثيقة WO/PBC/30/12. ودعا الرئيس الأمانة إلى عرض الوثيقة.

266. وأوضحت الأمانة أن الجمعيات اعتمدت سياسة الويبو المعدَّلة الخاصة الاستثمارات في عام 2017، وتم تنفيذها بعد ذلك تنفيذا كاملا بحلول نهاية فبراير 2018. وبعد التنفيذ، تمت مراقبة استثمارات الويبو وتقديم تقارير عنها على نحو منتظم من قبل مستشاري الاستثمار، على أساس شهري، وأمين الحفظ، على أساس يومي مع الإبلاغ عن أي انتهاك للسياسة على الفور، ومن قِبل فريق الخزانة المالية، على أساس يومي وفي الوقت الفعلي، ومن قِبل اللجنة الاستشارية للاستثمارات التي تتلقى تقارير منتظمة. وتم الكشف في البيانات المالية لعامي 2017 و2018 عن استثمارات الويبو في النقد الأساسي والاستراتيجي. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة الرقابة، في استعراضها لتقارير الويبو عن الاستثمارات في عام 2018، أن الويبو وضعت آليات كافية لإدارة استثمارات المنظمة وصونها ورصدها. ووفقا للسياسة الخاصة بالاستثمارات، تم الانتهاء من استعراض سنوي أجرته اللجنة الاستشارية للاستثمارات استنادا إلى التوصيات المتعلقة بالتعديلات المقدمة من المراقب المالي. واقترح تلك التعديلات مستشارو الاستثمار الخارجيين للويبو الذين حددوا عناصر في السياسة الحالية سوف تستفيد من الوضوح الإضافي، أو التي، إذا لم يتم تعديلها، ستحد من قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها الاستثمارية. ونتيجة لذلك، أوصت اللجنة الاستشارية للاستثمارات، بمساعدة المستشارين الخارجيين، بإدخال تغييرين على السياسة، وهما كالتالي: (1) تحديد وتيرة استعراضات استراتيجية الاستثمار، وخاصة لأن هذه الاستراتيجية تطبق على الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل مع ملاحظة أن سياسة الاستثمار يتم تنفيذها بالكامل؛ و(2) توضيح نسبة الاستثمارات المسموح بها في السياسة التي يتعين الاحتفاظ بها في الأصول ذات العائد المرتفع. وأفادت الأمانة بأنه من المهم ملاحظة أنه سيتم الحصول على جميع تلك الأصول ذات العائد المرتفع من خلال صناديق الاستثمار المجمعة المتنوعة بشكل جيد. وأوضحت أن الويبو لن تستثمر بصورة مباشرة في أي من المنتجات ذات العائد المرتفع، وسيكون استهدافها لأي أصل معين من الأصول صغيرا نسبيا.

267. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وشكر الأمانة على ما قامت به من عمل في التعديلات المقترح إدخالها على سياسة الاستثمارات كما وردت في الوثيقة WO/PBC/30/12. وأعربت المجموعة عن تقديرها لحقيقة أن الويبو أكملت، منذ اعتماد هذه السياسة في الجمعية العامة السابعة والخمسين، تنفيذ استراتيجيات الاستثمار للنقد الاستراتيجي والأساسي، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية للاستثمارات ووافق عليه المدير العام. كما أعربت المجموعة عن تقديرها لأن لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة أكدت، في استعراضها لعام 2018، وجود آليات كافية لإدارة استثمارات المنظمة وصونها ورصدها. ورحّب المجموعة بأن التعديلات المقترحة جاءت مصحوبة بتوضيحات من الأمانة وظهرت في المرفق. وأيّدت المجموعة إجراء استعراضات في المستقبل لسياسات الاستثمارات وأعربت عن رغبتها في

إدراج بيان قابلية تحمُل المخاطر للويبو المتعلق بالاستثمارات في السياسة المعدَّلة الخاصة بالاستثمارات. ورأت المجموعة أنه يتعين على لجنة البرنامج والميزانية الموافقة على السياسة المقترحة الخاصة بالاستثمارات.

268. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الأمانة على إعداد التعديلات المقترح إدخالها على سياسة الاستثمارات. ورحّبت المجموعة بتلك التعديلات وأعربت عن تقديرها للأمانة على توفير الشفافية وتقديم الإيضاحات لكل من تعديل من التعديلات المقترح إدخالها على السياسة. وفي محاولة من المجموعة لضمان تمتع اللجنة الاستشارية للاستثمارات بالمرونة في إجراء الاستعراضات حسب الحاجة مع مراعاة الاهتمام بالأساليب المتجددة للاستثمارات، أعربت المجموعة عن اهتمامها بما إذا كانت هناك قيمة في إجراء الاستعراضات المشار إليها في الفقرة 8 (د) في نفس وقت اجتماعات اللجنة الاستشارية للاستثمارات. وأبدت المجموعة رغبتها في التأكد من أن بيان الويبو المحدَّث بشأن قابلية تحمُل المخاطر الوارد في الوثيقة WO/PBC/29/5، لا سيما الجوانب المتعلقة بالاستثمارات، سينعكس في السياسة المعدَّلة الخاصة بالاستثمارات.

269. وأيَّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء. وأعرب الوفد عن تقديره للإيضاحات التي قدمتها الأمانة من أجل مراجعات السياسة، والتي اعتبرها الوفد ثانوية وتقنية. ورأى الوفد أن تقليص وتيرة اجتماعات اللجنة الاستشارية للاستثمارات والاستعراضات لتكون أقل من ربع سنوية يُعد أمرا مناسبا، شريطة أن تظل الرقابة على استثمارات المنظمة شديدة. وأيَّد الوفد توصية مقدمة من لجنة البرنامج والميزانية بأن تعتمد جمعيات الويبو تلك التعديلات في دورتها المقبلة.

270. وشكر وفد الاتحاد الروسي الأمانة على إعداد التصويبات التي أجرتها على سياسة الاستثمارات. وأيَّد الوفد الرأي القائل بأن التغييرات المقترحة ستؤدي إلى قدر أكبر من الشفافية، وستمكن من إجراء تحليل للوضع الحالي بكفاءة والرد على أي تغييرات في الأسواق المالية. وأشار الوفد إلى النتائج الإيجابية التي خلُصت إليها لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن إنشاء الويبو لآليات إدارة الاستثمارات، والقيام بالحفاظ على مستوى تلك الآليات والإشراف عليها. وأيَّد الوفد مشروع القرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والميزانية بشأن التصويبات، وإحالتها إلى جمعيات الويبو كتوصية.

271. وردّت الأمانة على النقطة التي أثارها وفد كندا باسم المجموعة باء، وأوضحت أن اللجنة الاستشارية للاستثمارات تستعرض سياسة الاستثمارات كلما اجتمعت ولهذا يحدث ذلك أثناء اجتماعاتها، ويمكنهم وضعها على جدول أعمالهم كلما أرادوا ذلك. وأضافت أن مستشاري الاستثمار المستقلون يحضرون جميع اجتماعات اللجنة الاستشارية للاستثمارات. ويمكن لأعضاء اللجنة الاستشارية للاستثمارات طرح أسئلة حول استراتيجية الاستثمار عليهم في أي دورة. وردا على النقطة التي أثارها وفد لاتفيا، أوضحت الأمانة أن أي تغييرات يتم إدخالها على سياسة الاستثمارات ستأتي إلى لجنة البرنامج والميزانية. وتناولت الأمانة على النقطة التي أثارها بعض الوفود بشأن سياسة الاستثمارات التي تشير إلى بيان قابلية الويبو لتحمُل المخاطر، وذكرت الأمانة أن هاتين الوثيقتين ستؤخذان في الاعتبار معا. ثم التمست الأمانة من الرئيس توضيحا بشأن ما إذا كان ذلك يتطلب أي تغيير في مشروع المقرر المقترح.

272. واستعاد الرئيس الكلمة وذكر أن السؤال المحدد الذي طرحه الوفدان فيما يتعلق بتلك النقطة قد تمت الإشارة إليه جيدا. ثم سأل الرئيس الوفود عما إذا كانوا يطلبون أيضا إجراء تغيير في فقرة القرار. ونظرا لعدم وجود طلبات للحصول على الكلمة، اعتبر الرئيس أن القرار مقبول لدى الوفود وأن الإيضاحات تفي بمتطلباتهم، وأنهم راضين عن فقرة القرار بصيغتها الحالية. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، شرع الرئيس في قراءة فقرة القرار التي تم اعتمادها.

273. أوصت لجنة البرنامج والميزانية بأن توافق جمعيات الويبو، كلٌّ فيما يعنيها، على التعديلات التي أُدخلت على سياسة الاستثمارات (الوثيقة WO/PBC/30/12).

البند 13 من جدول الأعمال وضع عملية الإصلاح الدستوري

274. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/30/13 Rev.

275. وافتتح الرئيس البند 13 من جدول الأعمال، بعنوان وضع عملية الإصلاح الدستوري، الوارد في الوثيقة WO/PBC/30/13 Rev. وأشار الرئيس إلى أن الوثيقة تتناول وضع عملية الإصلاح الدستوري في الويبو فيما يتعلق بتنفيذ تعديلات عامي 1999 و2003. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم البند 13.

276. وأوضحت الأمانة أنه في دورتها الثامنة والعشرين، ناقشت لجنة البرنامج والميزانية موضوع عملية الإصلاح الدستوري وطلبت بعد ذلك من الأمانة تقديم تقرير إلى الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية عن وضع تنفيذ تعديلات عامي 1999 و2003. وبناء عليه، تتناول الوثيقة WO/PBC/30/13 Rev. وضع عملية الإصلاح الدستوري في الويبو فيما يتعلق بتنفيذ تلك التعديلات. وكما هو وارد في الوثيقة، فإن تعديل عام 1999 على اتفاقية الويبو سيَقصر عدد ولايات المدير العام على فترتين ثابتتين مدة كل منهما ست سنوات. وفيما يلي التعديلات التي سيتم إدخالها على اتفاقية الويبو لعام 2003 وغيرها من المعاهدات التي تديرها الويبو: "1" إلغاء مؤتمر الويبو؛ "2" إضفاء الطابع الرسمي على نظام الاشتراكات الموَّحدة والتغييرات في فئات الاشتراكات التي يتم تطبيقها منذ عام 1994؛ "3" تُعقد دورات عادية سنوية (وليس كل سنتين) للجمعية العامة للويبو ولجمعيات الاتحادات الأخرى التي تديرها الويبو. وحتى ذلك التاريخ، لم يدخل أي من هذه التعديلات حيز التنفيذ لأن المدير العام لم يتلق بعد العدد المطلوب من الإخطارات بقبول التعديلات من الدول الأعضاء في الويبو. ومنذ الدورة الثامنة والعشرين للجنة البرنامج والميزانية، أجرت الأمانة استعراضا مفصلا وشاملا لحالة القبول من جانب الدول الأعضاء. ووفقا لذلك، تم إرسال مذكرة إعلامية بتاريخ 27 فبراير 2019 إلى كل دولة عضو. وكذلك تلقت الأمانة عدة طلبات من الدول الأعضاء للحصول على معلومات إضافية بشأن عملية الإصلاح الدستوري، بما في ذلك طلبات الحصول على نُسخ معتمدة من نص عام 1999 و/أو تعديلات 2003 على اتفاقية الويبو ومعاهداتها التي تديرها الويبو. وعلاوة على ذلك، تتلقى الأمانة تحديثات من إحدى الدول الأعضاء فيما يتعلق بحالة عملية التصديق الوطنية لتلك الدولة. ومنذ آخر عرض قدمته الأمانة حول هذه المسألة، تلقى المدير العام إخطارين إضافيين بقبول تعديل عام 1999، مما رفع إجمالي عدد الإخطارات المستلمة إلى 55 من أصل 129 طلبا لتعديل عام 1999. وفيما يتعلق بحزمة التعديلات لعام 2003، تلقى المدير العام أيضا إخطارين إضافيين بالقبول، مما رفع إجمالي عدد الإخطارات المستلمة إلى 21 من أصل 135 المطلوبة لحزمة التعديلات لعام 2003. وتم اقتراح أن تحيط لجنة البرنامج والميزانية علما بوضع عملية الإصلاح الدستوري على النحو المبيَّن في الوثيقة WO/PBC/30/13 Rev.

277. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، ورحّب بالجهود التي بذلتها الأمانة للوصول إلى الدول الأعضاء من أجل المضي قدما في التصديق على حزمة الإصلاحات الدستورية لعامي 1999 و2003. وشكرت المجموعة باء الأمانة على العرض التقديمي وأشارت إلى أن هذه العملية قد أسفرت عن تصديقات إضافية، ومع ذلك لا يزال هناك طريق طويل للوصول إلى الأرقام المطلوبة لكلتا الحزمتين. وأعربت المجموعة باء عن رغبتها في تسجيل اهتمامها بتقديم عرض رسمي من الأمانة ورحّبت بالفعل بالعرض الذي تم تقديمه للتو. وحثت جميع الدول الأعضاء على مواصلة جهودها من أجل الوصول إلى العدد المطلوب

من التصديقات من أجل المواءمة بين النصوص الرئيسية للمنظمة والأداء التشغيلي الذي قررته الدول الأعضاء في عامي 1999 و2003.

278. وتحدث وفد لاتفيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وأعرب عن تقديره للأمانة على اتصالها بالدول الأعضاء بشأن مسألة التصديق على تعديلات عامي 1999 و2003 في إطار عملية الإصلاح الدستوري. وأشارت المجموعة إلى وجود 54 إخطار فقط من 129 إخطارا مطلوبا لدخول تعديلات عام 1999 حيز التنفيذ و19 فقط من أصل 135 مطلوبا لحزمة تعديلات 2003[1]. ولذلك، حثت المجموعة الدول الأعضاء على التفكير في إمكانية قبول التعديلات، والمساهمة، بهذه الطريقة، في عملية الإصلاح الدستوري للمنظمة.

279. وشكر وفد الصين الأمانة على تقديمها تقريرا مرة أخرى عن حالة تنفيذ تعديلات عامي 1999 و2003. ورأى الوفد أن عملية الإصلاح الدستوري للمنظمة تمثل عنصرا هاما من عناصر الإصلاح في المنظمة بشكل عام، مما يساعد على زيادة كفاءة المنظمة، ولا سيما آلية الاشتراكات الموَّحدة وكذلك وتيرة انعقاد دورات الجمعية العامة للويبو وجمعيات مختلف الاتحادات التي تديرها الويبو. وأفاد بأن تلك التغييرات المتعلقة بزيادة كفاءة المنظمة ستكون مفيدة. وأشار الوفد بأنه ينظر بعناية في تعديلات عامي 1999 و2003، وأعرب عن أمله في أن تواصل الأمانة إطلاع الدول الأعضاء على حالة تلك التعديلات.

280. وشكرت الأمانة الوفود على تعليقاتها. واستجابة لطلب وفد كندا، ذكرت الأمانة أنه سيكون من دواعي سرورها تقديم أي عرض رسمي حول هذا الموضوع بالذات.

281. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، قرأ الرئيس فقرة القرار التي تم اعتمادها.

282. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علما بوضع عملية الإصلاح الدستوري (الوثيقة WO/PBC/30/13 Rev.).

البند 14 من جدول الأعمال اختتام الدورة

283. انتقل الرئيس إلى البند 14 من جدول الأعمال، بعنوان اختتام الدورة، وأوضح أنه سيتم تعميم قائمة القرارات. وأوضح أن قائمة القرارات تتعلق بمعلومات الوفود واستعراضها للتأكد من أن كل شيء يتم تسجيله بشكل صحيح. وقد تم بالفعل اعتماد تلك القرارات. وشكر الرئيس الوفود على صداقتهم القوية، والأهم من ذلك، على المشاركة البناءة في ذلك الأسبوع، والتي تسمح للجنة البرنامج والميزانية بالتحرك في كل قضية تقريبا بطريقة سريعة وفعالة إلى حد ما. وأعرب الرئيس عن تطلعه إلى رؤية وفود الجمعيات العامة للويبو في أكتوبر. وفتح الرئيس الباب للملاحظات الختامية.

284. وتحدث وفد كرواتيا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، وهنأ الرئيس ونائبيه على توجيهاتهم القديرة للدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وشكرت المجموعة الأمانة على عملها الشاق في إعدادها للوثائق المختلفة في فترة قصيرة للغاية. كما وجهت المجموعة الشكر لمراجع الحسابات الخارجي ولجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة. وشكرت المجموعة المترجمين

[1] تستند الأرقام التي ذكرها وفد لاتفيا إلى النسخة الأصلية لوضع عملية الإصلاح الدستوري (الوثيقة WO/PBC/30/13). وتحل النسخة المنقحة (الوثيقة WO/PBC/30 Rev.) محل الوثيقة الأصلية.

الفوريين وخدمات المؤتمرات والوفود على دورهم النشط خلال لجنة البرنامج والميزانية هذا الأسبوع. وأشارت المجموعة بارتياح إلى التقدم المحرز في لجنة البرنامج والميزانية بشأن القضايا التي لم تحل وأعربت عن أملها في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن منهجية التخصيص في الجمعية العامة التاسعة والخمسين في الخريف. وأعربت المجموعة عن أمنياتها لجميع المندوبين المقيمين في العواصم برحلة عودة آمنة إلى الوطن وبعطلة نهاية أسبوع ممتعة لجميع المشاركين.

285. وتحدث وفد كندا باسم المجموعة باء، وشكر الرئيس على توجيهاته في ذلك الأسبوع ونائبي الرئيس كذلك. وشكرت المجموعة المترجمين الفوريين وقسم المؤتمرات. وأعربت عن امتنانها بوجه خاص للأمانة على العمل الشاق الذي قامت به في جدول زمني صعب في تلك السنة. وأشارت المجموعة إلى أن الأمانة في ذلك الأسبوع كانت في صميم واحدة من القضايا المعلقة. وقالت المجموعة أن ذلك أمر صعب وإنها مدركة لهذه الصعوبة وممتنة لمشاركة الأمانة في تلك المناقشة.

286. وتحدث وفد هندوراس باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وهنأ الرئيس وشكره على الطريقة التي قاد بها الدورة من خلال إدارة الوقت بطريقة فعالة في تعزيز الحوار والتفاهم وتقريب المواقف. وشكرت المجموعة الأمانة على الجهود المبذولة في تنظيم الاجتماع والمرونة فيما يتعلق ببعض الموضوعات والتعاون وإعداد التقارير للجنة البرنامج والميزانية. وأقرّت المجموعة بالإسهام المهم لجميع أعضاء الويبو المحيطين بلجنة البرنامج والميزانية. وشكرت المجموعة الدول الأعضاء الأخرى والأمانة على إنجاز الوثيقة التي ستناقَش في الجمعيات القادمة. ورأت المجموعة أن ذلك قد تعزز المعرفة التقنية وإعداد الوفود للجنة البرنامج والميزانية. وذكرت المجموعة أن ذلك قد مكّن لجنة البرنامج والميزانية من اتخاذ قرارات مهمة بشأن معظم البنود المدرجة في جدول الأعمال. وكررت المجموعة تأييدها للعمل معا في الجمعيات العامة لإيجاد حلول مفيدة للجميع فيما يتعلق بالمواضيع التي لا تزال مفتوحة. وشكرت المجموعة المترجمين الفوريين وتمنت لأولئك العائدين إلى عواصمهم رحلة آمنة وعطلة نهاية أسبوع جيدة لكل المقيمين.

287. وتحدث وفد أوغندا باسم المجموعة الأفريقية، وأعرب عن أسفه لأن لجنة البرنامج والميزانية لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء حول جميع المسائل المعلقة بشأن اقتراح البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020، وبالتالي لم تتمكن من التوصية للجمعية العامة بالموافقة على البرنامج والميزانية للثنائية 21/2020. ومع ذلك، أعربت المجموعة عن سرورها بأنه باستثناء قضية واحدة، تمكنت لجنة البرنامج والميزانية من اختتام المناقشات حول معظم المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات والرقابة وأداء البرنامج والاستعراضات المالية من بين أمور أخرى، وهو مؤشر قوي على الروح الدائمة التي تتحقق. وأشارت إلى أن هذه الإنجازات قد تم تيسيرها من خلال القيادة القديرة والمهارة للرئيس ومكتبه، وأعربت المجموعة عن تقديرها الكبير لها. وأثنت المجموعة على الأمانة لدعمها الفني وعملها الشاق. وشكرت المترجمين الشفويين وخدمات المؤتمرات على دعمهم اللوجستي الممتاز للدول الأعضاء. وأعربت المجموعة عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء لمشاركتها البناءة وما أبدته من مرونة طوال المفاوضات خلال هذا الأسبوع. وتطلعت المجموعة، بتفاؤل كبير، إلى مناقشة جميع المسائل المحالة إلى الجمعية العامة لعام 2019. وأعربت عن ثقتها في أنه من خلال المشاركة البناءة من جميع الدول الأعضاء، مع الاسترشاد بالمبادئ الأساسية لإطار التعاون بين جميع اتحادات المنظمة، سيتم إيجاد حلول مقبولة للطرفين. وأخيرا أعربت المجموعة عن أمنياتها لجميع الذين يقيمون في سويسرا بعطلة نهاية أسبوع رائعة ولأولئك الذين يسافرون خارج البلاد، برحلات آمنة إلى عواصمهم.

288. وهنّأ وفد الصين الرئيس على نجاحه في عقد الاجتماع، وأشار إلى أن حكمة الرئيس ساعدت الدول الأعضاء على تضييق هوة خلافاتهم. وشكر الوفد الأمانة على كفاءتها وشكر المترجمين الفوريين وخدمات المؤتمرات. كما توجه بالشكر إلى

جميع الوفود التي شاركت في المناقشة بطريقة بناءة. وأعرب الوفد عن رغبته في الحفاظ على هذا الموقف البناء في الجمعية العامة لحل القضية العالقة والتوصل إلى توافق نهائي في الآراء.

289. وتحدث وفد سنغافورة باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، وأثنى على الرئيس لقيادته القديرة والفعالة التي وجهت الدول الأعضاء نحو التوصيات التقدمية للجنة البرنامج والميزانية الموجهة للجمعية العامة. وشكرت المجموعة الأمانة على دعمها وتوضيحاتها خلال مناقشات لجنة البرنامج والميزانية، الأمر الذي ساعد الدول الأعضاء في مداولاتها. وشكرت المجموعة خدمات المؤتمرات والمترجمين الفوريين على عملهم الممتاز في دعم لجنة البرنامج والميزانية. وأعربت المجموعة عن تقديرها لجميع الدول الأعضاء لإظهارها المرونة والروح البناءة في مناقشات لجنة البرنامج والميزانية لإحراز تقدم إيجابي على مدار الأسبوع. وتطلعت المجموعة إلى إجراء مزيد من المناقشات البناءة التي من شأنها المساعدة في التوجيه نحو تحقيق نتائج ملموسة في الجمعية العامة. وأعربت المجموعة عن تمنياتها لجميع المندوبين العائدين إلى عواصمهم برحلة آمنة وللذين يقيمون في سويسرا بقضاء عطلة نهاية أسبوع رائعة.

290. وتحدث وفد كندا بصفته الوطنية، ورأى أن النقطة المرجعية لبرنامج الويبو للمكافآت والتقدير ينبغي أن تستند إلى الأرقام المعتمدة للثنائية الحالية، أي 120000 فرنك سويسري، كما جرت العادة. وفي جميع برامج الويبو وبنود ميزانيتها، تتم مقارنة الميزانية المقترحة للثنائية الجديدة بالثنائية الحالية. وبعد حذف 2.2 مليون فرنك سويسري لمكافآت الأداء التنظيمي للويبو، احتفظ بند الميزانية المتبقية بمبلغ 552000 فرنك سويسري. ويمثل ذلك مبلغا يتجاوز مبلغ الميزانية المعتمدة مسبقا لبرنامج المكافآت والتقدير بنسبة 368%. ويمثل مبلغ 1.15 مليون فرنك سويسري الذي ستوافق عليه الدول الأعضاء زيادة تتجاوز 850% عن الثنائية الحالية. ورأى الوفد أنه لا ينبغي تكرار هذه الزيادة الاستثنائية. والتمس الوفد من الأمانة الحرص على الشفافية في كيفية تطبيق الزيادة الاستثنائية وإبلاغ الدول الأعضاء بأثر هذه الزيادة على تحقيق أهداف برنامج الويبو للمكافآت والتقدير. وأعرب الوفد عن سروره لإلغاء بند مكافآت الأداء التي تقدمها الويبو من الميزانية، والذي أشارت إليه لجنة الخدمة المدنية الدولية في إطار الشواغل الجدية الواردة من الجمعية العامة للأمم المتحدة. وأعرب الوفد أيضا عن سروره لموافقة الدول الأعضاء على حذف الإشارات إلى هذه المكافأة. وظل الوفد على رأيه، بناءً على التفاعل المباشر مع لجنة الخدمة المدنية الدولية، بأن المكافأة التنظيمية لا تتوافق مع إرشادات مكافأة الأداء للجنة الخدمة المدنية الدولية. وأفاد بأنه في أي مناقشات مقبلة للجنة البرنامج والميزانية بشأن وثائق أو قرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية، سيكون من المفيد الاستماع مباشرة من اللجنة. وحث الوفد الأمانة على الاستماع إلى مشورة مراجع الحسابات الخارجي للويبو وأن تكون تتحلى بالحكمة وتتواصل مع الدول الأعضاء فيما يتعلق ببرنامج الويبو للمكافآت والتقدير.

291. وأيّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية البيان الذي أدلى به وفد كندا باسم المجموعة باء، وخاصة فيما يتعلق بالعمل الرائع الذي قامت به الأمانة في إدارة الدورتين المتقاربتين. وأعرب الوفد عن أسفه لأن لجنة البرنامج والميزانية لم تتمكن من التوصل إلى قرار بشأن تخصيص الإيرادات والنفقات لكل اتحاد خلال مداولاتها. وأشار إلى أن هناك أربعة عناصر فقط، وإن كانت صعبة، يتعين تناولها هذا الأسبوع، وأوضح الوفد أن مسألة التخصيص معروفة لدى أعضاء لجنة البرنامج والميزانية وأن اللجنة أمضت بعض الوقت في مايو لمناقشة هذا الموضوع. وأعرب الوفد عن أمله في أن تتمكن خلال الفترة ما بين مايو ويوليو من التوصل إلى اتفاق في هذا الأسبوع بشأن البند الحساس وبند آخر رأى الوفد أنه يمكن حله بطريقة مباشرة. وبدلا من ذلك، استمع الوفد لتكرار المواقف المعروفة في الجلسة العامة صباح ذلك اليوم. وفي سعيها للتوصل إلى اتفاق بشأن التخصيص، تمكنت لجنة البرنامج والميزانية من إحالة قائمة قوية تضم قرارات لجنة البرنامج والميزانية إلى الجمعية العامة في ذلك

الخريف بحيث تتمكن الجمعية العامة من الحصول على مزيد من الوقت لمعالجة جدول أعمالها الثقيل بالفعل الذي يشتمل على البنود المعلقة. وبدلا من ذلك، ستحتاج إلى إعادة النظر في مخصصات الإيرادات والنفقات في الجمعيات. وأعرب الوفد عن أمله في أن يقوم جميع الأعضاء المهتمين، فيما بين ذلك الوقت وموعد الجمعية العامة، بمراجعة مواقفهم وأن يكونوا على استعداد للمشاركة في الجمعيات بخيارات بناءة من شأنها دفع هذه المناقشة إلى الأمام والوصول بها إلى نقطة التسوية. ولكي تستعد الوفود لتلك المناقشات، سيطرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية المقترحات الثلاثة التي قدمها قبل انعقاد الجمعية العامة للويبو بوقت طويل. ويدرس الوفد أيضا خيارات أخرى. وعقد مشاورات غير رسمية على هامش دورة لجنة البرنامج والميزانية، ولا يزال متفائلا. وذكر الوفد أنه ليس محبطا تماما وأنه يُقدر أنه على الرغم من اختلافات الوفود، فإن المحادثات ودية ومهنية. وأعرب الوفد عن امتنانه لروح الزمالة الممتازة التي ظهرت في القاعة. وأشار إلى أن المناقشات غير الرسمية حول برنامج المكافآت والتقدير في الويبو جاءت مثمرة. وشكر الوفد جميع الوفود على مرونتها في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع، وعلى وجه الخصوص، موافقة لجنة البرنامج والميزانية على عدم توفير التمويل لمكافآت الأداء في المنظمة. ورأى الوفد أن برنامج المكافآت يجب أن يكون قائما على أساس الجدارة وأن يُمنح فقط لأصحاب الأداء الفردي والجماعي الاستثنائي، بالإضافة إلى أن يكون متماشيا مع إرشادات لجنة الخدمة المدنية الدولية. ورحّب الوفد بإجراء المزيد من المناقشات حول سياسة الويبو للمكافآت والتقدير في لجنة التنسيق لأن الوفد لا يرى أن مكافآت الأداء في المنظمة لا تزال تُشكل جزءً من السياسة العامة لها. وأشار الوفد إلى أن القرار يؤدي إلى زيادة تقريبية تبلغ عشرة أضعاف في برنامج الويبو للمكافآت والتقدير، أي من 120000 فرنك سويسري في الثنائية الحالية إلى 1.1 مليون فرنك سويسري في الثنائية 21/2020. واتفق الوفد في الرأي مع وفد كندا ووجد أن تلك زيادة مفرطة. ولذلك، شجع الوفد الأمانة على منح المكافآت بطريقة تتسم بالجدارة والشفافية. وأيد الوفد الفقرة 4 من القرار في إطار البند 11 من جدول الأعمال، وتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات خلال الجمعية العامة، حسب الاقتضاء، بشأن تطبيق الحكم رقم 4138 الصادر عن منظمة العمل الدولية. وأخيرا، شكر الوفد الرئيس على أدائه لعمله بكفاءة خلال الأسبوع. وشكر المترجمين الفوريين وخدمات المؤتمرات على دعمهم خلال المناقشات.

292. وشكر وفد الاتحاد الروسي جميع الوفود والأمانة والرئيس على المناقشات البناءة والعمل المثمر للغاية خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية. ورأى الوفد أن النتائج إيجابية للغاية. وأوضح الوفد أنه تمكن من حل عدد من القضايا المفتوحة المعلقة من الجلسات السابقة. وأعرب عن امتنانه الخاص للوفود التي تقدمت بمقترحات بشأن تعدد اللغات ورأى أن ذلك سيكون خطوة مهمة في توسيع موارد الويبو. وأعرب الوفد عن تقديره الكبير لعمل الأمانة في تنفيذ ذلك. وأبدى الوفد استعداده للعمل في المستقبل مع الوفود الأخرى. وأيّد الوفد الكلمات الرقيقة الموجهة إلى المترجمين الفوريين وخدمات المؤتمرات وتمنى للجميع نجاحا كبيرا.

293. ونظرا لعدم وجود طلبات أخرى للحصول على الكلمة، شكر الرئيس الوفود على تعليقاتهم الكريمة وتمنى للجميع عطلة سعيدة للغاية ورحلة آمنة إلى الوطن. وأعلن الرئيس اختتام الدورة الثلاثين للجنة البرنامج والميزانية.

[يلي ذلك المرفق]

ANNEX : LISTE DES PARTICIPANTS / LIST OF PARTICIPANTS

ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/
in the alphabetical order of the names in French of States)

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Mandla NKABENI (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

ALGÉRIE/ALGERIA

Sami BENCHIKH LEHOCINE (M.), directeur général, Ministère de la culture, Office national des droits d'auteur et droits voisins (ONDA), Alger

Nadji AICHE (M.), directeur, Administration, Ministère de l'industrie et des mines, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Alger

Lyes BAKOUK (M.), chef, Département finances et comptabilité, Ministère de l'industrie et des mines, Institut national algérien de la propriété industrielle (INAPI), Alger

Mohamed BAKIR (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

ALLEMAGNE/GERMANY

Jörg ROSENOW (Mr.), Head, Trademark Law, Design Law, Law against Unfair Competition, Combating of Product Piracy, Federal Ministry of Justice and Consumer Protection, Berlin

Jan POEPPEL (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ANGOLA

Alberto GUIMÃRES (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

ARGENTINE/ARGENTINA

Betina FABBIETTI (Sra.), Secretaria Segunda, Misión Permanente, Ginebra

AZERBAÏDJAN/AZERBAIJAN

Rustam AGAYEV (Mr.), Head, Intellectual Property Analysis and Policy Department, Intellectual Property Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku

Gulara MUSTAFAYEVA (Ms.), Head, Department, Financial Economy and Supply, Intellectual Property Agency of the Republic of Azerbaijan, Baku

BANGLADESH

Md. Mahabubur RAHMAN (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BRÉSIL/BRAZIL

Cauê OLIVEIRA FANHA (Mr.), Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Carolina PARANHOS COELHO (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Paula BAQUEIRO (Ms.), Assistant, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

CAMEROUN/CAMEROON

Alain NZOAB SABAS (M.), directeur, Direction des affaires générales, Ministère des arts et de la culture, Yaoundé

CANADA

Anne-Marie MONTEITH (Ms.), Senior Director, Policy, International Affairs and Research Office, Innovation, Science and Economic Development, Canadian Intellectual Property Office (CIPO), Gatineau

Gabrielle DOLGOY (Ms.), Trade Policy Officer, Global Affairs, Ottawa

CHINE/CHINA

Guanqing BAI (Mr.), Director General, International Cooperation Department, China International Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

Yaning ZHANG (Ms.), Division Director, International Cooperation Department, China International Intellectual Property Administration (CNIPA), Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Yesid Andrés SERRANO ALARCÓN (Sr.), Tercero Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Manuel Alejandro CASTANEDA (Sr.), Practicante, Misión Permanente, Ginebra

ÉGYPTE/EGYPT

Ahmed Ibrahim MOHAMED (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Diana HASBUN (Sra.), Ministra Consejera, Representante Permanente Alterna, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉMIRATS ARABES UNIS/UNITED ARAB EMIRATES

Abdelsalam AL ALI (Mr.), Director, Representative, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

ÉQUATEUR/ECUADOR

Heidi VÁSCONES (Sra.), Tercera Secretaria, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Juan José LUEIRO GARCÍA (Sr.), Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Ana María URRECHA ESPLUGA (Sra.), Consejera Técnica, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas (OEPM), Ministerio de Industria, Comercio y Turismo, Madrid

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Howard SOLOMON (Mr.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Karin FERRITER (Ms.), Deputy Chief Policy Officer, Office of Policy and International Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Washington, D. C.

Todd REVES (Mr.), Attorney Advisor, Texas Regional Office, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Dallas

Adriana GONZALEZ (Ms.), Management Reform Officer, Department of State, Washington, D.C.

Amanda CORCOS (Ms.), Foreign Affairs Officer, AAA Fellow, Office of Intellectual Property Enforcement, Bureau of Economic and Business Affairs, Department of State, Washington, D.C.

Yasmine FULENA (Ms.), Intellectual Property Advisor, Permanent Mission, Geneva

Mark J. CASSAYRE (Mr.), Chargé d'affaires, a.i., Permanent Mission, Geneva

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Ms.), Intellectual Property Attaché, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Kristine SCHLEGELMILCH (Ms.), Intellectual Property Attaché, Economic and Science Affairs Section, Permanent Mission, Geneva

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Galina MIKHEEVA (Ms.), Deputy Director, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property (ROSPATENT), Moscow

Mr. Andrey KALININ, Senior Counsellor of the Permanent Mission of the Russian Federation to the UN Office and other international organizations in Geneva

Ivan NOVIKOV (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Francis GUÉNON (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

Daphné DE BECO (Mme), responsable, Service juridique et international, Direction juridique et financière, Institut national de la propriété industrielles (INPI), Courbevoie

GABON

Edwige KOUMBY MISSAMBO (Mme), première conseillère, chargée d'affaires a.i., Mission permanente, Genève

Roland Steve ENGONE NGYE (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

GUATEMALA

Eduardo SPERISEN YURT (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

Flor de María GARCÍA DÍAZ (Sra.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

HONGRIE/HUNGARY

Csaba BATICZ (Mr.), Head, Legal and International Department, Hungarian Intellectual Property Office (HIPO), Budapest

INDE/INDIA

Animesh CHOUDHURY (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

Reza DEHGHANI (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

ITALIE/ITALY

Simona MARZETTI (Ms.), Head, International Affairs Division, Italian Patent and Trademark Office (IPTO), Ministry of Economic Development, Rome

Delfina AUTIERO (Ms.), Senior Officer, Italian Patent and Trademark Office (IPTO), Ministry of Economic Development, Rome

Katia DE MONTE (Ms.), Intern, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Yuki SHIMIZU (Mr.), Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Ema MASAKI (Mr.), Deputy Director, Multilateral Policy Office, International Policy Division, Policy Planning and Coordination Department, Japan Patent Office (JPO), Tokyo

Hiroki UEJIMA (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

KAZAKHSTAN

Svetlana SHADIKOVA (Ms.), Head, Department of Finance and Logistical Support, National Institute of Intellectual Property, Ministry of Justice of the Republic of Kazakhstan, Astana

LITUANIE/LITHUANIA

Renata RINKAUSKIENĖ (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Gabija TARVYDYTE (Ms.), Trainee, Permanent Mission, Geneva

MALAISIE/MALAYSIA

Syed Edwan ANWAR (Mr.), Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Priscilla Ann YAP (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MAROC/MOROCCO

Dalal MHAMDI ALAOUI (Mme), secrétaire générale, Bureau marocain du droit d'auteur, Ministère de la culture et de la communication, Rabat

Khalid DAHBI (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

MEXIQUE/MEXICO

Juan Raúl HEREDIA ACOSTA (Sr.), Embajador, Representante Permanente Alterno, Misión Permanente, Ginebra

Paulina CEBALLOS ZAPATA (Sra.), Asesora, Misión Permanente, Ginebra

NIGÉRIA/NIGERIA

Smaila AMINA (Ms.), Minister, Permanent Mission, Geneva

Edet AKPAN (Mr.), Permanent Secretary, Public Service Department, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

Salisu Bala KURA (Mr.), Director, Finance Department, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

Abdulazeez GARBA (Mr.), Head, Trademarks Registry, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

Patrick WEMAMBU (Mr.), Head, Administration, Trademarks Registry, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

Stella EZENDUKA (Ms.), Registrar, Patents and Designs Registry, Federal Ministry of Industry, Trade and Investment, Abuja

OUGANDA/UGANDA

George TEBAGANA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

In Hong YEO (Mr.), Director, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

Hyeyeon CHOI (Ms.), Deputy Director, Ministry of Culture, Sports and Tourism, Sejong

Won Seok HUH (Mr.), Deputy Director, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

Bong Hyun CHO (Mr.), Assistant Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office (KIPO), Daejeon

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Josef KRATOCHVIL (Mr.), President, Industrial Property Office (IPO), Prague

Luděk CHURÁČEK (Mr.), Director, Finance Department, Industrial Property Office (IPO), Prague

Petr FIALA (Mr.), Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Florin TUDORIE (Mr.), Minister, Permanent Mission, Geneva

Simona GEORGESCU (Ms.), Director, Economic Department, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Daniela GAGEANU (Ms.), Head, Economics, State Office for Inventions and Trademarks (OSIM), Bucharest

Cristian FLORESCU (Mr.), Head, International Relations Department, Romanian Office for Copyright (ORDA), Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Rahul RAGHAVAN (Mr.), Head, Multilateral and Africa, International Policy, Intellectual Property Office (IPO), London

Jan WALTER (Mr.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

SINGAPOUR/SINGAPORE

Wei Hao TAN (Mr.), First Secretary, Intellectual Property, Permanent Mission, Geneva

Kevin LEE (Mr.), Desk Officer, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Malin WIKLUND (Ms.), Controller, Finance, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Stockholm

Mattias ARVIDSSON (Mr.), Head, Controlling, Finance, Swedish Patent and Registration Office (SPRO), Stockholm

SUISSE/SWITZERLAND

Charlotte BOULAY (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Ursula SIEGFRIED (Mme), conseillère juridique, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Reynald VEILLARD (M.), conseiller, Mission permanente, Genève

Alexandra NIGHTINGALE (Mme), stagiaire, Division du droit et des affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

TADJIKISTAN/TAJIKISTAN

Nurali Nazarov (Mr.), Head, National Center for Patents and Information (NCPI), Ministry of Economic Development and Trade of the Republic of Tajikistan, Dushanbe

Artur HAITOV (Mr.), Examiner, Department of International Registration of Trademarks and International Cooperation, National Center for Patents and Information (NCPI), Ministry of Economic Development and Trade of the Republic of Tajikistan, Dushanbe

THAÏLANDE/THAILAND

Thanyathon CHATNGERN (Ms.), Trainee, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

TURQUIE/TURKEY

Tuğba CANATAN AKICI (Ms.), Legal Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

Sadettin AKIN (Mr.), Industrial Property Expert, European Union and Foreign Affairs Department, Turkish Patent and Trademark Office (TURKPATENT), Ministry of Science, Technology and Industry, Ankara

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/

in the alphabetical order of the names in French of States)

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Abdulaziz ALGABBAA (Mr.), Deputy Chief Executive, Shared Services, Saudi Authority for Intellectual Property (SAIP), Riyadh

Yasser ALRAJBAN (Mr.), Chief Finance Officer, Finance, Saudi Authority for Intellectual Property (SAIP), Riyadh

Ahmed ALJASSER (Mr.), International Strategic Partnerships Specialist, Saudi Authority for Intellectual Property (SAIP), Riyadh

AUSTRALIE/AUSTRALIA

Julia PRICE (Ms.), Policy Officer, International Policy and Cooperation, IP Australia, Canberra

BAHAMAS

Bernadette BUTLER (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

BARBADE/BARBADOS

Dwaine INNISS (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Zhanna HRYBKO (Ms.), Head, Financial and Economic Department, National Center of Intellectual Property (NCIP), Minsk

BELGIQUE/BELGIUM

Sandrine PLATTEAU (Mme), première secrétaire, Mission permanente, Genève

BOLIVIE (ÉTAT PLURINATIONAL DE)/BOLIVIA (PLURINATIONAL STATE OF)

Ruddy José FLORES MONTERREY (Sr.), Ministro Consejero, Representante Permanente Alterno, Encargado de Negocios a.i., Misión Permanente, Ginebra

Fernando Bruno ESCOBAR PACHECO (Sr.), Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Mariana Yarmila NARVAEZ VARGAS (Sra.), Segunda Secretaria, Misión Permanente, Ginebra

Mijael SORIA (Sra.), Pasante, Misión Permanente, Ginebra

BRUNÉI DARUSSALAM/BRUNEI DARUSSALAM

Mohammad Yusri YAHYA (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

CROATIE/CROATIA

Alida MATKOVIĆ (Ms.), Minister Counsellor, Permanent Mission, Geneva

DJIBOUTI

Kadra AHMED HASSAN (Mme), ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

FINLANDE/FINLAND

Anna VUOPALA (Ms.), Government Counsellor, Copyright and Audiovisual Culture, Ministry of Education and Culture, Helsinki

Ilkka TOIKKANEN (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Lucie BERGER (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

HONDURAS

Giampaolo RIZZO ALVARADO (Sr.), Embajador, Representante Permanente, Misión Permanente, Ginebra

Mariel LAZAMA PAVÓN (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

INDONÉSIE/INDONESIA

Erry Wahyu PRASETYO (Mr.), Second Secretary (Intellectual Property Issues), Permanent Mission, Geneva

IRAQ

Baqir RASHEED (Mr.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRLANDE/IRELAND

Michael GAFFEY (Mr.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva
Mary KILLEEN (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

ISRAËL/ISRAEL

Judith GALILEE METZER (Ms.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva
Daniela ROICHMAN (Ms.), Adviser, Permanent Mission, Geneva

KENYA

Daniel KOTTUT (Mr.), Minister Counsellor, Legal, Permanent Mission, Geneva

KOWEÏT/KUWAIT

Abdulaziz TAQI (Mr.), Commercial Attaché, Permanent Mission, Geneva

MALTE/MALTA

Nicoleta CROITORU-BANTEA (Ms.), Political Officer, Permanent Mission, Geneva

MONACO

Gilles REALINI (M.), premier secrétaire, Mission permanente, Genève

MYANMAR

Yi Mar AUNG (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Zunaira LATIF (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

PHILIPPINES

Jayroma BAYOTAS (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

POLOGNE/POLAND

Agnieszka HARDEJ-JANUSZEK (Ms.), First Counsellor, Permanent Mission, Geneva

PORTUGAL

Inês VIEIRA LOPES (Ms.), Director, External Relations and Legal Affairs, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Justice, Lisbon

Fernando NUÑES (Mr.), Head, Finance Resources Department, National Institute of Industrial Property (INPI), Ministry of Justice, Lisboa

Francisco SARAIVA (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE POPULAIRE DE CORÉE/DEMOCRATIC PEOPLE'S REPUBLIC OF KOREA

Myong Hak JONG (Mr.), Counsellor, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Natalia FRUNZA (Ms.), Principal Specialist, Accounting, Planning and Acquisition Division, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisinau

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Bernarda BERNARD YANTIL (Sra.), Consejera, Misión Permanente, Ginebra

SAINT-SIÈGE/HOLY SEE

Carlo Maria MARENGHI (Mr.), Attaché, Permanent Observer Mission, Geneva

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Spela KUCAN (Ms.), Counsellor, Permanent Observer Mission, Geneva

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Makeda ANTOINE-CAMBRIDGE (Ms.), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

YÉMEN/YEMEN

Mohammed FAKHER (Mr.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

III. AUDITEURS EXTERNES/EXTERNAL AUDITORS

Damian BREWITT (M./Mr.)	Directeur/Director
John THORPE (M./Mr.)	Chef exécutif/Executive Leader
Simon IRWIN (M./Mr.)	Responsable de l'audit/Audit Manager

IV. ORGANE CONSULTATIF INDÉPENDANT DE SURVEILLANCE DE L'OMPI (OCIS)/ WIPO INDEPENDENT ADVISORY OVERSIGHT COMMITTEE (IAOC)

Maria VICIEN-MILBURN (Mme/Ms.)	Président/Chair
Tatiana VASILEVA (Mme/Ms.)	Vice-présidente/Vice-Chair

IV. BUREAU/OFFICERS

Président/Chair:	Andrew STAINES (M./Mr.) (Royaume-Uni/United Kingdom)
Vice-présidents/Vice-Chairs:	Raúl VARGAS JUÁREZ (M./Mr.) (Mexique/Mexico) Liene GRIKE (Mme/Ms.) (Lettonie/Latvia)
Secrétaire/Secretary:	Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Ms.) (OMPI/WIPO)

V. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/ INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY (M./Mr.), directeur général/Director General

Naresh PRASAD (M./Mr.), sous-directeur général et chef de cabinet, Cabinet du directeur général/Assistant Director General and Chief of Staff, Office of the Director General

Ambi SUNDARAM (M./Mr.), sous-directeur général, Secteur administration et gestion/Assistant Director General, Administration and Management Sector

Frits BONTEKOE (M./Mr.), conseiller juridique/Legal Counsel

Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Ms.), directrice, Département de la gestion des programmes et des finances (contrôleur)/Director, Department of Program Planning and Finance (Controller)

Maya BACHNER (Mme/Ms.), directrice, Division de l'exécution des programmes et du budget/Director, Program Performance and Budget Division

Magdi BONA (Mme/Ms.), contrôleur adjoint, Bureau du contrôleur/Assistant Controller, Office of the Controller

Janice COOK ROBBINS (Mme/Ms.), directrice, Division des finances/Director, Finance Division

[نهاية المرفق والوثيقة]